

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: دراسات استراتيجية وعسكرية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

مذكرة بعنوان

التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي في افريقيا دراسة مقارنة بين نيجيريا وجنوب افريقيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

د/ مغراوي لقمان

إعداد الطالبة:

بن سديرة سعيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

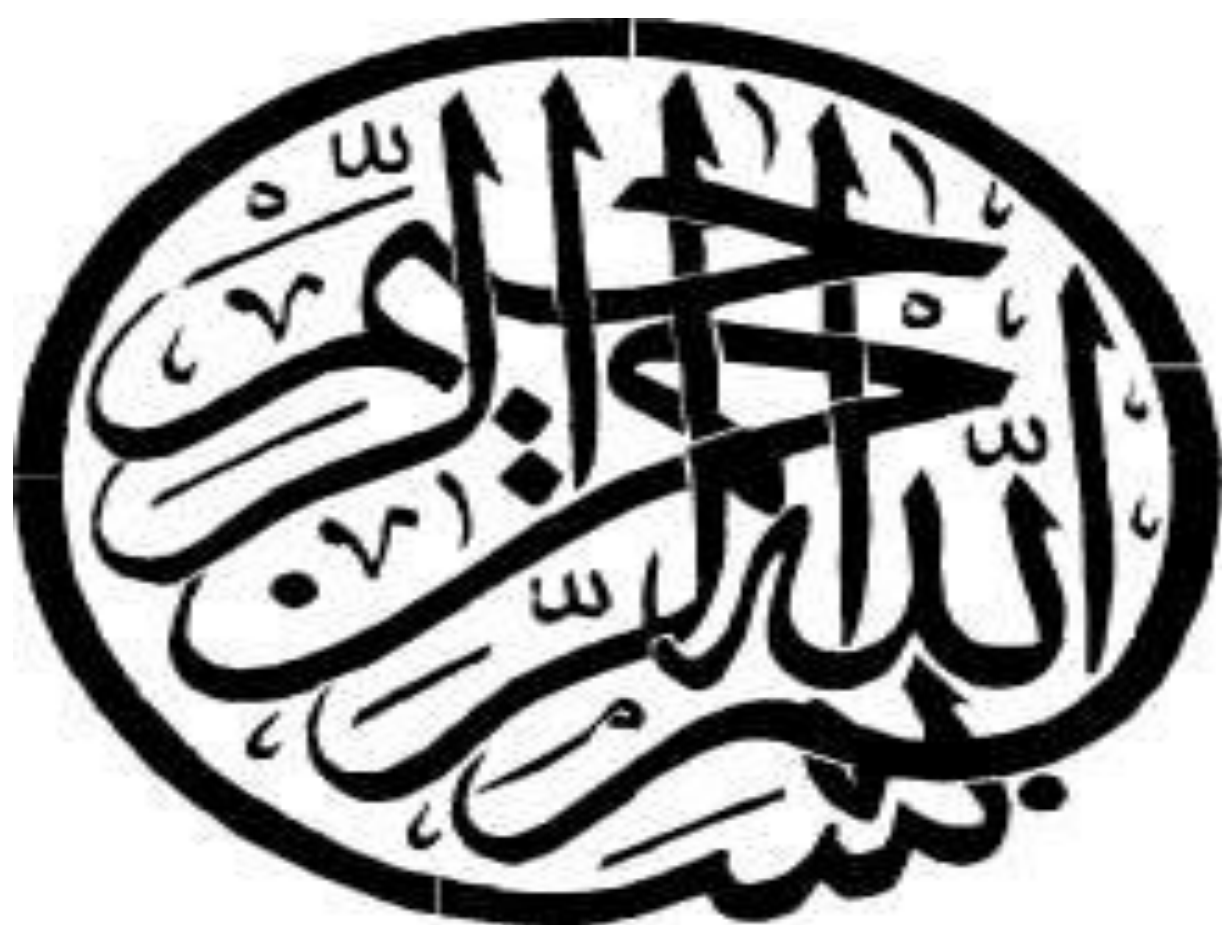
دكتور / خلفان كريم.....رئيسا

دكتور / مغراوي لقمان.....مشرفا ومقررا

أستاذة / لوجاني وسيلة.....عضوا مصححا

السنة الجامعية:

2015 / 2014



شكر وعرفان

بعد حمد الله و شكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...

للدكتور / مغراوي لقمان

لإشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته ونصائحه

القيمة التي كان المذنب منها تحسین هذا

العمل

كما أتوجه بالشكر

إلى كل من ساعدني بنصائحه و توجيهاته

لإتمام هذا العمل المتواضع.

بن سديرة سعيدة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أمي...

أبي...

إخوتي....

عائلي....

أساتذتي...

أصدقائي....

ملخص:

تتسم مجتمعات القارة الإفريقية بالتنوع الإثني والقبلي والذي تتقاطع معه العديد من الاعتبارات الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية مما يقضى بدوره إلى نزاعات إثنية تتطلب استراتيجيات وسياسات لإدارتها وتسويتها، ولا شك أن هذه النزاعات تقضى إلى من عدم استقرار الذي يؤدي إلى عرقلة التحول الديمقراطي في البلدان الإفريقية، خاصة في ضوء ما كشفت عنه المشاهد الانتخابية من أن عملية التصويت في الانتخابات تستند إلى معايير قبلية وإثنية بدلا من استنادها إلى أطروحات أو برامج حزبية معنية. أضاف إلى ذلك أنه إذا كانت غالبية الدول الإفريقية قد اتخذت إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز عملية التحول إلى التعددية السياسية.

وقد لعبت العولمة دورا بالغا في تسريع عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا دون مراعاة للواقع الإفريقي المتعدد والمتنوع الذي أفضى به هذا التعدد إلى نزاعات وصراعات مسلحة في بعض الأحيان. إذ تعتبر نيجيريا وجنوب إفريقيا من الدول الرئيسية في القارة الإفريقية التي لها ثقل جيو سياسي واقتصادي في إفريقيا، وتتسم دولتان بدرجة تعقيد في التركيبة الاجتماعية والتعددية الإثنية التي أفضت إلى نزاعات أثرت بشكل أو بآخر على مسار التحول الديمقراطي، وإن كان قد نجح التحول الديمقراطي في كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا بدرجات متفاوتة إلا أن تأثير النزاع في كلتا الحالتين كان مختلفا مقارنة ببعضهما، فالنزاعات الإثنية تلعب دور المعرقل لعملية التحول الديمقراطي وتمارس تأثيرا سلبا عليها من خلال أنه في 1999 عند انتقال الحكم من العسكري إلى المدني بعدها في سنة 2000 اندلع نزاعا دمويا ومنذ تلك الفترة و الدولة تشهد من حين لآخر نزاعات من هذا النوع ويكون السبب هو السلطة والثروة أي التقسيم غير العادل للثروة. أما جنوب إفريقيا فكانت النزاعات الإثنية هي السبب والدافع للتحول الديمقراطي من خلال ضمان كل أقلية لحقوقها في ظل مجتمع موحد استطاع إدارة التعددة واحتوائها عن طريق ترسيخ نظام ديمقراطي.

Résumé :

Les sociétés africaines caractérisées par une diversité ethnique et tribal entrecroisant plusieurs considération religieuse, culturelles, économiques, et sociales qui mène à son tour à en conflit social– exigent des stratégies et des politiques pour les gérer et les redresser. Les conflits qui conduisent à l'instabilité contribuent, sans doute à l'entrave des transformations, démocratiques dans les pays africains. Suite aux scénarios électoraux révèlent que l'opération de vote lors des élections s'appuie sur des critères ethniques et tribaux au lieu de se baser sur des thèses ou des programmes électoraux déterminés. Par ailleurs la majorité des pays africains ont entrepris des mesures constitutionnelles et juridiques afin de renforces des transformations au pluralisme politique

La mondialisation qui est, effectivement un élément influent sur la situation a accélère le processus de transformation démocratique en Afrique sans tenir compte de la réalité africaine multiple et diverse. Le pluralisme a mené ce processus aux conflits et parfois aux combats armés.

Le Nigeria et l'Afrique du sud sont considères comme des pays principaux du continent africain ayant un poids politique et géopolitique dans la région les deux pays se caractérisent par la complexité de sa composition sociale et sa multiplicité ethnique qui ont a bouti à des conflits influençant d'une manière ou d'une autre le processus démocratique a même si le changement démocratique a réussi , d'une façon inégale, au Nigeria et an Afrique de sud cependant les conséquences du conflit, dans les deus cas étaient différentes.

Les conflits ethnique freinent le processus et exercent un effet négatif sur ce dernier. en effet, lors du passage du pouvoir militaire au pouvoir civil en 1999 , un combat sanglant a déclenché une après , en 2000, et depuis le pays vit d'un temps à l'autre des conflits de ce genre ayant pour cause le pouvoir et la richesse c'est-a-dire l'inéquitable division de la richesse quant à l'Afrique du sud , les conflits ethniques étaient la cause et le mobile du transfert démocratique à travers lequel chaque minorité assure ses droits dans une société unie qui grâce à l'ancrage du système démocratique a pu gérer le pluralisme et le cerner.

Abstract:

Communities characterized by ethnic diversity of the African continent, tribal and which intersect with many religious, culturel, economic and political, which in turn consideration requires policies and strategies for the management and resolution, no doubt that the conflicts and the resulting lack of the independence play a very important role in blocking political tranformation in African countries, especially in the light of the revelations of electoral scenes. That voting in the election based on tribal and ethnic criteria, instead of they are based on frameworks or programs of partisan concerned. Added to that if the majority of African countries have taken procedures constitutional and legal to promote the transition to political pluralism.

And of course her influential factor is mondialisation, which accelerated the process of transformation of democracy Africa without led him to political conflicts and armes sometimes .

The Nigeria and South Africa form the key countries in the African continent that have the weight of political and geo political , in Africa , two countries are characterized by the complexity in the social structure and ethnic pluralism that led the conflicts that affected on way or another on the path democratic transformation and that the had successfully transitioning in all . Nigeria and South Africa , with varying digress ,but the impact of conflicts in both cases was different compared to each other ,ethnic conflicts play the role of a process of democratic and exercise negatively by a year of 1999 when the transfer of power from military to civilian rule .

Since that period ,and the state is witnessing from time to time this type of conflict reason is the power and wealth of any unfair division of wealth ,as South Africa ethnic conflicts the reason and the motive for democratic turning, by ensuring all minority of their rights under community whith well managing containment for the consolidation of democratic system .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول - الإطار المفاهيمي للتعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

المبحث الأول/ المقاربة المفاهيمية للتعددية الإثنية في افريقيا

المطلب الاول/ تعريف التعددية الإثنية

المطلب الثاني/ الإثنية والمفاهيم المشابهة

المبحث الثاني / المقاربة المفاهيمية والنظرية للتحول الديمقراطي

المطلب الأول/ تعريف التحول الديمقراطي

المطلب الثاني/ التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة

المطلب الثالث/ المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

الفصل الثاني / إفريقيا بين التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

المبحث الأول/ التعددية الإثنية في افريقيا

المطلب الأول/ أنماط التعددية الإثنية في افريقيا

المطلب الثاني/ استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية

المطلب الثالث/ مؤسسات إدارة التعددية الإثنية

المبحث الثاني/ التحول الديمقراطي في افريقيا

المطلب الأول/ مراحل التحول الديمقراطي

المطلب الثاني/ أنماط التحول الديمقراطي في افريقيا

المبحث الثالث/ تأثير النزاعات الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا.

المطلب الأول/ أسباب التحول الديمقراطي المتعلقة بالتعددية الإثنية

المطلب الثاني/ دور النزاعات الإثنية في عرقلة التحول الديمقراطي في افريقيا

المطلب الثالث/ مساعي حل النزاعات الإثنية ودفع مسار التحول الديمقراطي

الفصل الثالث/تداعيات التعددية الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول

الديمقراطي في نيجيريا و جنوب إفريقيا

المبحث الأول/ نيجيريا بين التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن نيجيريا

المطلب الثاني/ التعددية الإثنية

المطلب الثالث/ تجربة التحول الديمقراطي

المبحث الثاني / التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن جنوب إفريقيا

المطلب الثاني/ التعددية الإثنية

المطلب الثالث/ تجربة التحول الديمقراطي

المبحث الثالث /المقارنة من حيث التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

المطلب الأول/ من حيث التعددية الإثنية

المطلب الثاني/ من حيث التحول الديمقراطي

المطلب الثالث/ تأثير التعددية على التحول الديمقراطي

خاتمة

حقك حقة

لقد عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة موجة من التحولات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، بحيث كان الخيار بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل الأنظمة الشيوعية هو التحول من هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية، هذا على الصعيد السياسي أما على الصعيد الاقتصادي فكان الخيار هو التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي دون إهمال الجانب الاجتماعي أي بروز التعددية الإثنية بشكلها النزاعي الذي أفرز عنه إنتقال طبيعة النزاع من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، التي أخذت طابعا إثنيا، دينيا، وسياسيا.

وتعتبر الدول الإفريقية حديثة التكوين من حيث أنها دول حديثة الاستقلال، فأغلب الدول الإفريقية كانت مستعمرات فرنسية أو بريطانية، وعند استقلالها وجدت نفسها في مواجهة تركة من المشكلات والأزمات التي خلفها الاستعمار:

أولا/ أنظمة الحكم القائمة على مبدأ المشروع الثوري، التي كانت في أغلبها أنظمة تسلطية واستبدادية ترفض أي تداول سلمي على السلطة، هذا ما جعل الانقلابات العسكرية السمة البارزة للأنظمة السياسية، فالتداول على السلطة لا يكون إلا بانقلاب عسكري ويقوم الرئيس أو الحاكم باحتكار السلطة لسنوات وعقود مغلقا المجال السياسي للتنافس والحريات، إضافة إلى تبعية هذه الأنظمة إلى الدول المستعمرة سابقا.

ثانيا/ ويعتبر التقسيم الاستعماري للحدود دون مراعاة للخصوصيات الإثنية داخل الدولة الواحدة، الذي أدى إلى صراعات ونزاعات إثنية داخلية تمحورت أساسا حول السيطرة على السلطة السياسية، السيطرة على الموارد الطبيعية وتحقيق الثروة الاقتصادية، أو إثبات كل جماعة نفسها ومن ثم فرض هيمنتها على الجماعات الإثنية الأخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

ومن هنا يمكن القول بأن طبيعة الأنظمة السياسية تفرض علينا آليات إدارة التعددية الإثنية فلا يمكن دراسة هذه الأخيرة بمعزل عن النظام السياسي. بحيث إن جميع دول العالم عرفت ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة "إثنية، ثقافية، دينية،..." إلا أن هذه الظاهرة أثرت سلبيا على الدول الإفريقية بسبب انتشار النزاعات الإثنية وقد وصلت مطالب بعض الجماعات إلى الانفصال والحكم الذاتي، ومن هنا كان لزاما على الدول الإفريقية القيام بتحويلات سياسية والانخراط في موجة للتحول الديمقراطي من النظم العسكرية إلى النظم المدنية ومن أنظمة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية والسياسية وفتح المجال للمشاركة السياسية دون إقصاء أي جماعة أو أقلية أو إثنية.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة التركيبة الاجتماعية والتعددية الإثنية في القارة الإفريقية، هذه الأخيرة تعتبر من أكبر القارات إحتواءا على مختلف الجاعات الإثنية أكثر من 2000 اثنية تتوزع على مختلف مناطق القارة الإفريقية حيث نجد بأن بعض الدول تحوي على ما لا يقل عن 250 اثنية ألا وهي نيجيريا. وبعضها تحوي أقليات وأغلبية كما هو الحال بالنسبة لجنوب إفريقيا وعدد كبير من الدول وبالتالي قد نجد التعددية الإثنية في كل دولة من دول القارة وقد اختلفت صيغ إدارتها.

وهذا الواقع الإفريقي جعل القارة الإفريقية تتساق ضمن التحولات الدولية ومسايرتها من خلال التحول الديمقراطي الذي تعددت أسبابه وإن كان الهدف منه هو إدارة التعددية الإثنية وإنهاء المشاكل والنزاعات الإثنية من خلال تحقيق مشروع الاندماج الوطني وخلق هوية مشتركة بين الجماعات الإثنية من أجل تفادي النزاعات وإحتوائها.

الأهمية العملية:

-تشخيص واقع التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.

-الوصول إلى تبني ديمقراطية بمنظور إفريقي بالتوازي مع إيجاد حلول عملية لإدارة التعددية الإثنية وفق

تصور إفريقي محض وذلك بالتركيز على الظروف الداخلية للدول الإفريقية

- البحث عن أنجع الحلول للحد من الصراعات الإثنية عبر آليات واضحة وتحديد سياسات وبرامج دقيقة للرفع من مستويات تلك الأقليات وترقية مفهوم المواطنة كبديل للتعصب للقبيلية أو الأثنية، من خلال بناء ديمقراطي يكون من التنشئة الأسرية والمدرسية وزرع ثقافة السلم والتعايش الاجتماعي بين مختلف الجماعات الإثنية.

-تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات الكفيلة للوصول إلى قارة آمنة ومستقرة ومنه إدماج إفريقيا في

المنظومة العالمية.

مبررات اختيار الموضوع:

- بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة برزت ظاهرتين على الساحة الدولية وهي ظاهرة التحول الديمقراطي وتغير طبيعة النزاعات الدولية التي أصبحت تعرف بظاهرة النزاعات الإثنية وكانت أكثر بروزا في القارة الإفريقية ومن ثم يرجع سبب اختياري للموضوع:

مبررات ذاتية

- الرغبة في تناول مثل هذه المواضيع خاصة وأنها تعتبر من أكثر المواضيع بروزا على الساحة الدولية باعتبار ان طبيعة النزاعات الدولية صارت نزاعات داخل الدول بعد ان كانت صراعات بين الدول وأصبحت هذه النزاعات تهدد دولا خاصة في القارة الافريقية التي تعتبر الارضية الخصبة لمثل هذه النزاعات والتي اصبحت تعرف بالظاهرة الإثنية ومن أكثر المواضيع دراسة في مجال العلاقات الدولية.
- والاهتمام بدراسة موضوع التحول الديمقراطي الذي يندرج في مجال السياسة المقارنة الذي يعد مجال تخصص دراستي السابقة ومحاولة لدمج تأثير ظاهرة التعددية الإثنية على طبيعة التحولات السياسية خاصة في القارة الافريقية.
- الانتماء للقارة الإفريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة كل الظواهر والأزمات التي تعاني منها الدول الإفريقية ومحاولة الوصول الى حلول لها حسب المقولة "افريقيا للأفارقة".

مبررات موضوعية:

- تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات غنًا من حيث الموارد الطبيعية في العالم إلا انها القارة الأكثر فقرا بسبب تبعية دولها للدول الإستعمارية التي قسمت الحدود دون مراعاة لخصوصيات الشعوب والجماعات وجعلها في نزاعات و حروب دائمة وهذا بغرض استنزاف ثرواتها مستقبلا.
- انخراط جل الدول الافريقية في موجة التحول الديمقراطي الذي انعكس سلبا على هذا المسار مما أدى الى نتائج عكسية كانهجار النزاعات الإثنية وانهيار بعض الدول وانتشار الفساد و الجريمة المنظمة والارهاب و حدوث انقلابات عسكرية
- اعتبار الديمقراطية في افريقيا الحل الأمثل لكل الشعوب الإفريقية من أجل التخلص من الانظمة الاستبدادية وفتح المجال السياسي لجميع الإثنيات في المشاركة السياسية وإنهاء معاناة الشعوب من الحروب الاهلية المتكررة و خلق هوية مشتركة وطنية لجميع الإثنيات والأقليات.
- اختيار دراسة مقارنة بين دولتين افريقيتين تعتبران من أهم الدول في افريقيا وهي، جنوب افريقيا ونيجيريا وإقداامي على الدراسة المقارنة إمكانية استخلاص مجموعة من المبادئ والأسس حول ظاهرة معينة من أجل تعميمها على الحالات المشابهة في القارة الإفريقية.

أدبيات الدراسة:

1. كتاب التعددية الإثنية وإدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية للمؤلف محمد مهدي عاشور ويحاول هذا الكتاب الإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، والتحقق من مجموعة من الأفكار والافتراضات في هذا المجال، مثلاً العلاقة بين مطالب الجماعات الإثنية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما يعرف الإثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الإثنية وأولوياتها والمسار الذي اتخذه، ويعرض استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها.
 2. ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا للمؤلف حمدي عبد الرحمان حسن حيث تطرق الكاتب في هذا المقال الى ظاهرة التحول الديمقراطي و أنماط هذه الظاهرة حيث ركز في إحدى الأنماط على التحول الديمقراطي من خلال النزاعات الإثنية و العنف المسلح تحت مسمى التحول من خلال الشعب.
 3. "النزاعات الإثنية في افريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها(جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً)" للباحثة سميرة بلعيد (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع الرشادة والديمقراطية، جامعة قسنطينة، 2010/2009) حيث تطرقت الى دراسة تأثير النزاعات الإثنية على الديمقراطية في افريقيا من خلال نموذج الكونغو الديمقراطية.
- إلا أن القيمة المضافة على الدراسات السابقة من خلال هذه الدراسة، هو محاولة دراسة مدى تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، التي تعاني من ظاهرة التعددية الإثنية التي أخذت أبعاداً خطيرة من خلال انتشار النزاعات الإثنية التي تعد من المخلفات الاستعمارية وفشل الأنظمة الإستبدادية وأنظمة الحزب الواحد في إدارة هذه التعددية، وخلق هوية مشتركة للجميع الإثنيات، مما جعل غالبية الدول الإفريقية تتخبط في موجة التحول الديمقراطي وإسقاط الأنظمة الإستبدادية مما انعكس سلباً على الإستقرار في الدولة الإفريقية.

الاشكالية:

فالدراسة تركز على دراسة مدى تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في افريقيا، فالقارة الافريقية تشهد تنوعا ثقافيا وعرقيا ودينيا وهذا الاختلاف والتعدد هو سمة كل المجتمعات في العالم ولكن برز في افريقيا بشكل اكثر حدة وأخذت النزاعات تنتشر من دولة الى اخرى مما قد يهدد استقرار الدولة الوطنية ناهيك عن الأنظمة السياسية التي حولها تدور الصراعات والنزاعات في أغلب الدول الافريقية خاصة جنوب الصحراء الكبرى.

- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب افريقيا؟

الاسئلة الفرعية:

1. كيف أثرت التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي وتأثرت به في افريقيا وبصفة خاصة في كل من نيجيريا وجنوب افريقيا؟
2. ماهي طبيعة تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب افريقيا؟
3. هل يمكن القول بأن النظام الفدرالي استطاع إدارة التعددية الإثنية وخلق هوية وطنية في نيجيريا وجنوب افريقيا؟

الفرضية الرئيسية:

- ساهمت التعددية الإثنية في تحديد طبيعة النظام السياسي بعد عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب افريقيا.

الفرضيات:

1. كلما كانت التركيبة الإثنية متعددة اثرت سلبا على نجاح التحول الديمقراطي في الدول الافريقية.
2. أثرت التعددية الإثنية من خلال النزاع الديني على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا أما جنوب افريقيا فكان النزاع ذو طبيعة عرقية و الذي أدى الى نجاح التحول الديمقراطي.
3. ساهم النظام الفدرالي في إدارة التعدد الإثني ودفع مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب إفريقيا

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بداية موجة التحول الديمقراطي الثالثة والتي مست دول العالم الثالث الى غاية 2015. أما المكان محل الدراسة فهو القارة الإفريقية بصفة عامة ثم دولتين محل الدراسة ألا وهما نيجيريا وجنوب إفريقيا.

المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة:

إن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها وقد رأينا أن أفضل المداخل والمقاربات لدراسة ظاهرة التعددية الإثنية ومدى تأثيرها على مسار التحول الديمقراطي في إفريقيا هي:

المدخل النظامي: تكمن أهمية المدخل النظامي أو النسقي في التحليل عندما ينظر للنظام السياسي بأنه مجموعة من الأفعال المتبادلة التي تكون بهدف تحقيق التوازن والإستقرار بالتالي هو عملية تفاعلية من خلال استجابة النظام السياسي لمجموعة من الحاجات والمطالب المطروحة من البيئة الخارجية وقد تم توظيفه في هذه الدراسة بغية تحليل مدى تأثير النزاعات الإثنية على الأنظمة السياسية في إفريقيا وآلية تعامل هذه النظم مع الظاهرة محل الدراسة.

المقاربة التاريخية: وذلك لما تقتضيه الدراسة من الرجوع الى الخلفية التاريخية لأي ظاهرة خاصة عند التعرض الى الدراسة المقارنة بين الدولتين.

المناهج المعتمدة:

المنهج الوصفي: والذي يستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة أو موضوع الدراسة، بهدف التعرف على كينونتها، واستكشاف ملامحها المجهولة نسبيا، من خلال وصف ظاهرة التعددية الإثنية وكذا عملية التحول الديمقراطي.

المنهج التحليلي: ومن ثم تقتضي الدراسة تحليل العلاقة بين التعددية الإثنية (النزاعات الإثنية) ومسار التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية من خلال تحديد مدى تأثير التعددية على مسار التحول الديمقراطي.

المنهج المقارن: والذي يعتبر من أكثر المناهج استخداما في العلوم السياسية و حقل السياسة المقارنة وهذا راجع لطبيعة الحركية والمركبة للظواهر السياسية، فهو قادر على تقديم تحليلات متباينة شكلا

ومتقاربة مضمونا واستخدامه هنا من أجل استقصاء درجة تأثير ظاهرة التعددية الإثنية على التحولات الجديدة في القارة الإفريقية عموماً، وخاصة من خلال تسليط الضوء على دراسة حالتين هي نيجيريا وجنوب أفريقيا ومعرفة درجة تأثير ظاهرة التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في كلتا الدولتين، ودراسة العوامل المؤدية إلى هذه النزاعات والتركيز على طرق تعامل الأنظمة المتعاقبة مع المشكلة ثم مدى إسهامات الإصلاحات المستحدثة في احتواء وإدارة الظاهرة في الدولتين محل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

فأول ما واجهنا من صعوبات في هذا البحث النقص في المراجع فئة الكتب، حيث تكاد تنعدم البحوث التي ربطت بين متغيري التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي في إفريقيا. لقد كان اعتمادنا الأساسي في تحليل الموضوع على المعلومات التي استقيناها من المجلات المحكمة خاصة مجلة السياسة الدولية التي تعنى كثيراً بالشؤون الإفريقية، إضافة إلى مجلة قراءات إفريقية وهذا بسبب مساهمتها لمختلف المراحل و تكون آنية أي دراسة الظاهرة وقت حدوثها، الإعتماد على بعض المراجع باللغة الإنجليزية من خلال المواقع الإلكترونية، ليبقى المشكل الآخر هو الترجمة التي تأخذ وقتاً أكبر من أجل فهم أكثر عمقا إضافة إلى أن المراجع متعددة لدراسة مرحلة معينة من الدراسة بينما في جلها تتوقف عند مرحلة أخرى وخاصة بالنسبة لمراحل التحول الديمقراطي بالنسبة للدولتين إذ جلها تركز على المرحلة الأساسية و هي التحول دون دراسة المراحل المقبلة لمسار التحول الديمقراطي. تشعب موضوع دراسة التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي وبالتالي صعوبة الإلمام بجميع المتغيرات والإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة.

هيكلية الدراسة:

واستنادا للإشكالية الرئيسية وكذا إجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة سلفا ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول : باعتباره الإطار المفاهيمي والنظري حيث تضمن مبحثين حيث كان كل مبحث بصدد دراسة متغير الدراسة أي المبحث الأول لدراسة التعددية الإثنية و أهم المفاهيم والمصطلحات التي تتداخل معها

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة المتغير الثاني ألا وهو التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المشابهة والمداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني : فقد تطرقنا فيه الى دراسة التعددية الإثنية و التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية عموما من خلال دراسة التعددية الإثنية في افريقيا أنماطها واستراتيجيات إدارتها والمؤسسات المدبرة لهذا التعدد لننتقل في المبحث الثاني الى دراسة التحول الديمقراطي في افريقيا من خلال المراحل وأنماط التحول الديمقراطي أما المبحث الثالث فكان لتداعيات التعددية الإثنية على التحول الديمقراطي وذلك من خلال اعتبار التعددية الإثنية سبب للتحول الديمقراطي وأهم العوامل المؤثرة على التحول الديمقراطي ومن ثم دراسة النزاعات الإثنية واعتبارها المعرقل لعملية التحول الديمقراطي ثم التطرق للحلول المقترحة والإصلاحات الواجبة للتخفيف من حدة النزاعات الإثنية ودفع مسار التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية.

الفصل الثالث : ولقد ارتأينا أن نخصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية أكثر تخصصية من خلال المقارنة بين نيجيريا وجنوب افريقيا حيث قمنا بدراسة التعددية الإثنية و التحول الديمقراطي لكا دولة على حدى من خلال المبحث الأول لنيجيريا والمبحث الثاني لجنوب افريقيا ثم في المبحث الثالث قمنا بالمقارنة بين الدولتين من خلال التعددية الإثنية ثم التحول الديمقراطي ثم تأثير التعددية الإثنية على التحول الديمقراطي في الدولتين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للتعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

لقد أفرزت التحولات السياسية والدولية في بداية التسعينات من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات سواء على مستوى العلاقات الدولية أو النظم السياسية أو نظم الإيديولوجيات، بحيث تعد النزاعات الإثنية والتحول الديمقراطي من أهم إفرازات البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة.

وقد اكتسبت التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي أهمية بالغة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل تمادي النزاعات الإثنية التي شهدتها ومسايرتها لمختلف مراحل التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم خاصة بعد الحرب الباردة، و قد كانت قضية التعدد الإثني والتحول الديمقراطي من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين في فترة التسعينات من القرن العشرين

لذلك سنحاول دراسة التعددية الإثنية في **المبحث الأول** من خلال المطلب الأول تعريف التعددية الإثنية أما المطلب الثاني فقد خصصناه لتحديد لدراسة و الإثنية من خلال علاقتها بالمفاهيم المشابهة كالعرقية و القومية و الأمة و غيرها

أما **المبحث الثاني** فخصصناه لدراسة التحول الديمقراطي في المطلب الأول أما المطلب الثاني فقد خصصناه لدراسة التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة أما المطلب الثالث فهو لدراسة التحول الديمقراطي من خلال المداخل النظرية ..

المبحث الأول/ المقاربة المفاهيمية للتعددية الاثنية:

المطلب الأول/ مفهوم التعددية الاثنية:

أولاً/ تعريف التعددية:

يعتبر التعدد سمة أساسية في المجتمعات الانسانية، والتحدث عن التعددية يعني أن يختار الفرد طريقة تعامل مع الآخرين تتسم بقبول التنوع، لذلك فإن الصراع والاختلاف غالباً ينتج من عدم القبول بالتعددية، وعدم التعامل بواقعية مع التنوع العرقي، القبلي، الثقافي، اللغوي والديني.

ولغة- حسب ابن منظور -فإن التعدد من عَدَدَ، وهو إحصاء الشيء، عَدَّه عَدّاً وتعداداً، كما في قوله تعالى "وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا"¹.

ومصطلح التعددية يقابله في اللغة الانجليزية Pluralism وفي اللغة الفرنسية pluralisme

وتعني التعدد والتنوع وعدم الفردية و الأحادية في جميع المجالات الحياتية.

أما اصطلاحاً فقد أشار معجم العلوم الاجتماعية إلى أن التعددية: "تعني أشكال الروح الاجتماعية في نطاق جماعة، وتعدّد الجماعات داخل المجتمع"².

ويعتبر الاقتصادي فيرنيفال هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين، حيث حاول صياغة نظرية عامة حول "التعددية الثقافية" والمجتمع التعددي حسبها يتكون من جماعات مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة، وتتسم بأنها جماعات مغلقة لا تلتقي مع الجماعات الأخرى إلا في الأسواق ولأغراض اقتصادية غير شخصية، وقد أضاف على ذلك آدم سميث بأن الاختلافات الثقافية بين الجماعات يجب ان تكون متبوعة باختلاف في المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، السياسية)، وهذا ما يؤدي الى حدوث تعارض بين الجماعات على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والاكراه³.

فالتعددية توجد حيثما يكون هناك تنوع واختلاف أياً كانت الأشكال التي يتخذها ذلك التنوع (ديني - إثني - إقليمي - طبقي - حزبي.....).

¹ ابن منظور، لسان العرب . ج 4؛ (القاهرة: دار المعارف ، 1982) ، ص 2832 ، والآية موضع الاستشهاد من سورة الجن 28

² هويدا صلاح الدين العتباتي ، "الهوية والتعدد الاثني دراسة مفاهيمية مع اشارة للنموذج السوداني"، مجلة التنوير المعرفي، السودان العدد: التاسع، جويلية 2010، ص ص 09 -10

³ محمد مهدي، عاشور، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002) ص ص 20 -22

والتعددية الإثنية حسب المفهوم الليبرالي تنظر للمجتمع بأنه: "يتكون من روابط سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة و متفرقة بما يحول دون تمركز الحكم و يساعد على تحقيق المشاركة وتوزع المنافع"¹.

كما أن هناك تعريفات موضوعية التي تنفذ لدراسة الظاهرة في الصميم، و تنوعت حسب موضوع التعددية إذا كان منصبا حول الإثنية أو الدين أو السياسة، وترتبط هذه التعريفات الموضوعية بين مفهوم "التعددية" وبين عملية التفاعل بين كتلتين اجتماعيتين وسياسيتين أو أكثر، وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن ان تكون هي ذاتها نتاجا و انعكاسا للتعددية الاجتماعية².

ويعتبر مفهوم التعددية مركبا يعبر عن ظاهرة متعددة الأبعاد، فنجد التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية الاقتصادية والتعددية السياسية، فهو بالضرورة يتسم بالتعقيد لأن ظاهرة التعددية جعلت من المفهوم المعبر عنها مفهوما مركبا ومعقدا، و ذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الإثنية، الطائفية، الطبقة، الدولة القومية، الديمقراطية، المشاركة،....، ولكون تلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابهة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء في ذلك الداخلية منها أو الخارجية. فالتعددية تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بإدراك الدولة وطبيعة المواطنة والإنسان، حيث يمتلك هذا النظام ملامح قومية ثابتة مستقرة ومقترنة بالتطور الاقتصادي الثقافي، هذا فضلا عن ان هذا النظام يقوم على الفصل بين الدين و الدولة ويهدف الى ادارة الصراع الاجتماعي، بمعنى ان التعددية كمصطلح تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديمقراطية.³

فالتمييز بين المفهوم و المصطلح من شأنه أن يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل بين التنوع كأصل طبيعي وفطري في الحياة ولا بد منه، وبين النظام والآلية التي يجب ان تدير هذا التنوع. وتجدر في هذا السياق التفرقة بين التعدد والاختلاف كمفاهيم، وبين "التعددية" كمصطلح سياسي في علم السياسة الغربي الليبرالي السائد تحديداً، فالتعدد -كمفهوم- يرادف التنوع والتفاوت والاختلاف، في حين

¹ عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية. ج1؛ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر بدون سنة) ص 768.

² محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 24. نقلا عن
نيفين عبد الخالق "الابعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة في واقع الدول القطرية العربية و استقرارا لمستقبلها" بحث
مقدم لندوة التعددية الحزبية و الطائفية والعرقية في العالم العربي. (الكويت: وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، 1993)
ص 7.

³ أسراء كاظم الحسيني، "تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي و استقراره"، مجلة كلية التربية. بغداد
واسط، العدد 13: سنة 2013، ص 224.

أن "التعددية" كمصطلح هي نظامٌ سياسيٌ له خلفية تاريخية وفلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان، وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياها ونظامه الاقتصادي. كما أن لذلك النظام ملامح مؤسسية ثابتة متفقاً عليها، ويقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد، ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي الممتد دون مرجعية فكرية واحدة تجمع الأفراد والجماعات، سوى مبدأ قبول التعدد ذاته وإجراءات إدارته، مع تنامي الهويات الناشئة والمصطنعة، وليست المكتسبة في مواجهة مرجعيات سائدة أو تاريخية.

ثانياً/ تعريف الإثنية:

لغة:

إثنية كلمة مشتقة من كلمة اغريقية "إثنوس **ethnos**" حيث ورد لدى الشاعر هوميروس في الإلياذة وتعني بالقبيلة، أما حسب أرسطو فتعني أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تتحد من نفس الأصل، عكس المدينة التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي.¹ و مفهوم الإثنية جاءت من الكلمة اليونانية "**ethno**" والتي تعني شعب أو قبيلة أو أمة، وأطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود أو المسيحيين، وحتى الستينيات من القرن العشرين.²

"**ethnicity**" كما يطلق عليها باللغة الانجليزية و قد تم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في القرن الرابع عشر و ظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكروهين.³

اصطلاحاً: هي كل جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات، التقاليد، اللغة والدين، وأي سمات أخرى مميزة بما في ذلك الأصل والملاحج الجسمانية.⁴ كما تعرف بأنها كل تجمع بشري يشترك أفرادها في بعض المقومات البيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة)، أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو العادات والتقاليد)، ويكون أفراد الجماعة العرقية وأفراد الجماعات الأخرى الذين يعيشون معهم ضمن نفس الأمة

¹ Dominique Colas, **Pensée Politique**, (Paris: Larousse, 1997), p103

² عبد الله الأشعل، إفريقيا جنوب الصحراء: من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد 53، 1997) ص 15.

³ محمد إدابير التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 تخصص دراسات أمنية واستراتيجية 2011-2012. ص 11 نقلاً عن:

-Alexander J-c, core solidarity, Ethnic out group and social differentiation :a multidimensional model of inclusion in modern societies in J.dofny e A- Akiwowo(eds.), National and ethnic movements, sage, London, 1980, pp5-28.

⁴ محمد مهدي، عاشور، المرجع السابق ص 26

مدركين لتباين وتمايز جماعتهم عن غيرها في أي من السمات، على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء لجماعتهم¹.

ويعود ظهور هذا المصطلح في الدراسات الأوروبية لعام 1787، وقد استخدم للإشارة إلى الشعوب أو الجماعات التي لم تكن مسيحية، ومنذ عام 1880م بدأت الدراسات الغربية تستخدمه للإشارة إلى الشعوب التي كان ينظر إليها كشعوب بدائية تنفقر للحضارة والمدنية، ومع دخول العصر الاستعماري حصل الربط العميق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية. فلم تعد الإثنية تستخدم للتعبير عن نمط حياة لشعوب بدائية، وإنما تستخدم أكثر من ذلك للتمييز بين شعوب ذات مورثات بيولوجية تؤهلها للإرتقاء إلى مستوى الحضارة المدنية التي تعيشها الدول الغربية، وشعوب أخرى تبقى في مستوى منط ومنتدني بسبب ميراثها البيولوجي الذي لا يؤهلها للتمدن، وهو الطرح الذي بررت به الدول الأوروبية شرعية هيمنتها الإستعمارية على هذه الشعوب، وحتى بعد استقلال هذه الشعوب فقد استمر هذا المبرر للدول الأوروبية في إضفاء شرعية جديدة على عودة السياسات الإستعمارية باسم التدخل الإنساني في هذه الدول².

وبالنسبة للفكر العربي فإن مصطلح الإثنية لم يكن متداولاً إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتفق المفكرون العرب على مصطلح مرادف لها في اللغة العربية، فهي وإن أشارت في عموميتها إلى هويات جماعية متميزة إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات وأسباب الصراعات بينها³.

نقلت الكلمة بترجمتين حيث ترجمت حرفياً إلى "إثنية" ودلالياً إلى "عرقية" ويقل استخدام مصطلح إثنية من طرف الباحثين العرب، عكس "العرقية" الأكثر تداولاً واستخداماً⁴. أما علماء الاجتماع الأمريكيون فيركزون في تعريف الجماعة الإثنية كل جماعة على أنها ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية (Subgroup) داخل مجتمع أوسع⁵.

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. (الإسكندرية: كلية العلوم السياسية، 2007)، ص 81.

² سليمة بن حسين، "الخصوصية الإثنية في الدول الإفريقية"، *المجلة الإفريقية للعلوم السياسية* 14 جانفي 2013 http://www.maspolitiques.com/mas/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D2...

³ برهان غليون، "الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية"، *مجلة التسامح*، العدد: 22 2012 نقلاً عن موقع: www.attasamoh.net/Article_Asp?Id=510 (23/04/2012).

⁴ إبراهيم عبد السلام البغدادي، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 103.

⁵ أحمد وهبان، *نفس المرجع*، ص. 84.

وقد عرف عالم الاجتماع البريطاني **ANTHONY D SMITH** انطوني سميث* الإثنية: "بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتتقاسم تاريخ مشترك ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة"¹.

يعتبر فريديريك بارث **Frederic Barth**** من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية، فالإثنية بنظره لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. وأكد Barth أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل بين صناع القرار والفرد.²

من خلال ما تقدم نصل إلى تعريف إجرائي:

وهكذا يمكن القول أن الإثنية: هي تمايز أو اختلاف بين الجماعات وفقا لصفاتها الطبيعي أو الصفات المكتسبة، وأن وضعها داخل الدولة، ليس له علاقة بعددها. فهي تمثل الأغلبية في الدولة، أو قد تكون في وضع الأقلية. وهكذا فالأقلية إذا كانت جماعة إثنية، فإنه ليس بإمكان الجماعة الإثنية أن تكون أقلية دائما...

كما يمكن تعريف الإثنية من خلال خصوصياتها المتعددة، منها ما هي وراثية أو فيزيولوجية (كالصفات الجسمانية ووحدة الأصل، السلالة والجنس...)، ومنها ما هي مكتسبة من بيئتها (كاللغة، الدين، الثقافة، العادات، التقاليد، التاريخ المشترك....)، مع ضرورة وعي أفراد الجماعة الإثنية لتمييزهم وخصوصياتهم الذاتية، لأن هذا الوعي هو الذي يولد لديهم الشعور بالانتماء والهوية المشتركة يحدد "الأنا" Self و"الآخر" Others.

والتعددية الإثنية تتضمن كلتا الجماعتين الأقلية والأغلبية فكلهما تعدان جماعتان إثنيتان أي تعدد الإثنيات داخل الدولة سواء كانت أقليات، جماعات أو بين أغلبية و أقليات، وتحمل التعددية الإثنية من هذه الزاوية بعددين إما أن تكون:

- ذات طبيعة تعاونية وتمثل قوة تدعم وتعمق التطور السياسي - الاجتماعي، على سبيل المثال الدول المتقدمة،

*انطوني سميث **ANTHONY SMITH** ولد في 1933 عالم إجتماع بريطاني متخصص في دراسة القوميات والإثنيات

¹ Anthony D smith, **National identity**, (London: pen guin books, 1995), p39.

بارث **Fredrik Barth نرويجي عالم أنثروبولوجي ومتخصص في علم الإثنيات ethnologie

² Fredrik Barth, **Ethnic Groups and Boundaries**, (Boston: Little Brown, 1969), Pp, 9-11.

- أو تكون ذات طبيعة نزاعية بحيث تصبح التعددية الإثنية خطراً على الدولة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وهذا هو الوجه السائد للتعددية في كثير من دول إفريقيا التي تواجه مشكلات التنمية والنزاعات على أشكالها و التدخل الأجنبي من أجل استغلالها .

المطلب الثاني/ الإثنية والمفاهيم المشابهة:

قبل دراسة أي ظاهرة يجب البدء بتحديد المصطلحات التابعة لها والتفريق بينها إذا استلزم الأمر بغية فك أي غموض أو لبس قد يشوب مراحل دراسة الظاهرة ويؤدي إلى استخدام مصطلحات في غير مكانها. فما هي أهم المصطلحات المستخدمة عند تناول الظاهرة الإثنية ؟ وهل هناك تداخل فيما بينها؟

أولاً/ الإثنية وعلاقتها بالعرق (Race) والعرقية (Racisme):

يعرف معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق: "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يملكون موروثات جينية واحدة" فالعرق وفق هذا التعريف يقوم بوصف البشر على أساس بيولوجي و يبين الاختلافات بين السلالات التي ينقسم إليها بنو الإنسان. أما العرقية فهناك إشارة إلى أن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية و الثقافية وتقوم بعض السلالات على الأخرى عبر رابطة سببية بين السمات الفيزيائية الوراثية والاجتماعية البيئية تلك النظرة الاستعلائية¹.

فالعلاقة بين العرقية والعرق كان تقسيم البشر إلى أعراق مختلفة، يتجنب علم الوراثة الحديث عن الأعراق لسببين أساسيين. الأول وهو أنه لطالما كان هنالك اختلاف واسع بين البشر لدرجة أن الحديث عن حدود ثابتة بين الأعراق يعتبر أمراً تافهاً . الثاني، إن توزيع السمات الوراثية الجسدية لا يتبع حدوداً واضحة. بمعنى آخر، غالباً ما يكون الاختلاف داخل جماعة عرقية واحدة أكبر من الاختلاف المنهجي بين جماعتين².

وعلى سبيل المثال أشارت بعض الدراسات إلى أن مصطلح الإثنية هو مصطلح مرادف للعرقية في اللغة العربية، والتي تعني انحدار الدم من صلب واحد، والمجموعة العرقية هي المجموعة التي تربطها صفات ثقافية متلازمة مثل اللغة والقيم المشتركة، أما السلالة فتعني المجموعة التي تتشابه عروقها، (كما تتشابه صفاتها من حيث اللون والملامح).

¹ محمد مهدي، عاشور، المرجع السابق، ص 36

¹ مارتين، غريفيش، تيري، أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص

ثانيا/ الإثنية و علاقتها بالأمة (Nation) و القومية (Nationalisme):

ويعبر مفهوم الأمة عن جماعة تشترك في سمات جامعة مثل الدين واللغة والثقافة وربما القيم الأهداف، ويؤلف بينهم التاريخ والمستقبل المشترك نفسه، والأمة يمكن تمييزها بصورة من الصور عن غيرها من الناس، وليس بالضرورة وجود الأمة في إقليم واحد، بل يمكن أن تتوزع في أقاليم مختلفة، مثال لذلك الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. وإن كانت الإثنية هي الخلية الحاملة لصفات الأمة، فالقومية تعتبر إحدى الغايات وأدوات الجماعات الإثنية في تفاعلها السياسي مع بعض الكيانات الخاصة لتلك الجماعة. فالقومية كحركة سياسية و فكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية، وهي بهذا تختلف عن الأمة" التي تشير الى شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه، أي أن الأمة هي إحساس بالانتماء، و القومية هي إحساس بالانتماء ورغبة في التجمع" ومن هنا يمكن القول بأن القومية أشمل من الأمة والعكس ليس صحيحا. ومنه قد تكون الحركة العرقية أو الجماعة الإثنية حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام الى الدولة الأم.

ثالثا/ الإثنية والهوية

إن المكون الثقافي للذاتية الإثنية هو الذي يجعل أفراد الجماعة الإثنية مدركين لوحدة لهويتهم الثقافية المتميزة النابعة من التشابه في المقومات الثقافية لهذه الجماعة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلق عاطفة الولاء لهذه الجماعة، تلك العاطفة التي تؤدي دورا بارزا في إحداث نوع من التماسك بين أفرادها الذين يحافظون على قيمها وأنماط سلوكها ويظهرون كجماعة واحدة متضامنة في تعاملها مع الغرباء¹. وتتولد الهوية من الوعي الإثني بالذات لدى أفراد جماعة معينة من خلال علاقات الجماعة وتفاعلها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تشاركها نفس الإطار الاجتماعي والسياسي، فالإدراك الذاتي للتفرد والاختلاف عن الآخرين لدى أفراد جماعة ما لا يعدو أن يكون نتاجا لرؤيتهم وإدراكهم لهوية الآخرين ولتمايز هويتهم عن هوية الآخرين، وتقوم الجماع العرقية ببث الوعي العرقي وإدراك الهوية في نفوس أفرادها عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك بغية الحفاظ على كيان هذه الجماعة وتراثها الثقافي، وعادة ما يكون الوعي الإثني مرتبط ومقترن بروح العصبية بين أفراد هذه الجماعة ضد الجماعات الأخرى المختلفة عنهم فيما يتصل بهويتهم وذاتيتهم ومقومات هذه الذاتية وتلك الهوية التي لا تكون إلا بشعور التضامن والتلاحم الجماعي لهذه الجماعة تجاه الجماعات الأخرى، خصوصا إذا ما لاقت

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص 87-88.

هذه الجماعة تفرقة واضطهاد في المعاملة من جانب الجماعات الأخرى، مما ينمي الشعور بالوعي بالهوية الواحدة، ويجعلهم يعملون دوماً من أجل الحفاظ عليها ودعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل¹.

رابعا/ الأقليات (Minority) والجماعة الإثنية (Group Ethnic):

إن مسألة الأقليات لم تكن مطروحة انطلاقاً من كون جميع المواطنين سواسية أمام القانون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. وهناك تعريف يكاد يكون عليه إجماع لكونه صادراً عن اللجنة الفرعية لمحاربة التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، وهو تعريف مفاده أن مجموعة أشخاص يمكن وصفهم بأقلية حين تتوفر أربعة شروط، وهي :

1. ضعف عددي مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان.

2. وضعية غير مهيمنة داخل الدولة

3. ميزات إثنية ولغوية ودينية مشتركة.

4. المواطنة في دولة الإقامة.

هذا فضلاً عن كون المواثيق الدولية لا تقف عند تعريف الأقليات، بل تتجاوزه للدعوة إلى احترام حقوقها؛ فالبنود السابع والعشرون للميثاق الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية الموقع في نيويورك بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، ينص على ما يلي "داخل الدول التي توجد فيها أقليات إثنية، أو دينية، أو لغوية، لا يمكن حرمان الأفراد المنتمين لهذه الأقليات من حقهم في حياتهم الثقافية، ونشر وممارسة دينهم أو استعمال لغتهم مع أفراد مجموعتهم"².

ويعرف قاموس ويبستر الأقلية بأنها: "جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الإثنية، كاللغة، الثقافة، الدين، و ينتج عن ذلك عادة، معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية"³

غالباً ما تستخدم الأقلية كمترادف للعرقية أو الإثنية، إلا أن هناك فرق واضح بين المفهومين، فإذا كانت الإثنية تعني جماعة متميزة في المجتمع بغض النظر عن حجمها كالسود في جنوب إفريقيا، أو

¹ محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص 34-39

² رجال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، 14 فبراير 2013 الساعة 10:12
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworldddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html>

³ ابراهيم عبد السلام البغدادي، المرجع السابق، ص 80

الهوتو في رواندا فإن الأقلية تطلق على جماعة عرقية أقل عددا، وقد أخذ العديد من الباحثين وفقهاء القانون الدولي بهذا المعيار في تعريفهم، حيث يرى البعض أن الإثنية عبارة عن مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية بسمات ثقافية أو فيزيولوجية معينة، ومن هنا يمكن القول بأن كل أقلية هي بالضرورة إثنية بحيث يجمع أعضاؤها روابط فيزيولوجية أو ثقافية ولكن ليس كل إثنية هي أقلية لأنه ليس بالضرورة كل إثنية هي أقل عددا في المجتمع الذي تتواجد فيه، فالسود في جنوب إفريقيا يمثلون أغلبية مستضعفة، وكذلك الهوتو في رواندا¹.

فقد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقاتها مع أكرثية قومية في بلد معين وتشير بذلك إلى الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر والأرمن و الشركس، لكنها تستخدم أيضا للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي، فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغليبيته بوزية أو إسلامية، وهو ما ينطبق أيضا بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكرثية².

الجماعة الإثنية

فهي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللغة أو الدين أو أي سمات أخرى مميزة بما فيها ذلك الأصل والملاحم الفيزيائية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد - وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة - مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات وعلى نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته³.

ويركز هذا التعريف على التأكيد على كل مقومات الذاتية العرقية من فيزيقية وثقافية، وذلك فقط أن صاحب هذا التعريف قد احتوى بتعريفه على إشارة أن إدراك أفراد كل جماعة إثنية لتباينهم عما سواهم من أفراد الجماعات الأخرى التي تشاركهم ذات المجتمع أو الدولة، ذلك الإدراك الذي من شأنه التأكيد لتماسك الجماعة واستمرارها.

¹ عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية المنظم من طرف جامعة قالمه، قسم العلوم السياسية، 28-29 أبريل 2010، ص 19

² برهان غليون، المرجع السابق.

³ سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات. (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992) ص 23.

الجماعة الإثنية: هي فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر لها ثقافتها المتميزة ، تشعر بذاتيتها، ويرتبط أفرادها معها إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية¹، وهو يتطابق مع تعريف آخر " أن الجماعة الإثنية هي تجمع بشري يتربط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية أو الثقافة، وهم يعيشون معا داخل إطار حضاري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي غير أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي². حيث يركز هذا التعريف على الثقافة بأنها أساس الاختلاف.

كما أنها عبارة عن جماعة بشرية تشترك في خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسي أو الجنس اليهودي، وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطاً جوهرياً بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو العقلية وغيرها من القدرات غير العضوية التي يمكن تحديدها اجتماعياً على أساس ثقافي³.

أما هذا التعريف فهو مخالف للتعريف السابق حيث يجعل الثقافة هي المشترك وما يميزها عن الجماعات الأخرى هو المميزات الطبيعية غير قابلة لتغيير إضافة الى القدرات والكفاءات العقلية والذهنية المحددة اجتماعياً.

ويعرفها على أنها "جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم هذا التميز على عدة أسس عرقية، دينية، تاريخية هذا بالإضافة إلى وجود وعى بأهداف الجماعة وأيضاً وجود اتصال بين أفرادها".

وقد أضاف هذا التعريف وجود أهداف للجماعة الإثنية وقنوات اتصال بين أفرادها.

أما **شيرميرهورن Schermerhorn** فيعرفها على أنها، عبارة عن قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذاكرات مشتركة عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات الرمزية العرقية كصورة مصغرة للأخوة الشعبية⁴. هي يركز هذا التعريف على مقومات مشتركة لمجموعة تنتمي لدولة معينة.

¹ فاروق مصطفى إسماعيل، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية: دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي. (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص 41

² أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 109

³ سميرة بحر، المدخل لدراسة الأقليات. (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1982)، ص 7.

⁴ وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التعددية المجتمعية، مركز الشرق العربي، ص 16 متحصل عليه من الموقع التالي:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc>

ويقول هوجس **Everett Hughes*** أن الجماعة الإثنية ليست واحدة، لأنها قد تتميز بوجود مستوى من الاختلاف الملاحظ أو القابل للقياس عن الجماعات الأخرى: وهي جماعة إثنية لأن الناس فيها والأفراد خارجها يعرفون انها واحدة ولأن من هم في الداخل والخارج يتحدثون ويشعرون ويتصرفون كما لو كانت جماعة منفصلة، وهذا يمكن أن يتحقق فقط في رأيه، إذا وجدت طريقة لاختبار من ينتمي للجماعة ومن لا ينتمي إليها، أما إذا كان من السهل الاستقالة منها فهي إذاً ليست جماعة إثنية حقيقية.¹ هذا التعريف يركز على مدى صدق الأفراد في شعورهم بالانتماء الى الجماعة حتى ولو كانوا خارجها. ولعل تعريف انطوني سميث من أهم التعريفات للمجموعة الإثنية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

1. مجموعة السكان : وهذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة معتبرة من السكان.
2. الأصل المشترك: فهذا العنصر جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه وهو الركيزة الأساسية للجماعة العرقية
3. الارتباط بإقليم خاص أي وجود وطن وبلد تقطنه المجموعة الإثنية
4. أن التضامن والتلاحم والتكتل شروط جوهريّة للمجموعة الإثنية لأن الإثنية الموحدة هي الغراء الاجتماعي للأمة واستقرارها السياسي والاقتصادي.

الخصائص الاجتماعية التي تميز الجماعة الإثنية، إضافة للمتغيرات الخاصة باللغة والدين والسلالة، خاصتان مهمتان:

الأولى: أن عضوية الجماعة هي عضوية غير تطوعية، لأن أفراد الجماعة يولدون فيها ويرثون خواصها الإثنية الخاصة بالدين واللغة ولون البشرة، فالفرد عند مولده لا يختار خواصه، لكن بالتدرج الزمني، ربما يكتسب خواص ثقافية أخرى تضيف على شخصيته تشابهاً مع جماعة معينة.²

الثانية: هي التزاوج، حيث إن الأغلبية ينتهي بها الحال إلى التزاوج في إطار الجماعة الإثنية نفسها، وهذا لا ينفي وجود استثناء عن القاعدة يتمثل في وجود حالات تزاوج بين جماعة إثنية وأخرى إن العلاقة بين الجماعات الإثنية تتفاوت من موقف الى آخر ومن مرحلة تاريخية الى أخرى، فقد يكون الاختلاف في أي من المتغيرات الإثنية كبيراً، لكن أصحاب الجماعة المتفاعلة لا يضيفون على ذلك الاختلاف أهمية تذكر ولا يرتبون على ذلك مواقف سلوكية عدائية. أحياناً قد ينشأ نوع من العلاقات، تتبنى فيه جماعة إثنية

* هوجس **Everett Hughes** (1897-1983) عالم إجتماع أمريكي من رواد فكر علم الاجتماع في مدرسة شيكاغو

¹ وفاء لطفي، المرجع السابق.

² هويدا صلاح الدين العتباتي، المرجع السابق، ص 14.

خصائص جماعة أخرى، ليؤدي الأمر إلى نوع من الانصهار والاندماج بين مجموعتين. لكن غالباً يحدث ذلك عبر فترة زمنية طويلة، وبصورة تلقائية تدريجية غير ميكانيكية ولا يشترط أن تكون الجماعة الإثنية الراغبة في الانصهار تمثل أقلية عددية. ويمكن أن يكون العكس صحيحاً، فقد يكون التباين الإثني طفيفاً لكن ومع ذلك قد تترتب مواقف عدائية و صدام متبادل ويؤدي هذا الى نشوب نزاع¹.

ومن خلال كل ما تقدم، يتضح لنا أن هناك اختلافاً، بل تبايناً كبيراً جداً بين الباحثين، حول تحديد مفهوم الإثنية، أو دلالتها، فان كان البعض قد اعتبرها بمعنى القومية، والبعض الآخر بمعنى العرق.. فان نفرا آخر اعتبرها بمثابة جماعة ذات وضع خاص جداً في سماتها أو مقوماتها، في حين اعتبرها البعض الآخر بمستوى الأمة و عدها الكثيرون في سياق الأقلية... بمعنى أنها مفهوم مرادف أو مطابق لمفهوم الأقلية... في حين رأى قسم آخر من الدارسين أنها مجرد تسمية أو مصطلح يستخدم للتمييز بين جماعة وأخرى، وفقاً لمقوماتها الطبيعية كاللغة والدين، العرق، اللون أو القومية أو القبيلة، وبغض النظر عن عدد أفرادها أو حجمهم النسبي.

خامساً/ النزاع الإثني (Ethnic Conflit):

يعرف النزاع عموماً بأنه تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما قد يدفع الأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره². أما عن تعريف النزاع فيعرفه المعهد الدولي لبحوث النزاع في هايد لبرغ على أنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح و اختلاف المواقف على بعض القيم وهي على الأقل بين طرفين ، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها والحصول على أهدافها³.

يذهب أغلب الباحثين مثل جيرى مولر (Jerry Moller)، وجيمس هيباريمان (J Haibaraiman) إلى اعتبار أن النزاع الإثني و الشعور بالقومية هو موجة المستقبل لأن حدة النزاعات الإثنية ازدادت بشدة منذ الستينات خاصة في الدول الإفريقية، لذلك فإن موجات الحداثة التي تحدث عنها الكثير من الباحثين كبرجنسكي (Brjinsky) لم تغير شيء، فبدل أن تقلص النزاعات الإثنية ازدادت وأصبح أحد التحديات الهامة التي تواجهها الدولة وحتى المجتمع الدولي.

¹ المرجع السابق، ص14

² يوسف ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص293

³ سمية بلعيد، " أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية - دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة منتوري قسنطينة.)، 2010، ص22

لقد إعتبر هؤلاء الباحثين بأن النزاعات الإثنية ستكون التحدي المقبل للمجتمع الدولي، و لم يقدمو تعريفا محددا لنزاع الإثني.

وحسب ميشال براون (Michel Brown) فالنزاعات الإثنية هي تناحر بين مجموعتين أو أكثر عن القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل إقتصادية، سياسية، إجتماعية، إقليمية أو ببساطة النزاع الإثني يمكن أن يفهم على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم أين تقاس به المجموعات و القيم بمنطقة الإثنية¹.

أما النزاع الإثني عند ميشال هاوارد (Michael Haward) فهو مصطلح يستعمل للدلالة على نزاعات ما بين جماعات اثنية لم تحقق بعد دولتها، أو أن هذه النزاعات تظهر عندما تحاول مجموعات مقاومة إدماجها أو أن تعلن إستقلالها عن المجموعات الكبرى التي تراها كمهدد لثقافتها أو هويتها.

وحسب فيرون (Fearon) تظهر النزاعات الإثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية و ذلك نتيجة لخوف الأقلية التي لا تنق في الدولة التي يحكمها نظام الاغلبية التي لا تمنح حقوق الاقليات.

من مجمل هذه التعاريف السابقة نستنتج بأنها ركزت على أن مطالب الجماعات الإثنية تكون انفصالية أو المطالبة بالاستقلال وهذا ليس دائما فبعض الجماعات تكون مطالبتها إرتقائية أي تحسين الظروف وإدماجها في جميع المجالات الحياتية كالحركة الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا أو الحركة الأمازيغية في الجزائر والمغرب او حتى حركة الهوتو والتوتسي في البورندي ورواندا².

أما تيد غور (Ted gurr) يعرف النزاع الإثني على أنه جماعة تعرف نفسها بإستخدام الإثنية كمعيار وتعتمد على تقديم مطالب نيابة عن المصالح الجماعية ضد الدولة أو ضد الفاعلين السياسيين. هذا التعريف يركز على استخدام الإثنية كهدف للنزاع ضد الدولة أو النظام السياسي.

ومن مجمل التعاريف السابقة للنزاع الإثني نتوصل للتعريف التالي: "بأنه عبارة عن تصادم بين الجماعات الإثنية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل مجموعة إلى إبراز نفسها ومن ثم القيام بالهيمنة واحتواء الإثنيات الأخرى عن طريق الوصول الى السلطة".

¹ Christian geiser , Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, p7sur:

www.paixbalkans.org/...tions/geiser-parant_bosnie.pdf (17/03/2015-22:30)

² أحمد، وهبان، المرجع السابق ، جدول يبين مطالب الحركات الإثنية حول العالم بين الانفصالية و الارتقائية، ص ص

المبحث الثاني/ المقاربة المفاهيمية للتحول الديمقراطي:

المطلب الأول/ مفهوم التحول الديمقراطي:

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي تبنت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.¹

حيث في بداية التسعينيات عرفت الدول الإفريقية تحولا نحو النظام الديمقراطي بصفة كبيرة جدا أطلق عليها "صامويل هنتغتون" (الموجة الثالثة)، وصلت النسبة إلى 50% في منتصف التسعينيات، وارتفعت إلى 75% عند نهاية التسعينيات.

فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو إنتقاله من حالة إلى أخرى. ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه، وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية Transition و في اللغة الفرنسية Transition .

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي ، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.²

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية،

"ف الديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته ،من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة"³ حسب ديفيد كولير David Colier وستيفن ليفتسكي Steven Levitsky

¹ هدى ميتكس، الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث، إتجاهات حديثة في علم السياسة. (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة. 1999) ص 135.

² أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004) ص 295.

³ هالة مصطفى، "الديمقراطية بين الإنتخابات والقيم الديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية القاهرة: ص 61.

وما نلاحظه أن هذا التعريف يركز على عنصر المنافسة ،وكيفية إيجاد الوسائل اللازمة لضمان سير هذه العملية.

بناء على ذلك فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الانتخابية، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فمفهوم الديمقراطية يتضمن فكرة جوهرية وهي قدرة السياسات العامة على الإستجابة لمطالب الجماهير، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح.¹

وبالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية إلا أن أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية في الوقت الراهن، ترجع إلى التعريف الذي قدمه جوزيف شومبيتر **Joseph Shumpeter** في كتابه المعروف "الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية" والذي يعرفها بأنها "نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية".²

ويركز هذا التعريف على متغير التنافس الانتخابي كمؤشر للديمقراطية، وأن الديمقراطية هي نظام للسلطة السياسية يتحقق بغض النظر عن أي سمات إقتصادية أو إجتماعية، وذلك على عكس الأفكار التي سادت في الخمسينات والستينات.

يعرف المفكر العربي محمد عابد الجابري التحول الديمقراطي بأنه: "الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الانسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات سياسية و مدنية تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاثة أركان:

1. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

2. دولة المؤسسات و هي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية و مدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم و انتمائهم العرقي والديني و الحزبي.

3. تداول على السلطة داخل المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقليات.³

¹ إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي. (الجزائر: كراسات التحول الديمقراطي ديسمبر 2005)، ص 78.

² هالة مصطفى، مرجع سابق. ص 61.

³ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، 1994) ص 86

أما عالم السياسة الأمريكي فيليب شمبيتير **Joseph Shumpeter** فيعرف التحول الديمقراطي بأنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا وموضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".¹

أما صامويل هنتنغتون فيعرفه بأنه: "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح".²

وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".³

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية التحول من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.⁴

ويعرفه تشارلز أندريان بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين

¹ بلقيس، أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية اليمن وبلاد أخرى. (القاهرة: مكتبة مدبولي 2008) ص 29

² Samuel Huntington , **Troisième vague : les Démocratisations de la fin du 20 siècle** traduit par: Francaise burgess , (paris : édition nouveau horizon), 1996 , p121

³ محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2005) ص 442.

⁴ إلهام نايت سعيدي، مرجع سابق. ص 79.

هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.¹

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

نستنتج أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي وتتحاشى السرية الغيبية بالممارسة العلنية وترفض الوحداية والقبول بالتعددية، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية و مبدأ التداول على السلطة.²

المطلب الثاني/ التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة:

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم إرتبطت بالتحول الديمقراطي كالإصلاح السياسي، الانتقال الديمقراطي، الرسوخ الديمقراطي..و الديمقراطية .

1/ التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي:

الإصلاح هو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح ليس سوى لتحسين النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام وهو عكس الثورة.³

فمفهوم الإصلاح السياسي الذي يندرج ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحويل السياسي كالتغيير بمعنى التحول والتغيير بمعنى التحويل، يوازي عند البعض فكرة التقدم وبنطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء في شكل استراتيجية تراكمية تدريجية للوصول إلى السلطة أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد.⁴

ويعني الإصلاح السياسي القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام و آليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه و تشكيله، بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة

¹ حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، (الجزائر: كراسات التحول الديمقراطي 11 ديسمبر 2005) ص 123.

² شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغربية 2012/2013، ص 12

³ عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 206

⁴ نبيل كريش، دوافع و معوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007/2008، ص 32

بيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية¹. و منه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة، ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم و استمرارية النظام السلطوي.

تجدر الإشارة إلى وجود تشابك وتداخل بين مفهوم التحول الديمقراطي بين إجراءات الإصلاح، حيث تؤدي الأخيرة إلى حدوث تطور ايجابي في الأولى، و من ثم فإن قياس عمليات الإصلاح السياسي أو الاقتصادي في دولة ما غالبا ما تتداخل مع معايير ما تخوضه هذه الدولة من عملية التحول الديمقراطي. فقد أصبحت كلمة الإصلاح تتردد الآن في كل موضع سواء محليا، إقليميا أم دوليا و تعددت الخطابات التي تتناول قضية الإصلاح فهناك الخطابات الرسمية التي تصدر عن حكومات الدول النامية على اختلافها و التي تحذر من فرض الإصلاح من الخارج وهناك الخطابات التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني حيث تنادي بالإصلاح السياسي الاقتصادي : الأحزاب، النقابات المهنية، الجمعيات غير الحكومية، المثقفين...²

إذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع المتغيرات البيئية والخارجية فإن التحول الديمقراطي مرحلة إنتقالية من نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي، وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي وممكن استمرار نفس القيادة، فإن مرحلة التحول الديمقراطي تسقط فيها النخب فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام السابق وتنشئ نخب ومؤسسات ديمقراطية جديدة جاءت بها انتخابات نزيهة وحررة.

2/ التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي:

ان اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السابقة إلى تناول التي الموضوع، فنجدها تستعمل تارة التحول وأحيانا الانتقال مقابل كلمة (Transition) تعني الانتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره³، ويستعمل " الكواري " الاصطلاحين الانتقال والتحول في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه و

¹ محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010) ص ص 133 -

134

² عبد الرضا علي أسيري، "التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليج". السياسة الدولية، العدد 167 جانفي 2007

ص 35

³ بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص 29

متفق عليه بضرورات إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلّة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع و ممارسة المؤسسات الرسمية.¹

كما يميز الكثير من المفكرين أيضا بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الإتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الإتفاق.

3/ التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني إستمراره وتعزيزه، ولا يمكن إعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.²

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسع النطاق بين مختلف الدارسين الذي سعى كل منهم إلى تحديد مؤشرات، ومحاولة إستحداث طرق لضمان الديمقراطية.

وفي هذا الإطار رأى كل من **Guenther** و **Higley** إلى أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى إتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الإنتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.³

في دراسات أخرى يستعمل مصطلح **الديمقراطية** (Democratization) الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثل الانتقال (Transition) إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي يحدث

¹ علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في عبد الرحمن أسامة و آخرون ، الكواري محررا ، الخليج العربي و الديمقراطية: ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 2002)، ص26 - 28

² نشأت الهلالي، إنعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الإستقرار والأمن الداخلي للدول، حلقة نقاشية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية. متحصل عليه : 07 ماي 2015 على الساعة 14:30

<http://www.icfsthinktank.org02>

³ هدى ميتيكس، مرجع سابق، ص137.

التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة، تسبقها عملية تحرير (Liberalization) تأتي بتغييرات سياسية واجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير، التنظيم، والإعلام، وحق المعارضة، والضمان القانوني لها، للوصول أخيرا إلى ترسيخ الديمقراطية (Democratic Consolidation¹) وهذا التعريف يشير الى الترسخ الديمقراطي

4/ التحول الديمقراطي والدمقرطة و العولمة في افريقيا:

إن العولمة أدت في نهاية الثمانينات في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الإقتصادية* الى المشروطية السياسية** المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية. فقد ربط المنظور التنموي تحرير اقتصاد وشرعية السلطة السياسية، وبالتالي أصبح التصور الجديد للتنمية يربط بين مقاييس التنمية وحقوق الإنسان و الحكومة الجيدة. هذه الجدلية الجديدة بين بين الديمقراطية و التنمية، والتوجه التنموي في إطار بيئة عالمية تزداد تعقيدا فرضتها مقتضيات العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي².

وقد إرتبطت الديمقراطية بالعولمة بحيث أصبحت ظاهرة التحول الديمقراطي ظاهرة عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي تسارها جميع دول العالم طوعا أو قسرا إما من خلال التحول الداخلي للنظام السياسي أو عن طريق المؤسسات الاقتصادية العالمية المانحة من خلال منح المساعدات الاقتصادية مقابل شرط الإصلاح السياسي والديمقراطي أو من خلال التدخل العسكري الخارجي من أجل الديمقراطية كنموذج العراق.

أما الديمقراطية في إفريقيا فهي جملة من البرامج والشعارات ذات محتوى سياسي ومعرفي واجتماعي تهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئة المجتمع الإفريقي بحيث يُكسب النظام السياسي فيه شرعية الوجود ويعيد من فترة إلى أخرى إدماج فئات معينة تم إقصائها من حلفاء الداخل أو الخارج أو من الإفراز الاثني، إلا أنها

¹ Ali Resul Usul , **Democracy And Democratization In The Middle East : Old Problem New Context** , Turkish Review of Middle East Studies , Annual 2004 , p 380 , 381.

***المشروطية الإقتصادية:** تتمثل في برامج التعديل الهيكلي و هي السياسات التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) على الدول النامية و من بينها الدول الإفريقية و تتضمن هذه السياسات انتقاد دور الدولة في الإقتصاد، التأكيد على أهمية السوق لتنمية اقتصاديات الدول النامية، و خصوصية المؤسسات العمومية، والدعوة الى توقيف دعم الأسعار المتعلقة بالمنتجات القاعدية....

****المشروطية السياسية:** و يقصد بها مجموع الشروط و السياسات المتعلقة بإصلاح الحكم منها التحول الديمقراطي و ترقية حقوق الإنسان

² رضوان بروسى، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا ، دراسة في المداخل النظرية و الآليات و العمليات مؤشرات قياس نوعية الحكم، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية و سياسية، جامعة باتنة 2008/2009) ص 66.

لم تكن قادرة على بناء مؤسسات ديمقراطية، لأن استمرار مثل هذه العمليات من الديمقراطية محكومة بظروف سياسية محددة¹،

وتعد عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتؤدي إلى تحولات في الأبنية والعمليات، بالإضافة الى أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي، حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.

المطلب الثالث/ المداخل النظرية للتحول الديمقراطي:

أولاً: المداخل النظرية المركزة على شروط التحول الديمقراطي.

1-المدخل التحديتي:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هذا المدخل (التحديتي) يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والإقتصادية لعملية التحول الديمقراطي. ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الإقتصادية.

ونعني بالتحديث: إستجلاب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والمنظمات ذات المسميات الحديثة وسلع الإستهلاك والرفاهية.²

فالمعالجة العلمية والدقيقة للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال إفتراضات وطروحات عالم الإجتماع السياسي الأمريكي ليبست (S.M.Lipset) الذي قدم أطروحته لأول مرة في 1959 في مقالة تحت عنوان: "بعض الإشتراطات الإجتماعية للديمقراطية: التنمية الإقتصادية والشرعية السياسية".³

وحسب ليبست فإن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا حيث صنفها إلى:

-ديمقراطيات مستقرة

-ديمقراطيات غير مستقرة

-دكتاتوريات

¹ ميلاد الحراثي، اخفاقات عملية الديمقراطية في افريقيا، تاريخ الإطلاع عليه 20/04/2015 الساعة 21:27
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=287:-edition-&catid=6:2010-12-09-22-49-13&Itemid=5#.VUKIH9Ltmko

² محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 127.

³ محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات"، 02/04/2015 الساعة 17:30
<http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2>

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة. وقارن هذه البلدان من خلال مؤشر درجة التصنيع والتعليم وتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية إقتصادية وإجتماعية عالية.

وقد قامت دراسات عديدة للتأكد من أطروحة ليبست الأصلية ،ومنها دراسة قام بها بولين وجاكمان (Bollen and Jakman) وتوصلا إلى نفس النتيجة من خلال تحليل إحصائي لمجموعة من العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية ، وإكتشف أن المحدد الإقتصادي أكثر أهمية من غيره.¹

2- مدخل الثقافة السياسية:

يعد العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة. فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة.

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألمانوند (ALMOND) أول من إستخدمه في مقالة كتبها عام 1956. ويعرف ألمانوند الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".²

ويعرف روي مكريديس: "الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع"، أما صمويل بيير فيرى : "أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، وما يجب أن تكون عليه".³

من خلال التعاريف المقدمة مسبقا للثقافة السياسية، تتضح العلاقة الوطيدة بين مستوى الثقافة السياسية وعملية الديمقراطية.

وفي إطار هذا المدخل فقد قام كل من ألمانوند وفيربا في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة. وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

¹ ،مرجع سابق.

² محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية ومداخل نظرية، (بنغازي: جامعة قار

يونس، ط2، 1998)، ص219

³ عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة.. (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط2، 2006).

³ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية ومداخل نظرية، مرجع سابق، ص226-227

ويرى الموند وفيربا أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي:

- الإدراك (Cognition)

- المشاعر (Affect)

- التقييم (Evaluation)

ومن خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، ويستند نمط الثقافة السياسية الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية.¹

وعموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي ، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية ، هذا يعني ببساطة ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.²

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ، وينتج عن ذلك إنغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ، ويتولد عن ذلك إحترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.³

3-المدخل المؤسسي:

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام ، ومتابعة المساءلة السياسية ، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.⁴

ويعد صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه: **الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين**.

⁴ أحمد منيسي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004). ص9

³ إلهام نايت سعدي، **مرجع سابق**. ص83.

⁴ عبد الغفار رشاد القصبى ، **مرجع سابق**. ص153.

وتشير تحليلات صمويل هنتجتون إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم. وإعتبر أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا، بالرغم من تزايد أهميتها وما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات الرأي العام.¹

وفي هذا الإطار يحدد هنتجتون شروط معينة لنجاح المؤسسة التي تؤدي دورها للديمقراطية وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعترف بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أن أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إرساء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.²

وقد أولت الدراسات المعاصرة إهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في إستقرار الديمقراطيات.

هذا وعلى نفس الصعيد المؤسسي فقد أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لإستحداث دساتير ديمقراطية، حيث تجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها **Lijphart** و **Linz** حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي. حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.³

وعموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الديمقراطية، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما تعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.

¹ عبد الغفار رشاد القصبى، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004). ص 19.

² عبد الغفار رشاد القصبى، مرجع سابق. ص 153.

³ هدى ميتيكس، مرجع سابق. ص 143-144.

ثانيا:المدخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي:

1-المدخل الإنتقالي:

يعتبر هذا أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي ، حيث أشار الباحث السياسي دانكورت روستو **Dankwart Rustow** في مقالته " Transition to "Democracy " في 1970، إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والإقتصادية وبين الديمقراطية التي إفترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا بإهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى إستمرارية وترسيخ الديمقراطية.بيد أن إهتمام روستو وغيره من الباحثين هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

ويرى روستو أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

وإستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الإنتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول ، وفي رأي روستو فإن تحقيق الوحدة الوطنية لايعني توافر الإجماع ،إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

2. مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية،وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجها الرئيسية وليست ناتجا لتطور سلمي.

3. مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الإنتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

4. مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى روستو أن قرار التوصل إلى إتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.¹

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عمليات الديمقراطية بتطوير المدخل الإنتقالي لروستو. ومن أهم المحاولات دراسة جويلرمو أودينيل (G.O'DONNELL) وزملائه عام 1986 في دراسة تحت عنوان: "Transition To Authoritarian Rule" ودراسة لجون لينز (JUAN LINZ) 1995 في دراسة تحت عنوان: "Between states: Interim Governments and Democratic Consolidation"

ويميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح مثل روستو بين مرحلة الإنتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلسلي (البرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية. ويرجع ذلك إلى أن عمليات الإنتقال المبدئية قد تنجح أحيانا وتترسخ لكنها قد تفشل وتنتشر في أحيان أخرى.²

وخلاصة هذا المدخل هو أنه يرى أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

2- المدخل البنوي:

يقوم هذا المدخل على إفتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأس مالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.³

يستند الإفتراض الأساسي للمدخل البنوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة إقتصادية إجتماعية سياسية تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد.

¹ محمد المنصوري. نظرية الإصلاح وحفظ التطبيق. تاريخ الإطلاع عليه: 2015/04/06 الساعة 18:45

<http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid/>

² محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات. مرجع سابق.

³ محمد المنصوري، مرجع سابق.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة بارنجتون مور (Barrington Moore) الذي قدم محاولة لتفسير إختلاف المسار السياسي الذي إتخذه إنجلترا والولايات المتحدة. (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي إتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) عن مسار الصين وروسيا (الثورة الشيوعية).

وإستندت مقارنة مور ليس بناء على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ثلاث منها طبقات إجتماعية وهي: الفلاحين ، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية والبنية الرابعة هي الدولة ، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.¹

وبالنظر لإغفال تحليلات مور دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، ولذا فقد قام ديتريك روشماير وزملاؤه بتدارك هذا النقص ، وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم. مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة ، وتختلف طبيعة هذا التفاعل من نظام لآخر ومن بلد لآخر.

3- نظرية السلام الديمقراطي:

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصدقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل: بروس راست (Bruce Russett) ومايكل دويل (Michael Doyle) الذين أقرّوا بوجود أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة. ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا للتحليل الديالكتيكي على أنه: "قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف".²

وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راست (Bruce Russett). اللذين تأثرا بكانط، ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية. ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل

¹ محمد المنصوري، مرجع سابق.

² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. (عمان: دار الهدى للنشر والتوزيع. 2005). ص 62.

الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب. فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.¹

وتقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات التالية:

-تستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق كانط الذي يؤكد على ثلاث عناصر :

1-التمثيل الديمقراطي الجمهوري

2-إلتزام إيديولوجي بحقوق الإنسان.

3-الترباط العابر للحدود الوطنية.

-تعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة،ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد بإستعمال القوة أو إستعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية.²

ويرى الليبراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبرالية، على إعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا. لذا يمكن إستخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية. وفي فترة قريبة، كان هناك شبه إجماع على أن الدول الديمقراطية الليبرالية ناجحة في علاقاتها مع الدول الليبرالية الأخرى فقط، أما في علاقاتها مع الدول غير الليبرالية فالصورة مختلفة.³

¹ جون بيليس،ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث .(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004). ص229.

² **المرجع السابق** ص 430.

³ جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص63.

خلاصة الفصل:

وهكذا يمكن القول أن الإثنية: هي تمايز أو اختلاف بين الجماعات وفقا لصفاتنا الطبيعية، وأن وضعها داخل الدولة، ليس لها علاقة بعددها. فهي تمثل الأغلبية في الدولة، أو قد تكون في وضع الأقلية. وهكذا فالأقلية إذا كانت جماعة إثنية، فإنه ليس بإمكان الجماعة الإثنية أن تكون أقلية دائما... وهي تجمع مجموعة من الخصائص و السمات الفيزيولوجية أو المكتسبة من خلال تفاعلها مع أعضاء الجماعة كاللغة و الدين والتاريخ و الهوية.

واختلاف الجماعات في هذه السمات يؤدي الى تعددية إثنية تتضمن مجموعة من الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، هذه التعددية قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية هذه الأخيرة تكون بسبب السياسات الإستعمارية أو السياسات الوطنية من الدولة المبنية على أساس اثني

أما التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية تأثر بفعل العولمة وذلك بهدف تنميط المجتمع الإفريقي من خلال المؤسسات المالية العالمية أو ما عرف بالمشروطية السياسية أي المساعدات مقابل التحول الديمقراطي وقد انسأقت الدول الإفريقية نحو مسار التحول الديمقراطي الذي أثر وتأثر بالتعددية الإثنية وهذا ما سنراه في الفصل الثاني من الدراسة.

الفصل الثاني

إفريقيا بين

التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي

تعد الظاهرة الإثنية واحدة من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر العصور قديما وحديثا، وازدادت أهميتها خاصة بعد بروزها على مسرح الأحداث الدولية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، ورغم تجلي الظاهرة الإثنية في كل بقاع العالم، إلا أنها تتجلى بشكل أوضح في الدول الإفريقية، التي تشكل الخصوصية الإثنية فيها أهم السمات الاجتماعية والسياسية لها، حيث لازالت مؤسسات الدولة الوطنية رهينة للأبنية الاجتماعية و الثقافية المكونة لها، مما يهدد استقرار الدولة وسلامة مجتمعتها.

وقد اكتسبت التعددية الإثنية أهمية خاصة على الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل تمايز والنزاعات الإثنية التي شهدتها مختلف دول العالم خاصة بعد الحرب الباردة، حيث طرحت قضية التعددية الإثنية وأثيرت إشكالية البحث عن الصيغ المناسبة لنظم الحكم و تحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية ببعضها البعض من جهة و من جهة أخرى بينها وبين النظام السياسي.

ويعتبر التحول الديمقراطي من أهم الصيغ البديلة لإدارة التحول الديمقراطي في ظل تنامي النزاعات الإثنية بعد فشل جميع صيغ الحكم السابقة.

لذا سننتطرق في المبحث الأول الى التعددية الإثنية من خلال أنماط التعددية في إفريقيا بالنسبة للمطلب الأول أما المطلب الثاني مخصص الى إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومطلب ثالث مؤسسات إدارتها .

أما المبحث الثاني مخصص للتحول الديمقراطي في إفريقيا من خلال مراحل التحول في المطلب الأول أما المطلب الثاني مخصص للأنماط التحول الديمقراطي في إفريقيا.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه الى تداعيات وانعكاسات التعددية الإثنية على التحول الديمقراطي من خلال المطلب الأول الأسباب التحول الديمقراطي المتعلقة بالتعددية الإثنية ثم في المطلب الثاني تطرقنا فيه الى دور النزاعات الإثنية في عرقلة التحول الديمقراطي أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه الى مساعي الدول الإفريقية في التخفيف من النزاعات الإثنية و دفع مسار التحول الديمقراطي.

المبحث الأول/ التعددية الإثنية في إفريقيا:

المطلب الأول/ أنماط التعددية الإثنية في إفريقيا:

التنوع سنة الله في الكون، يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾ [الحجرات : 13]، فالبشر، وإن كانوا متساوين في التكليف والحساب أمام الله، فإنهم يختلفون في أمور أخرى؛ مثل اللون، واللغة، والدين، والعادات، والتقاليد..

وتنوع البشر لا يمثل مشكلة في حد ذاته، وإنما تكمن المشكلة في فهم الإثنية على نحو خاطئ، بمعنى أن يدرك الإنسان أنه مختلف عن الآخر، وأن ينعكس ذلك الاختلاف على علاقاته بهذا الآخر، بدءاً بالتعالي على هذا الآخر، وصولاً إلى حدّ رفض هذا الآخر كلية، وتتعدّد المشكلة إذا تعددت مظاهر الاختلاف، وتزداد تعقيداً إذا اضطر هؤلاء الذين يختلفون بعضهم عن بعض إلى العيش معاً داخل حدود وطن واحد.

باعتبار الإثنية ظاهرة معقدة ومركبة وقديمة فدراستها تتطلب الإحاطة بجميع جوانبها النفسية والاجتماعية التي تمثل البيئة الخاصة للظاهرة، وتعتبر القارة الإفريقية قارة للتعدد والتنوع لكونها موضوع الدراسة وتختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية. ولا يخفى أن الواقع الإفريقي الراهن يزخر بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين أفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة (الدول الأنجلوفونية) الناطقة بالإنجليزية (والدول الفرنكوفونية) الناطقة بالفرنسية (والدول اللوزفونية) الناطقة بالبرتغالية. كما تمتلك أفريقيا نحو (33 %) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10 %) من جملة سكان المعمورة ، وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية :الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة الى الديانات التقليدية¹، وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة، أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

¹ عبد الرحمان حسن، حمدي، "الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل". مجلة قراءات

تتكون القارة الإفريقية من 54 دولة، وتضم الآلاف من الجماعات الإثنية التي كانت تتعايش وتعمل بعضها مع بعضها الآخر في أطر سلمية، لا تخلو من مشاحنات إثنية يتم احتوائها عبر الآليات العرفية، لكن حدة المشكلات الإثنية أخذت في التصاعد مع قدوم الاستعمار الغربي، وبسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال.

ومما سبق يمكن تقسيم التعددية الإثنية في أفريقيا إلى الأنماط التالية:

1/ التعددية العرقية: يقوم هذا النمط من التعددية على أساس تصنيف الجماعات الإثنية من خلال التباين العرقي أو السلالي أو العنصري بينها في المجتمع الذي يتكون منها¹، ويقوم على أساس اختلاف ظاهر في السمات الجسمانية بين أفراد المجتمع و يأتي لون البشرة في مقدمة السمات الذي يعتمد عليها في التمييز بين الجماعات الإثنية².

وتتعين الإشارة إلى أن تمايز الجماعات الإنسانية استنادا للسلالة أو الجنس كان له الأثر البالغ في تحديد أنماط العلاقة بين تلك الجماعات و تحريك شتى صور التعددية و الصراع فيما بينها عبر حقبة التاريخ الإنساني³.

والتمييز بين الجماعات البشرية يكون استنادا إلى تمايزها سلاليا، و يركز على افتراضين قوامهما:

1. أن هناك نقاء سلالي داخل الجماعات البشرية في معنى أن كل جماعة تمثل درجة عالية من التجانس السلالي في مواجهة مجموعات أخرى.

2. أن الاختلافات الفيزيائية السلالية بين الجماعات تتطوي بدورها على اختلافات أخرى غير فيزيقية مثل درجة الذكاء، والنشاط، والانضباط، وروح المسؤولية، و الأخلاق.

حيث كان تصنيف الأفراد في أي مجتمع تعددي استنادا إلى سمات جسمانية، وخير مثال على ذلك هو مجتمع الرواندي أو البورندي، حيث نجد طوال القامة ذوي الملامح السامية هم من التوتسي ويشكلون 15% من السكان باعتبارهم رعاة وغزاة، استطاعوا بسط نفوذهم وهيمنتهم على الهوتو ذوي الثقافة الزراعية والذين يتسمون بالملامح الزنجية و قصر القامة و يتراوح عددهم بين 80-85% من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا ويبلغ عدد أفرادها 1% من إجمالي السكان.

¹ سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات

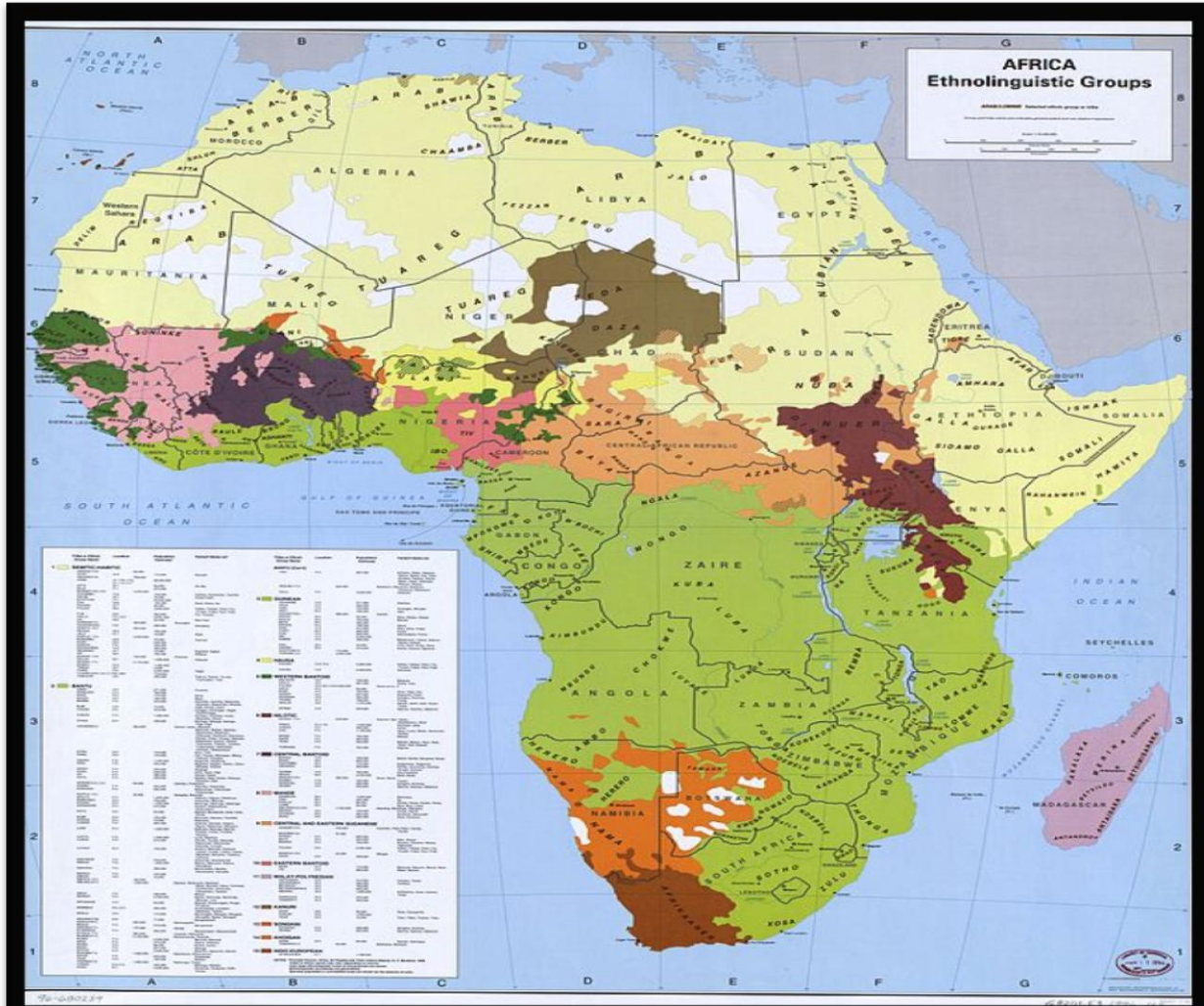
الانتمائية، 1994). ص 21

² محمد مهدي، عاشور، المرجع السابق، ص 43

³ أحمد، وهبان، المرجع السابق، ص 127

فهذا النمط من التصنيف القائم على أساس العرق أو السلالة ويرتبط بالجماعات العرقية، وعلى الرغم من أن التعددية العرقية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الاستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة هذا النوع من التعددية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب النزاعات والحروب الأهلية في القارة.

خريطة رقم 01/ تركز أهم الجماعات الإثنية لعام 1996



Afro-Asiatic

Hamitic (Berber, Cushitic) + Semitic (Ethiopian, Arabic)

Hausa (Chadic)

Niger Congo:

Bantu

"Guinean" (Volta-Niger, Kru) "Western Bantoid" (Senegambian, Bak)

"Central Bantoid" (Gur)

"Eastern Bantoid" (Southern Bantoid)

Mande

Nilo-Saharan:

Nilotic

Central Sudanic+Eastern Sudanic

Kanuri

Songhai

other

Khoi-San (unity doubtful; Khoikhoi, San, Sandawe, Hadza) Malayo-Polynesian (Malagasy)

Indo-European (Afrikaaner)

Source: Ethnic groups in Africa, 14/03/2015 – 17 :05

<http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/2011/04/Ethnic-groups-in-Africa.pdf>

2/ التعددية اللغوية:

يعتبر التنوع الإثني من أهم الظواهر الإنسانية التي تتقاسمها العديد من المجتمعات حيث ينتشر في العالم قرابة 8000 إثنية، في إفريقيا وحدها 2200 إثنية متباينة، وفي آسيا التي تحتضن 3 مليارات من السكان يوجد بها 2000 إثنية¹

وعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلا أن العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسة إذا ما تم تجميع اللغات و اللهجات المشابهة، والاختصار على اللغات الرئيسية. وتنتمي هذه اللغات في مجملها الى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات الأفرو آسيوية، ومجموعة لغات النيجر الكونغو، وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية

وتحوي قارة إفريقيا بالعديد من الجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد². من ذلك على سبيل المثال: في الشمال نجد اللغة العربية و الأمازيغية في الجزائر والمغرب، وفي الغرب نجد الهوسا و الفولاني واليوروبا والإيبو كجماعات لغوية في نيجيريا. وفي الوسط نجد في الكونغو الديمقراطية تنتشر لغات الكيكونجو، والكينجاو، واللينجالا، والتشيلوبا، والسواحلية....، وفي الشرق نجد أن كينيا تنتشر بها لغات السواحلية، الكيكيو، الكامبا، اللود، الناندي، وفي الجنوب نجد في زامبيا لغات التونجا، اللوندا، اللوفالي، البمبا، اللوزي.

وتنقسم معظم هذه اللغات الى العشرات من اللهجات، فأصبحت مشكلة اعتماد اللغة الرسمية للبلاد ولغة التعليم والإدارة في ظل وضع تعددي، واجهت العديد من الدول الجديدة في إفريقيا الأمر الذي دفع في الكثير من الأحيان إلى تبني لغة المستعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية.

¹ إدريس لكريني، "التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية"، جريدة الاتحاد، العدد 12987، الإمارات العربية المتحدة، 12 ديسمبر 2009

² محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 34 سنة 1986) ص ص 140-142

وتزخر قارة إفريقيا بالعديد من الأمثلة على التنوع الديني داخل دولها المختلفة، ويشير أحد الباحثين إلى أن الأديان التقليدية (غير السماوية) في إفريقيا ذات طابع محلي، لا تملك أي فاعلية خارج نطاق

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192>

الجماعة الدينية المؤمنة بها، وهي في مجملها لا تسعى لفرض اعتقاداتها على الجماعات الأخرى وهذا ما يفسر عدم قيام حروب ونزاعات على أساس ديني في القارة الإفريقية قبل مجيء المسيحية والإسلام رغم قيام بعض الممالك الإفريقية على أساس الأديان التقليدية، باعتبار العقيدة الدينية نمط يميز الجماعة الإثنية¹.

والغالب أنه توجد جماعة دينية رئيسية ينتمي إليها غالب أفراد المجتمع حيث تطالب باعتماد دينها الدين الرسمي للدولة وفي مقابلها جماعة إثنية أخرى تكون أقل منها فانها غالبا ما تلجأ للمطالبة بفصل الدين عن الدولة أو المساواة بين جميع الأديان²، مثل النزاع بين الجماعات الإثنية التي تنتمي لدين الإسلامي أو المسيحي في أكثر الدول الإفريقية.

فالتنوع الديني في المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر استخدام المشاعر الدينية كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية³.

4/ التعددية الإقليمية:

ويقصد بالتعددية الإقليمية هو تمركز جماعة إثنية بين مجموعة من الدول وهذا النمط من التعددية سائدا في مختلف دول إفريقيا حيث نجد الطوارق كجماعة إثنية يتواجدون بين ثلاث دول (مالي، النيجر، الجزائر)، وإثنيته الهوتو والتوتسي يتواجدون في ثلاث دول أيضا هي رواندا، الكونغو، البورندي، وهذا راجع لتقسيم القارة الإفريقية بين القوى الإستعمارية الأوروبية في مؤتمر برلين 1884-1885. وعليه فإن الحدود الموروثة عن الإستعمار أدت إلى تعددية إقليمية للجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، أو وجود جماعات إثنية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهذا الأمر الذي شجع على تزايد حدة النزاعات الإثنية في كثير من المواقف⁴.

5/ التعددية الاقتصادية

ونقصد بها هي تواجد وتمركز الجماعات الإثنية في أقاليم مختلفة للدولة وتشكل هذه الأقاليم أساسا للتباين بين طبيعة الجماعات الإثنية ومدى تقدمها أو تخلفها وكذا طبيعة الإقليم الذي تقطنه الجماعة الإثنية من

¹ عبد الرحمان حسن حمدي ، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996) ص ص 37-38

2 – Eunice kamaara, Religion Ethnicity and Nationalism in kenya: The Church in Building A Kenyan Nation, in Bethwell A .Ogot, pp151-153

³ سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 33-34

⁴ عبد الرحمان حسن، حمدي ، الصراعات العرقية و السياسات في أفريقيا، المرجع السابق، ص 46

حيث الغنى أو الفقر¹. حيث اتبع المستعمرون نمطاً تنموياً غير متوازن، وذلك بتنمية المناطق الغنية بالثروات، أو التي تلبي احتياجات الإدارة الاستعمارية، على حساب بقية المناطق. و بعد استقلال الدول الإفريقية استمرت في نفس النهج الاستعماري².

وتقسم الدول الإفريقية خاصة جنوب الصحراء الى شمال الفقير من حيث الموارد يتميز بالزراعة والجنوب الغني الذي يكون غنيا بالموارد الطبيعية وتنوعها وتتركز فيه الصناعة والتجارة ويكون في أغلب الأحيان مركز العاصمة.

تحظى دراسة الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني باعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب والنزاعات، وذلك أن الحروب الأهلية تبدأ «باستقطاب إثني» حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية³.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية؛ حيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة.... إلخ.

بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس اعتبارات إثنية متحيزة، فضلاً عن ذلك أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيم الحدود بين دول القارة بشكل مصطنع، يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية، ولكنه يتنافر مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتها، فكانت خطوط الحدود تفصل بين أبناء الجماعة الإثنية الواحدة، مما أدى إلى انقسام تلك الجماعات بين أكثر من دولة، وفصلها عن مصادر نشاطها الاقتصادي ومناطقه، وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها مع جماعات إثنية أخرى متميزة عنها في المعتقد الديني واللغة والسمات العرقية أو البيولوجية، ومختلفة عنها في التجربة التاريخية.

¹ محمد مهدي، عاشور، المرجع السابق، ص 110 - 123

² أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص-التداعيات- سبل المواجهة". مجلة قراءات إفريقية، العدد

06 سنة 2010، ص 95

³ محمد ناجي عزو، المرجع السابق.

المطلب الثاني/ استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية:

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، الأساليب والآليات العامة التي تتبعها النظم السياسية للدولة في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها و تتمثل هذه الاستراتيجيات في:

1/ استراتيجية إيجاد هوية عامة مشتركة:

ويتم من خلال خفض حجم الاختلافات بين الاثنيات وهذا بما للنظام من آليات لتحقيق هذه الهوية المشتركة من خلال التزام خط تعليمي وتنشئة اجتماعية واحدة لجميع الاثنيات، من خلال تبني سياسات عامة منصفة وتحقيق عدالة بين الاثنيات في ما يخص التوظيف، الإسكان، الإعلام، التنمية، العدالة في تقسيم الثروة وهي تأكيد من طرف النظام على سياسة الاحتواء وكل ذلك يثمر بذوبان الاختلافات الإثنية وإلغاء الحدود الموجودة بين هذه الاثنيات.¹

وتستهدف عادة الأنظمة من خلال تبني هذه السياسات إلى الحصول على رضى هذه الجماعات والأفراد بهذا المخرج والذي تستثمر الدولة فيه كذلك حسب درجة تقبل وإيمان الأفراد والجماعات بهذا الطرح وخاصة من جانب الأهداف والدوافع وراء هذه السياسة والأغراض الكامنة ورائها ويجد كذلك النظام المبرر لذلك في حالة وجود تهديد أو مصلحة مشتركة بين الاثنيات وان المصالح ستعمم كل الاثنيات ولا تقتصر على واحدة دون الأخرى، وفي هذا الصدد نذكر مثال جنوب إفريقيا مع سياسة التمييز العنصري وإصرار النظام على أن المصلحة تمس البيض بنفس القدر مع السود وان الخطر لا يمس فقط السود، لكن أيضا نجد أن الكثير من الدول التي تسعى لكسب الوقت مع هذه التعدديات تعتمد تفعيل هذا المدخل لكسب الوقت وصنع هوية عليا لدرأ التفكير في المصالح الفردية الضيقة.

2/ استراتيجية الديمقراطية التوافقية واقتسام السلطة

ويقصد بإستراتيجية الديمقراطية التوافقية* واقتسام السلطة، صيغة حكم تقوم على تنصيب حكومة ذات قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بجانب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يخفف من مخاوف الإثنيات في المجتمعات التعددية من خطر الإستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام الحكم الأغلبية². وتتخذ عادة هذه السياسة أشكال

¹ محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 129

* الديمقراطية التوافقية **consensual democracy** : هي صيغة للحكم يتم التوافق على ما بين الفئات المكونة للأمة... هذه الصيغة هي بمنزلة إستراتيجية لإدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس، واتخاذ القرارات بالأكثرية، فلا يتخذ قرار من الأغلبية بدون موافقة الأقلية، الصيغة تحتاج إذا إلى التعاون بين الفاعلين السياسيين لصوغ قرارات جماعية....

أنظر ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ص 167

² محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، ص 131

عدة لممارستها كنظام الفدراليات على أساس الاثنيات، التمثيل الإثني في الوظائف والمؤسسات نجد هذا التمثيل النسبي السياسي للجماعات في السلطات التشريعية يحقق الاعتراف لحقوق الاثنيات والتكوينات الموجودة في الدولة، بإتباع سياسة عامة غير توجيهية.¹

وقد اكتسبت الفدرالية كخيار للتعامل مع التعددية الإثنية ساحة جديدة في أفريقيا فعلاوة على التجربة النيجيرية للأخذ بنظام الفدرالية أخذت كل من إثيوبيا وجنوب أفريقيا بنمط من أنماط الفدرالية في إدارة العلاقة بين الجماعات الإثنية داخل كل منها.

3/ استراتيجية الهيمنة:

تعتبر استراتيجية الهيمنة أكثر الاستراتيجيات القسرية شيوعا واستخداما من جانب النظم السياسية في دول العالم الثالث، على اختلاف توجهاتها السياسية و نظمها الاجتماعية.

قد مارست استراتيجية الهيمنة الجماعات الإثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء، رغم أن النظم الديمقراطية تنظم عملية التنافس بين الجماعات الإثنية، فإن الواقع يشير إلى أن المجتمعات الإفريقية التي أخذت بالنمط الليبرالي للديمقراطية قد عرفت هي الأخرى ومارست سياسات الهيمنة، عبر احتكار الجماعة المهيمنة للمؤسسات الديمقراطية.

ويمكن القول، أن نموذج الهيمنة في جوهره، يعبر عن نموذج الاستيعاب في صورته القسرية خاصة في حالات استخدام سياسات الإخضاع أو العزل والتطويق في مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة وعلى الرغم من دفاع البعض عن استراتيجية الهيمنة وسياساتها ومحاولة تبريرها قيميا على اعتبار أن سياسات الهيمنة يمكن أن تكون البديل الوحيد لحرب أهلية ممتدة، فإن تلك المحاولات التبريرية لم تلق تأييدا، في ظل ما يمكن أن يسفر عنه من إضفاء الشرعية على كافة نظم القمع و الاستبداد في أفريقيا بدعوى قدرة تلك النظم على منع تصاعد النزاعات الإثنية إلى حروب أهلية.²

4/ استراتيجية التطهير الإثني:

تعد استراتيجية التطهير الإثني من أقسى وأقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الإثنية عبر كافة العصور ومختلف المجتمعات ويقصد بسياسة التطهير والترحيل الجبري، الإجراء العمدي المخطط للتخلص من جماعة أفراد غير المرغوب فيهم وازالتهم من اقليم ما لأسباب ترتبط بخصائص تلك الجماعة

¹ أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 100

² محمد مهدي، عاشور، المرجع السابق، ص ص 137-138.

الإثنية أو الدينية أو العرقية.¹ وتستهدف استراتيجية التطهير الإثني إحداث التجانس والتماسك داخل إقليم الدولة عبر التخلص من العناصر الدخيلة عليه وقد يتخذ اشكالا أخرى تتمثل في سياسة الاستبعاد والترحيل الجبري و سياسة الإستئصال.

أ- سياسة الاستبعاد: وهو منهج متطرف في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تنطوي هذه السياسة على تطبيق سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في الدولة، على أن يسري هذا العزل فيما بين جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية، وقد طبق هذا النظام في جمهورية جنوب إفريقيا قبل أن يتم تفكيك نظام الفصل العنصري فيهما.

ب- سياسة الإستئصال أو الإبادة: وهي أكثر الاستراتيجيات تطرفاً في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تقوم على التخلص العضوي من الجماعات المتميزة إثنيًا، ومثال ذلك إبادة جماعة التوتسي على أيدي جماعة الهوتو في رواندا عام 1994م.

5/ سياسة الانفصال:

السياسة الأكثر خطراً من كل هذه التهديدات هي مجموعة المطالب التي تؤدي إلى الانفصال والتي تطرح مشكلاً لوحدة الدولة وهو أحياناً مأزق للنظام نتيجة عجزه على التعامل مع الطلب والنظر في مستقبل الوضع وما سيؤول إليه وما ينجر عليه من خسائر، وأحياناً نجد أن التخلص من الحروب وعدم تأثير طلب الجماعة بالانفصال على النسيج المتجانس للشعوب قد يجعل الأمر هين، ونجد أن مبدأ تقرير المصير هو الصورة الشائعة في هذا الشأن، إلا أن التساؤلات التي تطرح على مبدأ تقرير المصير "تجانس الجماعة المطالبة للتقسيم على أساس مبدأ تقرير المصير، الإقليم وحدوده، درجة القبول للعمل به " فنجد مثلاً الأمر الذي آل إليه المجتمع السوداني على أساس هذا المبدأ وعلى الأساس القبلي إلا أن الخلاف لم يتوقف ومازال الخلاف بين الفرقاء حتى من نفس الانتماء وهنا نجد تيارين تيار يطالب بالاعتراف وتكريس المبدأ في مواد الدستور للبلدان التي تعاني من التعددية الإثنية وهذا التيار يرى أن المبدأ شيء صحي ومحقق للحقوق السياسية للشعوب واعتراف بالتنوع البشري، أما التيار الثاني الذي ينظر إلى المبدأ أنه تهديد لوحدة الدول وتهديد لثرواتها وفتح باب للمطالب المتوالية وفتح كذلك لعدم الاستقرار نتيجة ظهور مشاكل مصاحبة للتقسيم، رغم ظهور العديد من مطالب الانفصال في إفريقيا

¹ محمود ابو العنين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية 2000) ص ص

كمطالب الايبو الانفصال على نيجيريا ومطلب إقليم شابا الانفصال على الكونغو الديمقراطية، إلا أن الدول رأت في ذلك خطر على وحدتها ومخاوف تزايد مطالب الانفصال ففشلت كل هذه المطالب¹.

المطلب الثالث/ مؤسسات إدارة التعددية الإثنية:

تمثل المؤسسات السياسية أهمية بالغة في إدارة التعددية الإثنية وتكمن تلك الأهمية في الدور الذي تقوم به من خلال إدارة عملية التفاعل بين المدخلات والمخرجات داخل النظام السياسي، فهي تطرح سياسات في المجتمع بما يساهم في تحقيق الاندماج، وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع ووفق القواعد و الأسس التي تعمل هذه المؤسسات على ارسائها و بلورتها بما يحقق التوافق بين الجماعات. وتتمثل هذه المؤسسات في المؤسسات الحكومية (التشريعية، التنفيذية، العسكرية) والمؤسسات غير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية.

أ- المؤسسات الحكومية:

1/ المؤسسة التشريعية: وهي تلك المؤسسة المختصة باصدار التشريعات وتسمح بمشاركة كافة أفراد المجتمع في تلك المؤسسة، ومن هنا تأتي علاقة المؤسسة التشريعية بإدارة التعددية الإثنية وذلك أن كافة الجماعات غالبا ما تطالب بتمثيلها في السلطة التشريعية.

وتعتبر القواعد والقوانين الدستورية واحدة من أبرز أدوات السلطة التشريعية في تنظيمها لعملية إدارة التعددية الإثنية في المجتمع. فمن ناحية يمكن أن يستخدم الدستور في اضافة المشروعات على الكيانات الإثنية القائمة أو لنزع تلك المشروعات عنها، ومن ناحية أخرى تكشف القواعد والقوانين الدستورية في جانب منها عن درجة وحجم المساواة القانونية بين الجماعات الإثنية، فيظل ما يمثل الدستور من منظومة عامة تضم داخلها كافة المنظومات الأخرى وتنظيمها.

وعلى صعيد آخر تمثل القواعد المنظمة للعملية الانتخابية أحد الأدوات الهامة لإدارة التعددية الإثنية، وأحد المؤشرات الهامة على مدى حيادية النظام السياسي ونزاهته و مرونته في التعامل مع واقع التعددية وما يفرضه من مطالب لا سيما بما يتعلق بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي في هياكل ومؤسسات النظام السياسي، وطبيعة تحيزاته على مختلف الأصعدة المتعلقة بالعملية الانتخابية (الإثنية، إقليمية، طبقية، دينية،....).

¹ محمد مهدي عاشور، المرجع السابق، 142-144

2/ المؤسسة التنفيذية:

تلعب هذه المؤسسة دورا جوهريا في إدارة التعددية الإثنية حيث تمثل المناصب الوزارية والإدارية مجالا للصراع بين الجماعات الإثنية حولها وأداة لإدارة ذلك الصراع من خلال سياسات شغل تلك المناصب، ومدى تمثيلها للجماعات القائمة في المجتمع، على سبيل المثال ما عاشته نيجيريا حينما حاول النظام الحاكم منح الجماعات المختلفة حق التمثيل الوزاري بوزير بكل جماعة إثنية.

وتحتل القيادة السياسية مركزا جوهريا في قلب المؤسسة التنفيذية كأداة لإدارة التعددية الإثنية في الدول النامية، انطلاقا من ضعف المؤسسات السياسية في هذه الدول، على نحو يجعل تلك المؤسسات تعبيرا عن طموحات ومشروعات قادتها وليس عن أيديولوجية وعقيدة متماسكة ومصالح ثابتة، الأمر الذي يمنح القادة السياسيين حرية كاملة في تحديد السياسات وتنفيذها، ومن هنا تتبدى أهمية القيادة السياسية في إدارة المجتمع نحو مزيد من الاندماج الوطني و التطور السياسي¹.

وتعتبر هذه المؤسسة ذات أهمية كبرى خاصة في الدول التي تعاني من تهميش المؤسسة التشريعية كحال دول العالم الثالث فتنصارع الاثنيات على المؤسسة التنفيذية لما لها من علاقة مباشرة مع الاثنيات خاصة في جانب السياسات العامة والتنمية وتطوير هذه الاثنيات، إلا أن ما يجب أن يكون أن تتبنى القيادات السياسية مبدأ خدمة كل التعدديات والجماعات والحد من الاختلافات وتحقيق الاستقرار للدولة عن طريق سياسات شاملة وعادلة لكل الاثنيات ومحقق للاحترام والثقة الممنوحة لهذه السلطة .

3/ المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أهم أدوات النظام السياسي في دول العالم الثالث وأفريقيا خاصة للتعامل قضية التعددية الإثنية والاندماج الوطني، انطلاقا من حقيقة قدرات تلك المؤسسة العسكرية التنظيمية والاتصالية، حيث كثيرا ما تلجأ تلك المؤسسة للتدخل في حال نشوب أي نزاع أو فشل القيادة في السيطرة على الأوضاع، وقد كسبت المؤسسة العسكرية أهميتها في الحياة السياسية في إفريقيا من خلال ماكانت تمثله قبل الإستقلال حيث كانت حزب سياسي وعسكري مثل الأداة التحررية وبعد الإستقلال إستمر دورها بارزا من خلال الانقلابات العسكرية و قيادة السلطة التي كانت عسكرية في جل أو غالبية الدول الإفريقية.

فالنظم السياسية في الدول النامية تعرف ظاهرة تسييس ومدنية العسكر انطلاقا من اعتبار رجال الجيش هم بالدرجة الأولى مواطنون، فدورهم لا يجب أن يقتصر على نواحي الدفاع عن الدولة وأمنها و لكن يجب

¹ المرجع السابق، ص 149

أن يمتد نشاطهم إلى نواحي الخدمة المدنية، حيث اعتبرت المؤسسة العسكرية من أهم العوامل التحديث في أفريقيا، وأشار الباحثون إلى قدرة تلك المؤسسة على تحقيق الاندماج الوطني بين أبناء الجماعات المختلفة على ضوء ماتحدثه من تحلل الانتماءات الأولية وما تتيحه من فرص للحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي في المجتمع¹

ب- المؤسسات غير الحكومية:

المؤسسات الحزبية حيث أن المتعارف عليه أن الأحزاب تسعى كهدف أولى للوصول إلى السلطة وزيادة التمثيل السياسي لها في السلطة إلا أن هذا يأخذ بعض الاعتبارات بالنظر إلى نمط النظام السياسي الموجود في الدولة وكذا درجة تمثيل هذا الحزب أيضا المشروع السياسي الذي يتبناه هذا الحزب وإيديولوجيته، ويعد أول دور يمكن أن يحققه الحزب في شأن إدارة النزاعات الإثنية أن يشكل الحزب قاعدة من الولاء الأولى له على أساس الانتماء والمشروع الموضوع مما يسهل العمل للنظام السياسي بالاشتراك مع الأحزاب "حلقة وصل" كذلك دوره في صنع مشاركة وتطوير للحياة السياسية بعد زيادة المشاركة والتمثيل السياسي في الهيئات السياسية التنفيذية والتشريعية، ولقد سعت الكثير من الدول إلى توسيع دائرة الأحزاب، وأخرى انتهجت نهج الحزب الواحد في ظل عجز الأحزاب على خلق تجانس بين الإثنيات، كما يطرح الحزب أهم المصالح والمطالب الإثنية على الأنظمة السياسية إلا أن ما يعاب على تشكيلات الأحزاب افتقارها أحيانا للمشروع واعتمادها كذلك على بعض الكوادر التي ينتهي نشاطها بنهاية نشاط هؤلاء الكوادر، وكذا درجة تمثيل الحزب للجماهير بمختلف طبقاتهم وأقاليمهم يحدد درجة التفاعل مع الجماهير والمساهمة في بناء السياسات.

أما جمعيات المجتمع المدني فهي الأخرى تعمل عمل مدير النزاعات الإثنية فهي من جهة الأفراد تصنع التوعية والمشاركة وتوجهه إلى السياسات الناجعة والخادمة له بالشراكة مع النظام السياسي رغم الانتقادات على هذا الدور والشك فيه ومن جهة أخرى تعد المراقب للنظام من استغلال للموارد والثروات التي هي من حق الشعوب كذا يعد المراقب والعين الدائمة للشعوب على أداء الأنظمة والسياسات المنتهجة إلا أن قد نجد الموالاة والسعي وراء المصالح وكذا تمويل هذه الجمعيات يرهن الأداء السليم لها.

² المرجع السابق، ص ص 150-151

المبحث الثاني/ التحول الديمقراطي في أفريقيا:

المطلب الأول/ مراحل التحول الديمقراطي:

إن عملية التحول الديمقراطي باعتبارها عملية معقدة تمر بأربع مراحل للوصول إلى حكم ديمقراطي من خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطوي¹، و تتمثل هذه المراحل:

المرحلة الأولى - مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

وهي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، و يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول و تحديد قواعد اللعبة السياسية و الفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.²

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في النظام التسلطي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهترزة بين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي و يدافعون على بقاء النظام السلطوي، و يمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الانقلابات و المؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل الانشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني التحول الديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية.

و مايمكن الإشارة إليه أن انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك و التدعيم³. وتتعدد أسباب فشل الدول للتحول الديمقراطي فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية و العسكرية، أو نتيجة غياب المؤسسات و الظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي.

المرحلة الثانية - أخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي:

هي مرحلة خطيرة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لازدياد خطر الإرتداد فيها إلى الحكم السلطوي، وقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية آدم برجيفورسكي بأنها تشبه آلة الغزل فبمجرد أن ترتفع الكرة

¹ Mahmood Monshipouri, **Democratization, Liberalisation & Human rights in the third world**, (Boulder: 1995,p 16

² شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص 12 **نقلا عن:**
أميرة إبراهيم حسن دياب، **التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية (1992-1998)**، رسالة ماجستير، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (2002) ص 22.

³ Larry diamond, **Political culture and democracy in developing countries**, (Lynne Rienner publisher), 1993,p 145

لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط و تدور الى أسفل بطريقة شديدة سريعة¹.

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يجعل المعتدلين و المتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

المرحلة الثالثة- الترسخ الديمقراطي:

يعرف جون ليز مرحلة رسوخ الديمقراطية أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب و جماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على انها اللعبة الوحيدة في المدينة². تعود بداية الرسوخ الديمقراطي الى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات و مختلف العمليات المؤسسية الأخرى³.

ومنه فان عملية الرسوخ تمثل قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديمقراطية، و تحتاج عملية ترسيخ الديمقراطية إلى قبول عام ممن قبل اللاعبين الأساسيين فيها.

المرحلة الرابعة- النضج الديمقراطي:

تعتبر أعلى مراحل التطور وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومتراپطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات و سياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد و فئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة⁴.

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية و تحقيق الرفاهية لهم، غير أن واقع ممارسة الحياة السياسية أثبت فشل التزام عملية التحول الديمقراطي بالتطور

¹ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، نقلا عن:

عامر محمد الجبو، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006، ص12.

² المرجع السابق، ص30

³ المرجع السابق، ص 31

⁴ محمد سعد أبو عامود، الرأي العام و التحول الديمقراطي، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010) ص143

وفق مراحلها الأربعة للوصول إلى مرحلة الرسوخ و النضج، حيث أشار عالم السياسة لاري دايموند إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا.¹

المطلب الثاني/ أنماط التحول الديمقراطي في أفريقيا:

ويقصد بها تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، والإجراءات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، ومع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفردة، بوصف أن كل حالة لها مسارها وخصائصها المستقلة، فعملية التخلص من الأنظمة التسلطية والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديموقراطية في الحكم هي بطبيعتها كفاحية وممتدة، وقد يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها كما أنها قد تمر عبر مناهج مختلفة للتغيير تتراوح بين التحول السلمي والانتقال العنيف ونظرا لان المواقف الوطنية في الواقع الإفريقي الراهن بالغة التعقيد والتشابك فان الدولة الواحدة قد تشهد عمليات للمقربة عبر صيغ ومناهج و انماط متنوعة ،وتعد هذه الأنماط والنماذج الأكثر موائمة والتي اتخذت للتحول الديمقراطي في القارة الافريقية:

1/ نمط التحول من الأعلى (التحول الموجه):

تتسم عملية التحول في ظل هذا النمط بالتعقيد والطول المدة الزمنية مثال ذلك: مصر، نيجيريا، غانا، اثيوبيا... و تحدث عملية التحول بقيام النظم القائمة بالبدء بإصلاحات استجابة لأزمات قائمة أو محتملة، وذلك بغرض التحكم في مدى عملية التحول ومضمونها. وعادة ما يكون التحول عملية طويلة نسبيا، وتحدث عندما يقرر النظام التسلطي، وبدون ضغوطات من قوى المعارضة أو من المجتمع بأجمعه، وبعد جدل داخلي، أن من مصلحته إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية. قد يؤدي هذا النمط من عملية التحول الديمقراطي الى إحتفاظ القوات المسلحة بحق الاعتراض على الترتيبات السياسية المستقبلية وإيقافها، ويمكن القول إجمالا أن نموذج التحول الديموقراطي في هذا النمط تكون من خلال فتح المجال للانتخابات التنافسية يمثل أحد الصيغ الرئيسية للانتقال من تسلطية الحزب الواحد في أفريقيا بيد أن نجاح واستمرارية هذا النموذج في الواقع الإفريقي يعتمد على عدد من المحددات الهامة أبرزها²:

⁵ محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 442.

² عبد الرحمان حسن حمدي ، "ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: القضايا النماذج و افاق المستقبل"، مجلة السياسة

الدولية، عدد 113، جويلية 1993. ص 17

- إيمان النخب الحاكمة بضرورة التحول السلمي نحو الديمقراطية التعددية، وأن الانتخابات التنافسية تمثل الملجأ الوحيد في مواجهة الضغوط الشعبية المتزايدة والمطالبة بالتغيير
 - الاتفاق بين الحكومة والمعارضة على الإجراءات والترتيبات الإدارية والتنظيمية الخاصة بعملية الانتخاب، وذلك لتدعيم القمة بين الطرفين بما يجعل النتائج محل احترام الجميع.
 - وجود مراقبين محايدین للإشراف على سير العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وعدم تزويرها ويمكن في هذا السياق الاستفادة من بعض المؤسسات الدولية والتنظيمات غير الحكومية ذات الخبرة والكفاءة في مراقبة والإشراف على الانتخابات.
 - ممارسة الضغوط الخارجية من قبل الدول والمؤسسات المانحة، وذلك لإجبار النخب الحاكمة التي تسعى إلى المراوغة والتسويف على الخضوع للإرادة الشعبية وتحقيق الرقابة العامة والمشاركة الجماهيرية.
- وتجدر الإشارة إلى أن بعض الزعماء الأفارقة يحاولون من ظل تبنى أسلوب الانتخابات التنافسية ضبط عملية التحول الديمقراطي في بلدانهم بما يحقق مصالحهم النخبوية وذلك من خلال إعطاء المعارضة قدرا معلوما من التمثيل في الحكومة ولا يخفى أن سيطرة مثل هؤلاء الزعماء على وسائل الإعلام وآليات الانتخاب والموارد المالية الضخمة قد يسرت لهم التفوق على معارضيتهم أمام صناديق الاقتراع يبرز في هذا السباق خيرة هوفيه بوانيه في كوت ديفوار و كلر بونجو في الجابون
- وفي احسن الأحوال، تتمثل النتيجة الأكثر احتمالا لهذا النمط من التحول الديمقراطي في قيام ديمقراطية محدودة تتسم باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبيا من النخب، وغالبا ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلسلي بسيطرتها على السلطة والقوة والترتيبات الجديدة. ولعل الأمر الجوهرى في هذا النمط من عملية الانتقال الديمقراطي يتمثل في ان الحكام المتسلطين لا يتنازلون طوعا عن السلطة، كما انهم غير مستعدين، لتعديل نظام الحكم اذا كان ذلك يهدد سيظرتهم على السلطة. فضلا عن القرارات المتعلقة باعتماد المؤسسات الديمقراطية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين بمصالحهم الخاصة و الشخصية والجماعية¹.

¹ مبارك مبارك، أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، (القاهرة: مركز المحروسة، 2011)

2/ نمط التحول من خلال التفاوض:

يحدث هذا النمط من التحول عبر مسار من المفاوضات عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

وتعد صيغة تأسيس المؤتمر الوطني من أبرز اليات التغيير السلمي لإنهاء النظام السلطوي من خلال المفاوضات بهدف الوصول الى صيغة ملائمة للتحول الديمقراطي و يبدو ان مثل تلك المؤتمرات الوطنية تعد النمط الأنسب للواقع الإفريقي بدرجة كبيرة، وهي إما أن تتم نتيجة لضغط شعبي كبير، أو لتذمر عام في صفوف المؤسسة العسكرية، أو لتردي الحالة الاقتصادية، السياسية، أو لضغوط خارجية متزايدة، حتى ينساق النظام القائم لبدء عملية التحول الديمقراطي من خلال المفاوضات السلمية، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد في تدعيم شرعيته السياسية من ناحية وخلق مناخ من القبول القومي العام لسياسات الإصلاح التي تنتهجها الحكومة، وتتسم مثل هذه المؤتمرات الحكومية الوطنية بالتمثيل الواسع من جانب جماعات ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات المعارضة، و هي تتيح الفرصة للمشاركين في عرض أخطاء الحكومات السابقة والحالية ومناقشتها و اقتراح الاصلاحات المناسبة¹.

وفق هذا النمط تضطر القيادة السياسية لبدء عملية التحول الديمقراطي كإستراتيجية لمواجهة الأزمات لامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية مقابل عجز النظام القائم على تلبية المطالب الشعبية، إلى جانب خوف النخبة الحاكمة من احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم ايدولوجيته والتزدي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الافلاس أو ضغوط خارجية متزايدة².

وليس شرطاً أن تتوفر كل هذه العوامل، ولكن يكفي بعضها لكي ينساق النظام القائم بهدف تدعيم شرعيته السياسية لبدء عملية التحول الديمقراطي من خلال المفاوضات السلمية وعلى سبيل المثال:

تجربة البنين: ما حدث في البنين، حيث وجد الرئيس السابق ماثيو كيركو نفسه في مأزق خطير إذ أضحت خزانة الدولة خاوية ولم يقدر على دفع رواتب الموظفين، في ذات الوقت الذي تزايدت فيه حدة الاضطرابات الشعبية بعد سنوات من القمع السياسي وفساد الإدارة لقد دعا . كيركو . في فيفري 1990 إلى

¹ عبد الرحمان، حمدي حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا القضايا والنماذج وفاق المستقبل، المرجع السابق، ص 14-15 .

² المرجع السابق، ص 18.

عقد مؤتمر وطني حضره نحو 500 مندوب يمثلون كافة الاتجاهات السياسية في الدولة، وذلك بهدف خلق مناخ من الرضا القومي العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة غير أن المؤتمر الوطني نجح في تحويل نفسه إلى مؤسسة سيادية فقام بتتحية الرئيس من منصبه، وتعيين حكومة انتقالية مسؤولة في إطار المؤتمر عن التحول كما قام بتشكيل لجنة دستورية مسئولة عن وضع الدستور، وتم تحديد موعد للانتخابات وإقامة مؤسسات جديدة¹

ومن جهة أخرى تعد عملية التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا أحد أهم النماذج البارزة في تقديم الحلول الديمقراطية، وذلك من خلال مسار من المفاوضات المطولة والمصالحة التاريخية، والتي أسفرت عن نظام ديمقراطي لحكم الأغلبية السوداء. وإذا كانت بعض الدول قد تعجلت الأخذ ببعض مظاهر التحول فإنها في حاجة شديدة لإعادة النظر فيما أقدمت عليه من خطوات في هذا المجال، وإلى اللجوء إلى مصالحة فعلية بين جماعات الدولة الواحدة للوصول إلى صيغ توافقية و مُرضية لتسوية النزاعات قبل الترويج والادعاء بالتزامها بالديمقراطية كما هو الحال على سبيل المثال في كل من إثيوبيا ونيجيريا والسودان وغيرها.

ولأجل نجاح عملية التفاوض لابد من كلا الطرفين إضفاء الشرعية على الطرف الآخر، فعلى الحكومة أن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات المجتمع وفي المقابل على المعارضة الاعتراف بالحكومة كشريك له في عملية التحول، وزيادة على هذا لابد من توفر الإرادة والرغبة السياسية، والقدرات والامكانيات الوطنية و درجة الوعي والاستعداد لدى جميع القوى الوطنية والشعبية لتدشين عملية التحول الديمقراطي.

3/ نمط التحول من خلال الشعب:

يبدو أن حدوث هذا النمط من التحول يأتي غالبا في اعقاب أزمة وطنية خطيرة، لا يستطيع النظام السلطوي حلها، و تؤدي الى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام، ويمثل هذا النمط نوعا من عملية التحول التي لا تهيمن عليها النخب، وترغم النخب على الخضوع للإرادة الشعبية، بعبارة أخرى، فإن المطالب الشعبية هي التي تؤسس هذا النمط من عملية التحول وتحركه، وليس المواثيق بين النخب. من غير المحتمل أن يؤدي هذا النمط الى الانتقال، حيث يؤدي الضغط الشعبي الى ارغام النخب الحاكمة على التخلي على السلطة، لكن عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل العقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها فالواضح أنه

¹ المرجع السابق، ص 20

من غير المحتمل أن يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغط الشعبية الى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة، على العكس فهناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية.

ومعنى ما تقدم أن توظيف آلية النضال المسلح في احداث عملية التحول الديمقراطي تبدأ بأعمال مسلحة في محاولة لإكراه النظام الحاكم للانصياع والإذعان لمطالب الضالعين في تلك الأعمال، و ينتهي هذا الأمر باستمرار تلك الاعمال إلى أن يتغير هذا النظام، وقد تكون هناك حكومة انتقالية، تعمل من أجل وضع دستور جديد للدولة، و تحديد موعد لإجراء انتخابات ديمقراطية، وتولي نظام حاكم جديد للبلاد، مثال ذلك ماحدث جنوب افريقيا، اثيوبيا، موزنبيق.....

أمثلة هذا النمط من التحول الديمقراطي:

تجربة رواندا التي عانت أمدا طويلا من النزاعات الإثنية الحادة بين قبائل الهوتو Hutus التي تشكل الأغلبية، وقبائل التوتسي Tutsi التي تشكل أقلية عدية محرومة من مزايا الحكم والسلطان¹، استجاب الرئيس . هابياري مانا . للعصيان المسلح الذي بدأ فى أواخر عام 1990 ووافق على إدخال إصلاحات ديموقراطية تتضمن إقامة مؤسسات النظام الديموقراطى التعددى.²

تجربة مالى أدت المواجهات والصدامات الدامية بين قوات الأمن الحكومية والحركة الديموقراطية إلى تزايد الضغوط الشعبية المطالبة بالديموقراطية وقد ترتب على ذلك الإطاحة بنظام الرئيس . موس تراورى . فى 20 مارس 1991 وبعد فترة من التدخل العسكرى أجريت الانتخابات الديموقراطية وتم تتصيب السيد ألفا عمر كونارى فى 9 جوان 1992 كأول رئيس منتخب لمالى بعد أكثر من عشرين سنة على حكم العسكريين.

طبقا لما سبق يمكن القول أن المتغيرات التي شهدتها النظام الدولى فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتى قد أثرت بشكل إيجابى على حركة التحول الديموقراطى فى البلدان الأفريقية التي شهدت صراعات ومصادمات مسلحة بين الحكومة والمعارضة.

¹ المرجع السابق، ص 25

² المرجع السابق ص 27

المبحث الثالث/ تداعيات التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في أفريقيا:

المطلب الأول/ أسباب التحول الديمقراطي المتعلقة بالتعددية الإثنية:

مثلت عملية الديمقراطية أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث شهد النصف الأول من التسعينات صخبا سياسيا واسعا عبر أرجاء القارة الإفريقية بدأ بتصاعد الاحتجاجات السياسية من داخل الدولة الإفريقية أو خارجها للمطالبة بضرورة إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية للتخلص من نظم الحزب الواحد والنظم العسكرية. لكن لم تنتشر هذه الموجة في بدايتها بوتيرة واحدة وبنفس درجة الاتساع في كل إفريقيا، لكن تزايد الضغوط على المستوى الداخلي والخارجي ذات الصلة بذلك كانت الدافع لتعميمها في معظم أنحاء القارة. فكيف عمت الموجة الثالثة معظم القارة الإفريقية؟

أولا- فشل أنظمة الحزب الواحد في إدارة التعددية الإثنية:

وتتمثل هذه الاسباب اجمالا في انهيار الحجج التي استندت اليها النظم غير الديمقراطية في افريقيا وبالتالي فقدانها لمبررات وجودها، وخاصة نظم الحزب الواحد واسعة الانتشار في القارة الافريقية خلال العقود التي سبقت التحولات الديمقراطية الحالية:

و كان **بناء الأمة**، أي تحقيق الوحدة السياسية في اطار دولة قومية بالاضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية من أهم مبررات تخلي الزعماء الافارقة على التعددية الحزبية واقامة نظم الحزب الواحد في دولهم¹، ففي ظل التعددية الاجتماعية في المجتمعات الافريقية، وخاصة الانقسامات الاثنية، احتج الزعماء الأفارقة بأن السماح بالتعددية الحزبية من شأنه اشعال المنافسات الاثنية، ومن ثم وجود مخاطر حقيقية بتفكك الدول الافريقية وظلت هذه الحجة قائمة حتى بداية التحولات الديمقراطية في بداية التسعينات من القرن العشرين.

وعموما فقد نظر الزعماء الأفارقة الى التعددية الحزبية باعتبارها رفاهية لا يمكن للدول الافريقية المتعطشة للوحدة السياسية أن تتحملها، بينما كان نظام الحزب الواحد يمثل أداة لتحقيق التماسك السياسي والوحدة السياسية المنشودة، وذلك باعتبار الوسيلة التنظيمية الأساسية لاستيعاب الشعب كله، وجذب ولاء الأفراد

¹ حورية، توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في افريقيا: بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة انجلو المصرية، 1977)

الى الإطار القومي (ممثلاً في الحزب الواحد)، بعيداً عن الجماعات الإثنية (دينية، عرقية...) ¹ داخل الدولة.

بالإضافة الى بناء الأمة وتشجيع الاندماج الوطني، فقد كان تحقيق التنمية الاقتصادية من بين المبررات الأساسية التي برر بها الزعماء الأفارقة تخليهم عن التعددية الحزبية، وذلك على أساس أن تحقيق التنمية يتطلب وحدة الهدف، وهو ما يعني تجريم الاختلاف السياسي، والسير بثبات نحو الأحادية السياسية، وحسب رأيهم فإن الأولوية العظمى لأفريقيا هي تحقيق التنمية، وليس ديمقراطية التعدد الحزبي، ولكن بعد مرور ثلاثة عقود من حكم نظم الحزب الواحد في أفريقيا، لم يتحقق الاندماج الوطني ولا التنمية الاقتصادية ولم يثبت من التجربة العملية أن نظم الحزب الواحد في أفريقيا قد حققت نتائج أفضل من نظم التعددية الحزبية، سواء من حيث تحقيق شعور أكبر بالوحدة الوطنية أو تعزيز التنمية الاقتصادية، بل إنه في بعض الحالات كان العكس هو الصحيح كما يبدو مثلاً من المقارنة بين بوتسوانا والصومال، حيث سمحت بوتسوانا بالتعددية الحزبية منذ استقلالها، بينما خضعت الصومال لحكم الحزب الواحد، في ظل محمد سياد بري، طيلة عشرين عاماً، ولم يمنع نظام الحزب الواحد من اندحارها الى هوة الصراع العشائري العنيف منذ (أوائل التسعينات) و هو مالم يحدث في بوتسوانا ².

ومن ثم ذهب بعض الدارسين الى أن نظم الحزب الواحد قد أثبتت أنها مدمرة للوحدة الوطنية أكثر مما هي بانية لها، فبدلاً من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة و تعليمهم المسؤولية وجد الأفراد أنفسهم في ظل نظام الحزب الواحد، مضطرين الى النفاق والخداع وترديد الشعارات والتهافتات بأفواههم، من أجل تجنب القمع وتسيير شؤونهم، وفي ظل هذا الوضع ساد الشعور بالاحباط و الضياع، ووجد كثير من الأفارقة في القبيلة ملاذهم الأخير و بذلك أدى نظام الحزب الى تقوية القبلية بدلاً من اضعافها ³.

لقد خضعت الدول الإفريقية بعد الإستقلال لسلطة مايعرف بأبأء الإستقلال، فتراوحت الدول الإفريقية عموماً بين التعددية الحزبية* ونظم الحزب الواحد والذي سيطرت عليه الدكتاتوريات العسكرية

¹ صبحي قنصوة، التحولات الديمقراطية الحالية في أفريقيا الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل، (القاهرة: الموسوعة الإفريقية، المجلد الخامس، 1997) ص ص 113-114. نقلاً عن:

Ake , **Rethinking African Democracy** , in journal of Democracy, No 01, winter 1991, pp 34-35

² صبحي قنصوة، المرجع السابق، ص ص 113-114.

³ المرجع السابق ، ص 114

* أن الدول التي اعتمدت التعددية الحزبية في مرحلة ما بعد الإستقلال هي مستعمرات انجليزية بينما الدول التي اعتمدت نظم الحزب الواحد فقد كانت مستعمرات فرنسية.

لغاية موجة التحول الديمقراطي بعد نهاية الحرب الباردة¹. بحيث ان الدول التي اعتمدت التعددية الحزبية بعد الإستقلال فشلت في إدارة التعددية الإثنية بحكم انها كانت شكلية وتخضع للإرادة و الإنتماء الإثني.

ثانيا - تعاضم مشاكل عدم الإستقرار واللا أمن في القارة الإفريقية:

وتتمثل أزمة الاندماج الوطني في إفريقيا في عجز الأنظمة السياسية في التعامل مع قضية التعدد الإثني الذي يميز غالبية الدول الإفريقية، وذلك أدى إلى علو الولاء لصالح الجماعة على حساب الولاء للسيادة، الأمر الذي ساهم في ظهور التراعات الإثنية سواء ما بين الجماعات المتعارضة أو ما بين الجماعات وبين النظام الحاكم، هذا الوضع عمق أزمة الدولة في إفريقيا وعجزها عن خلق ولاء يؤدي إلى التماسك والوحدة الوطنية.²

لقد عانت الدول الإفريقية من تعاضم مشاكل الاستقرار والأمن سواء التي مست كيان الدول مثل الانقلابات العسكرية أو الحروب الداخلية، وفشل سياسات الاندماج الوطني وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ومشاكل ترتبت عن تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول والتي عادة ما يترتب عنها شيوع حالات من الفوضى داخل البلاد وعليه فقد بات راسخا لدى المواطنين أن المخرج من هذا هو اعتماد سياسات وممارسات ديمقراطية وضرورة المشاركة السياسية لجميع القوى داخل تلك الدول دون إقصاء بغية الحد من حالات اللااستقرار والحروب.

في هذه الفترة مرت الدولة في إفريقيا بأزمة عميقة ومتزايدة الحد شملت كافة مؤسساتها السياسية وألقت بآثارها السلبية على أدائها وقاعدة شرعيتها، فالنظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بالرضا وأحقيقته في الحكم، وهذا ما لا يتوفر في أنظمة الحكم الإفريقية، وبدون شرعية يصعب على أي نظام حاكم أن يملك القدرة على إدارة الدولة، وذلك بسبب فقدان ثقة المواطنين في قدرته على إيجاد حلول للمشاكل المتنوعة.³

ففي هذه الفترة التي تميزت بتنامي المعارضة المدعومة من الشعوب ضد الأنظمة التي أصبح فشلها واضحا في التفاعل الإيجابي والتجاوب مع الشعوب وعليه فإن حركات الاحتجاج الشعبي أخذت

¹ مصطفى خواص، التحولات السياسية في بلدان غرب أفريقيا 1990-2009. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010)، ص 28.

² - جمال محمد السيد ضلع، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ندوة دولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، جامعة الجبل الغربي بغيران، الجماهيرية الليبية، 2009، ص 05

³ سمية بلعيد، المرجع السابق، ص 96 نقلا عن:

Michael Bratton & Nicolas Van de wall , **Democratic experiments in Africa**, west Africa review, Vol, n°=3, 2002, p 11.

أشكالا عدة ابتداء من المظاهرات العنيفة نظرا لفشل الدولة الإفريقية في الاضطلاع بالوظائف الأساسية التي حددتها لنفسها عند الاستقلال وبنيت عليها شرعيتها طوال فترة وجودها¹.

المطلب الثاني/ دور النزاعات الإثنية في عرقلة التحول الديمقراطي:

يعتبر التنوع الإثني من أهم الظواهر الإنسانية التي تتقاسمها العديد من المجتمعات حيث ينتشر في العالم قرابة 8000 إثنية، في إفريقيا وحدها 2200 إثنية متباينة، وفي آسيا التي تحتضن 3 مليارات من السكان يوجد بها 2000 إثنية². كما تؤكد التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار هذه الإثنيات وتعايشها داخل المجتمع الواحد على المستوى الإفريقي ضئيلة جدا في ظل سوء تعامل السلطات السياسية والاجتماعية معها، مما يفضي إلى مظاهر التراع والتعصب التي تنعكس على الديمقراطية، كون أن البلدان الإفريقية التي حققت أكبر قدر ممكن من التقدم نحو الديمقراطية بشكل عام فقط هي الدول التي لها خبرة بسيطة مع التراعات بمختلف أنواعها مثل بنين وغانا ومالي والسنغال، في المقابل فإن التقدم الديمقراطي في البلدان التي عانت من تجارب طويلة من الحروب الأهلية كان بطيئا ومحدودا وليس فقط بسبب الاقتصاد المنهار والبنية التحتية³.

حيث صار من الواضح أن معظم دول إفريقيا تمر بمرحلة انتقالية في اتجاه نظام سياسي لا تزال نتيجته النهائية غير واضحة، ينتج عن البدء في هذه المسيرة إقامة مؤسسات ديمقراطية، لكن الإشكالية هي استمرارية التراعات الإثنية وآثارها والدور الذي تلعبه في دفع المسيرة الديمقراطية أو تحييدها عن مسارها فكيف يتم ذلك؟ لقد فرضت الصبغة الإثنية ومنها التراعات الإثنية نفسها على دول إفريقيا بشكل أصبحت فيه جزءا إن لم نقل كلا من الواقع الاجتماعي هناك بسبب تأثيرها على كل مراحل تطور الدولة في إفريقيا ومن ذلك عملية التحول نحو الديمقراطية فحسب وايسترلي وليفين (Westerly, Livine) فإن الانقسامات الإثنية هي المسؤولة عن سلسلة من الآثار السياسية السلبية، بما في ذلك الفساد والنزوع إلى

¹ عز الدين شكري، "أزمة الدولة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، القاهرة، أكتوبر 1992، ص46

² إدريس لكريني، المرجع السابق.

³ Joseph siegle, **Effective aid strategies to support democracy in Africa**, Prepared for the "Africa Beyond Aid" conference, Brussels Belgium, June 2007, p12.

<http://africacenter.org/wp-content/uploads/2007/06/Effective-Aid-Strategies-to-Support-Democracy-in-Africa.pdf>

الصراع وسوء الإدارة والتي تساهم في توقف المسار الديمقراطي ، فالتنوع الإثني في حد ذاته لا يؤدي إلى انخفاض جودة الديمقراطية لكن تسييس الاختلافات الإثنية هو المسؤول عن ذلك¹.

1/ تسييس الظاهرة الإثنية:

واستنادا إلى هوروفتيز (Horowitz) فإن الانقسامات الإثنية هي واحدة من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الإفريقية، والأفراد الذين يعيشون في مجتمعات منقسمة إثنيا هم يعربون عن مستويات أدنى من الثقة تجاه المؤسسات السياسية في دولهم²، حيث شهدت القارة الإفريقية تسييسا للظاهرة الإثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية، وما يترتب على هذا من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذه الأسس، حيث تعتبر ظاهرة الأحزاب التي تقوم على أسس إثنية من أهم مميزات الساحة السياسية الإفريقية، مما يؤدي إلى إلغاء الدور الحقيقي للحزب السياسي واعتباره كآلية لتقسيم المجتمع وتقنين الولاء بدلا من تنشئة المجتمع سياسيا وتوعيته وتعبئته لتوسيع المشاركة السياسية.

وعليه فإن تأسيس العمل الحزبي على أساس إثني يؤدي إلى إضعاف دور الأحزاب المنوط بها، لأن الحزب في حالة وصوله للسلطة سوف يعمل على خدمة جماعته الإثنية وهذا ما ينتج عنه شخصنة المؤسسات السياسية وشخصنة الحكم واعتباره ملكية خاصة. فعلى الرغم من تبني نظام التعددية الحزبية إلا أننا نجد الأحزاب تقوم بصفة رئيسية على الأسس الإثنية بدلا من البرامج السياسية ، ما يفضي إلى علو منطق الأقلية على الأغلبية بسبب الأمية التي تعانيها الأغلبية حيث نجد أن الشخص الأمي ليست له قدرة تحليل الأوضاع فيحل منطق الإثنية عوض البرامج العامة للأحزاب السياسية³

إن وجود أحزاب من هذا النوع يؤثر على مصداقية الانتخابات ويجعل منها مجالا للتلاعب الإثني فوجود التراعات الإثنية صار يحدد الفائز والمهزوم في الانتخابات في إفريقيا، أما في حالة ما لم تكن هذه

¹ Robert A. Dowd and Michael Drissen, **Ethnically dominated party systems and the quality of democracy** :Evidence from sub saharan Africa, Afrobarometer working, working papers n°=92,2007, P 5.

http://www.afrobarometer.org/files/documents/working_papers/AfropaperNo92.pdf

² Wonbin clo, **Ethnic fractionalization, electoral institutions and African's political attitudes**, AFRO barometer working papers, working paper n°=6,2007, P 4

http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADI725.pdf

³ الطاهر سعيد أشفيقة ، الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا :الصومال نموذجا، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة السابع أفريل، ليبيا 2008 . ص 15

القوة يصبح من المهم التساؤل عن مدى الدور الذي تلعبه الانتماءات الإثنية في تحديد اتجاهات التصويت.¹

ففي كينيا مثلاً نجد بأن هيمنة الكيكويو وتهميش باقي الإثنيات يفسر بؤادر الصراع الإثني في ظل تهميش (Kibaki) كيباكي للليو والكالينجين، هذا ما كانت له انعكاسات على العمل الديمقراطي حيث يقول محلل بأسبوعية L'express الفرنسية المختص في الشؤون الإفريقية أن 40% من الكينيين ينتخبون على أسس إثنية، وهذا ما يكرس ظاهرة الانتخاب الإثنية، هذا ما أكدته انتخابات ديسمبر 2007 التي نتج عنها اقتتال إثني عنيف بين الليو والكيكويو كون البعد الإثني أصبح بارزاً في العملية السياسية في بلد يعتبر مستقراً بالمقارنة مع جيرانه، إذ يبلغ دخل الفرد فيه حوالي 580 دولار ومعدل نمو أكثر من 6%².

ويفيد إيردمان (Erdman)* بهذا الخصوص إلى أن الأحزاب السياسية القائمة على أساس إثني هي نوعين، النوع الأول هو القائم على تشكيلة مجموعة إثنية واحدة (Ethnic Party) أما النوع الثاني فهو يعتمد على تشكيلة مجموعات إثنية (Ethnic congress party)، ويبقى النوع الثاني هو الأكثر انتشاراً في إفريقيا كون أن الجماعات الصغيرة لا تستطيع أن تمثل في البرلمان إلا في حالة التحالف³.

2/ أزمة الولاء السياسي للجماعات الإثنية:

لا يقتصر أثر التفاعلات الإثنية على الأحزاب والانتخابات بل يتعداه إلى قضية جوهرية وهي الولاء، ففي ظل تواجد هذه الاختلافات الإثنية يكون الولاء للجماعة الإثنية لا للسيادة هذا ما يوجد علاقة طردية بين تعدد الولاءات وعدد الجماعات الإثنية في الدولة، الأمر الذي ينتج عنه فشل الدولة من خلال فقدان شرعيتها بالنسبة لهذه الجماعات، حيث يشير بعض المحللين ذوي الرؤية الثاقبة سواء في إفريقيا أو خارجها إلى ظاهرة اختفاء مفهوم الدولة نفسها في بعض أنحاء القارة كما حدث في الصومال وليبيريا والكونغو الديمقراطية أين اختفت مقومات الدولة المتعارف عليها نتيجة استمرار التفاعلات الداخلية طويلة

¹ ماريو إزيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي الكاميرون والجابون، ترجمة، نهاد جوهر، (القاهرة: مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، 2003) ص 442 - 500

² عبد الله عبد القادر، كينيا... ما وراء الأحداث، 2008، ص 3، على الموقع: www.aljazeera.net/.../81602A3B-D593-46C-9DC4-3D8401AA4E2E.htm

*بول إيردمان كاتب أمريكي تعنى كتاباته بالتحليلات السياسية والإقتصادية

³ علي عبد العال، كينيا المأزومة... على مفترق طرق، 2008، ص - ص 3، 5 على الموقع: <http://www.al-moharer.net/moh265/abdulal265.htm>

الأمد لأسباب إثنية أو غيرها مما يجعل من التحدث عن ضرورة التعددية الحزبية والديمقراطية أمرا كماليا في وقت لا توجد فيه حكومة مركزية ومؤسسات لتسيير الدولة¹.

3/ الفساد السياسي الإثني :

يمثل الفساد في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية في هذه المجتمعات و يتحول إلى آلية لشراء الولاء السياسي لتحقيق نوع من الاندماج والمشاركة ما يقود إلى عدم الاستقرار في هذه الدول وهو ما رأيناه عبر التاريخ السياسي لغالبية الدول الإفريقية. فقرة الانتماءات الإثنية وسيادتها على الانتماء القومي هو ما يؤدي إلى غياب مفهوم المصلحة العامة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انتشار الفساد وخاصة ذلك النمط المتعلق بمحاباة الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها القادة السياسيون، ومن الواضح أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في كثير من الدول الإفريقية تشجع على انتشار الفساد، فمن المتوقع أن يقوم الوزير الذي ينتمي إلى جماعة إثنية معينة بالتعجيل بمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعة على حساب غيرها.

4/ العامل الخارجي المغذي للنزاع الإثني:

وعلى صعيد آخر تمثل التفاعلات الإثنية إحدى أهم النقاط التي تركز عليها الأطراف الخارجية إذ تمثل الجو الملائم لتنفيذ مخططاتها خاصة في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية هذه الأطراف تسعى لاستغلال جماعات إثنية لمحاربة النظام وتأليبها عليه ومنه الزيادة في حدة التوترات السياسية والأمنية، الأمر الذي يعطي المجال لإملاءات المشروطية الخارجية والقضاء على أي برامج وطنية إفريقية بما يتعلق بنمط الحكم والسياسات الاقتصادية ومنه فرض إصلاح خارجي لا يتوافق ومتطلبات وتصورات إفريقيا.

ولا تقف حدود العولمة عند الأوضاع السياسية والاقتصادية وإنما تتصرف أيضا إلى العولمة الثقافية من خلال التأثير والتجزئة بل والتفتيت للثقافات المحلية الوطنية القومية لصالح تكريس وإعلاء شأن ثقافة الهيمنة العالمية، وإن كان بأساليب مستحدثة، ودون مراعاة للجوانب التنموية والاجتماعية والخصوصيات الثقافية للدول النامية وعلى رأسها الدول الإفريقية.

بصفة عامة إن التفاعلات الإثنية تؤدي إلى دفع المؤسسات القائمة والديمقراطية نفسها إلى الحدود القصوى، حيث أنها تميل إلى أن تحل المطالب والامتيازات الإثنية للمجموعات إثنية، بدلا من القيم

¹ أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا، (الأردن: كتاب الإصلاح البرلماني، 2003)، ص

الأساسية لحقوق الإنسان التي تتأثر بفعل القهر والقتل والحرمان، وهي بذلك تحد من فرص الأفراد في العمل والثروة والتقدم ليحل محل ذلك عدم الاستقرار والتنافس على الموارد ومحاولات الانفصال التي تضعف الدولة، وينتج عن ذلك تدهور اقتصادي وانخفاض معدلات التنمية باعتبارها عوامل مساعدة على خلق الديمقراطية.

هذا بالنسبة لانعكاسات التراعات الإثنية على الديمقراطية، ولكن أليس من الملح علينا طرح تساؤل حول مدى فعالية الديمقراطية في إفريقيا ومعرفة الواقع العملي لها، لكي نعلم حجم تأثير التراعات الإثنية على الديمقراطية واستخلاص الحلول لذلك.

يرى السفير والمحلل السياسي السنغالي بكاري درامي هي أن الأزمات التي تعيشها إفريقيا هي نتائج طبيعية للديمقراطية المتسارعة والتعددية غير الناضجة¹، حيث اعتبرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية الصادرة في 2008/07/13 أن الديمقراطية في إفريقيا في حالة انكماش وتراجع وتعاني إخفاقا كبيرا، فموجة الديمقراطية التي تجتاح إفريقيا تستغل احتياجاتها وضعفها وفقرها ولم تحقق الاستقرار السياسي المنشود والحريات المأمولة والحقوق المرجوة ولم تحصد منها على المستوى الخارجي سوى الديون وفوائدها والتبعية والمشروطة، وحصدت على المستوى الداخلي المزيد من العنف والتمرد والافتتال².

فالديمقراطية الإفريقية يمكن إعتبارها مجرد انفتاح سياسي لا غير تشهد معوقات طبيعية مستمرة تعيق تقدمها وأكبر معيقاتها تمادي النزاعات الإثنية والحروب الأهلية والعنف المسلح و انتشار الجماعات الإثنية الإرهابية المسلحة.

¹ بكاري درامي، آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، القاهرة، جويلية

2003، ص 57

² جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 10

المطلب الثالث/ مساعي حل النزاعات الإثنية ودفع مسار التحول الديمقراطي:

لقد تبين مما سبق ذكره أن التفاعلات الإثنية لها مدى معين من التأثير السلبي لحياض مسار الديمقراطية في إفريقيا، الذي يستوجب إيجاد سبل التعامل معه، لكن إيجاد حلول منشودة للمشاكل الإثنية ليس أمراً هيناً بسبب تعقد أسباب ومكونات الظاهرة، لكن ذلك لا يمنع من التفكير لوضع خطوات للتخفيف منها على المدى القريب والقضاء عليها كلية على المدى البعيد بالتوازي مع دفع مسيرة الديمقراطية الإفريقية نحو الأمام.

وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار ثنائية التأثير بين الديمقراطية والتفاعلات الإثنية؛ إذ يجب استخلاص طرق للحد من هذه الأخيرة بغية خلق الأرضية الممهدة للديمقراطية وهي الأمن والاستقرار، وعلى الجانب الآخر يجب استحداث إصلاحات تدعم وترسخ العمل الديمقراطي والذي يساهم بدوره في تقليص المشاكل الإثنية، وعليه فإننا سنحاول الإجابة على السؤالين الآتيين

-كيف يمكن نقل إفريقيا من النزاع الإثني إلى النزاع الوطني؟

-ماهي الإصلاحات المطلوبة لدفع المسار الديمقراطي وللتخفيف من التفاعلات الإثنية في نفس الوقت ؟

أولاً-الإصلاحات المطلوبة للحد من النزاعات الإثنية :

سوف نركز على الإصلاحات من المستوى الوطني لأنها أساس البناء الداخلي وهذا الأخير هو الشرط المادي والمعنوي وتتمثل خطوات الإصلاح الداخلي تباعاً كالآتي:

أ-من الناحية الاجتماعية: يعتبر الإصلاح الثقافي أول خطوات الإصلاح وذلك بسبب دوره في تغيير الذهنيات من نمط تفكير معين إلى نمط آخر معاكس، حيث يبدأ الإصلاح من تغيير المناهج التربوية بالأقطار الإفريقية وإتباع سياسات تعليمية تساعد على تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات الإثنية المختلفة والعمل على تضمين هذه السياسات التعليمية سبل إضفاء روح التسامح ونبذ العنصرية عن طريق الاعتراف بالتنوع اللغوي والاحتفالات الخاصة بكل جماعة وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية وتجاوز الولاء للقبيلة وذلك من أجل التخطيط لبناء الوحدة الوطنية، هذا من شأنه أن ينقل الثقافة الإفريقية من الفضاء الإثني إلى الأفق الوطني الموحد وذلك من أجل خلق ذهنيات جديدة متسامحة تحترم الآخرين ولا تفكر إثنيا على نحو منغلق بل تفكر وطنياً وهذا هو أساس بناء الحس الوطني القومي.

إن تعزيز الثقافة الإفريقية لدى الأجيال من شأنه أن يدعم الاستقلال الثقافي الذي هو أحد الطرق المهمة لتحقيق التوافق الإثني في المجتمعات التعددية أي العمل على تنشئة أجيال تتجاوز فكرة الإثنية والتعامل معها في سياق إيجابي-. عامل غنى لا تفرقة- إن الحد من الولاءات التحتية لصالح الولاء

الوطني الهدف المبدئي منه هو اندماج جميع الجماعات المهمشة داخل نظام الدولة، وهنا نؤكد على دور النخب الاجتماعية للقيام بهذه المهمة والمتمثلة أساساً في خلق الوعي القومي والاعتراف بوجود الآخر ووجوب تبادل الاحترام وعلى هذه النخب تعبئة الشعب ضد القوى الفاسدة المرتبطة بمشاريع الانفصال وبالقوى الأجنبية التي لها مصلحة في تفتيت القارة إلى دويلات حتى يسهل اختراقها، مع وجوب تبني فكري توعوي للضغط على الأنظمة الحاكمة بوجوب القيام بتعديلات تتماشى وحقوق الجماعات.

ب - من الناحية الاقتصادية:

يجب على النظام الحرص على تمثيله لمصالح الجماعات المختلفة والقدرة على إحداث التوازن بين المدخلات والمخرجات والتطوير لحياة الجماهير على أسس المساواة والعدالة التوزيعية ، فكما تبين لنا سابقاً أن العديد من أسباب اندلاع التفاعلات الإثنية في القارة هو التهميش الاقتصادي وعليه على الأنظمة السياسية أن تعي أن التكاليف السياسية للفشل الاقتصادي تكون كبيرة وقد تؤدي إلى انهيار أنظمة سياسية بكاملها وهو ما أمكننا ملاحظته في أنحاء عديدة من القارة، فمن أجل تفادي ذلك يجب عدم التفرقة بين الجماعات وإيجاد تسويات لمطالبها وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة النمو ومكافحة الفقر وذلك من أجل إعادة خلق ثقة بين المواطنين والأنظمة وانعكاس ذلك على زيادة شعبية النظام وشرعيته ، هذه الأخيرة التي تمثل أحد محاور أزمة الحكم في إفريقيا.

وعليه فصانعو القرار في إفريقيا مطالبون بصياغة سياسات عامة توزيعية فعالة والتي تتمثل في شمولية توزيع الموارد على المجتمع بأكمله- دون محاباة وهذا هو ما يهمننا -وذلك بعد تجزئتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يستطيع كل فرد الاستفادة منها ، وذلك بتخصيص مختلف الأموال والسلع والخدمات والفرص للأفراد داخل المجتمع¹ ولا ينتهي الأمر في الصياغة فقط لكن يجب على الحكومات تنفيذ هذه السياسات العامة التوزيعية من أجل إلغاء اللامساواة التوزيعية التي هي إحدى أهم أسباب التفاعلات الإثنية.

ج- من الناحية السياسية: سنركز عليها من خلال الإصلاحات المطلوبة لدفع مسار التحول الديمقراطي

¹ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002)، ص74،

ثانيا/ الإصلاحات المطلوبة لدفع مسار التحول الديمقراطي:

يجع المجال السياسي بهذا الخصوص بأفكار حول التعاطي مع مشكلة التراعات الإثنية وتطوير المسار الديمقراطي ومن جملة هذه الأفكار، الديمقراطية التوافقية وتجسيد مبدأ تقاسم السلطة والفيدرالية.

1/ مبدأ تقاسم السلطة :

فمبدأ تقاسم السلطة هو أداة لمنع وتسوية الصراعات وبناء السلام عن طريق إشراك الأطراف المعارضة في الحكم، وتبقى أخطر عقبة أمام تقاسم السلطة في المجتمعات المنقسمة هو وجود أغلبية صلبة. لكن النقد الموجه إزاء المبدأ هو عدم كفاءة هذه الأطراف لتكون جزءا فاعلا في الحكم وكذلك ارتفاع تكلفة هذه العملية، ومن أمثلة ذلك

تجربة كينيا: فأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في أوائل 2008 أدت إلى تشكيل ائتلاف كبير من الوزراء، هذه المشاركة أدت إلى إنشاء 9 وزارات إضافية ليصل المجموع إلى 40 وزيرا مناصفة بين الحزبين الرئيسيين بالإضافة إلى 50 وزيرا مساعدا وعليه تكون الموارد المالية المطلوبة كبيرة لتشغيل مثل هذه القوة الكبيرة لتقاسم الحكومة ومدى انعكاس هذا التقاسم على مبدأ التنافسية في الحياة الديمقراطية¹.

تجربة البورندي: بوروندي هي الأخرى أرادت وقف نزيف التراع الاثني بين الأقلية الحاكمة التوتسي والأغلبية الهوتو الذين لهم قواعد داخل الكونغو الديمقراطية ،ورغم تأسيس حكومة ائتلافية لتقاسم السلطة بين التوتسي والهوتو في نوفمبر 2001 بموجب اتفاق سلام للخروج من الصراع الاثني ،لكن الجماعتين الرئيسيتين من الهوتو رفضتا المصادقة على الاتفاقية مشيرتين إلى أن الجيش ما زال يسيطر عليه التوتسي².

2/ الديمقراطية التوافقية: فلها 4 خصائص أساسية لها:

- الحكم من خلال إئتلاف واسع يضم الزعماء السياسيين من القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.
- الفيتو المتبادل الذي يستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقليات الحيوية.

¹ Conflict Prevention and resolutions and peace building strategies, African bank of development, chapter 3, 08/04/2009, P 21 , 13/04/2015- 21:30
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African%20Development%20Report%202008.2009_03_Chapter%20III.pdf

² خالد حنفي علي، "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 ، القاهرة ، أكتوبر 2002 ، ص158

- التمثيل النسبي في التعيينات في مجالات الخدمة المدنية وفي تخصيص الأموال العامة .
- درجة عالية من الاستقلالية لكل مكون في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة .

حيث يرى ليجفارت (Lijphart) بأنها النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون أقرب الى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها. أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية عند "آرنت"، فيتحقق حين يضمن النظام السلم المدني، ويتأسس على المشروعية (Legitimite) والفعالية (Efficacite)، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه. وهي حسب تصنيف وليام كورنهاوزر (Wiliam Cornhawzer) تشبه النموذج الطائفي وعجزها المحتمل في إحلال الاستقرار السياسي والحفاظ عليه

والمشكلة ، الديمقراطية التوافقية ليست نظاماً مثالياً، فالإخاء يعني السلام "الإيجابي"، ولكن في المجتمع التعددي يعتبر التعايش الديمقراطي السلمي أفضل بكثير من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات.¹

واستبعدت الديمقراطية التوافقية من مجموعة الحلول المقترحة للمشكلة الإثنية في جنوب إفريقيا لهذه الأسباب السابقة وتعويضها بتطبيق الفيدرالية في البلاد.

3/ النظام الفدرالي:

ومن وجهة نظر خاصة تعتبر الفيدرالية* هي الأقرب للتطبيق في إفريقيا بالنظر إلى الواقع ووجود تجارب مماثلة كانت ناجحة إلى حد ما وبنسب متفاوتة في التخفيف من حدة الظاهرة وهي نيجيريا، جنوب إفريقيا وإثيوبيا وهي مستمرة إلى اليوم، واحتمال تطبيق الفيدرالية في إفريقيا نظراً لسعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية دون التضحية بالتنوع الموجود في الدولة وتهدف كذلك إلى تنظيم أمور البلاد والجماعات الإثنية

¹ اصبا النداي، قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية، 2008 ، على الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

*** الفدرالية :** تعني نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة من الأفراد وعلى الإقليم الجغرافي ذاته وذلك باحترام التنوع في إطار الوحدة السياسية، حيث تتميز الفيدرالية بأنها توزيع للسلطة عبر الإقليم، فالدولة تكون مقسمة لوحداث أو مقاطعات وتكون سلطتها موزعة على هذه المقاطعات بوجود حكومة اتحادية، غرفة تشريعية، خدمات مدنية ودستور خاص أو قانون أساسي، ففي الدولة الموحدة الجماعات الإثنية ذات الإقليم تكون إمكانياتها محددة في المشاركة في صنع السياسة الحكومية المركزية. فالفيدرالية تمنح لهؤلاء وسائل بديلة لمراقبة معينة بدون التداخل مع الأغلبية الوطنية. أنظر الى:

Maarten theo Jans, **Personal Federalism : a solution to ethno national Conflicts ?** what it has Meant in Brussels and what it could mean in Abkhazia, 2000, P217

www.acus.org/.../Restoring%20Georgia's%20Sovereignty%20in%20Abkhazia.pdf

وفسح المجال لكل فئة بإظهار خصوصيتها دون التضارب مع الآخرين، وقد ضربت الهند لنا مثالا جيدا من خلال استخدامها الجهاز الاتحادي لاستيعاب المجتمعات المتنوعة في إطار الإدارة الإقليمية واستخدام اللغة الإنجليزية كلغة ارتباط¹.

ويبقى للفيدرالية فوائد وعيوب؛ أما عن فوائدها فهي تؤدي إلى التعددية الديمقراطية وانتشار الأمن والسلام وتقريب الحكومة من الشعب بغية تفعيل الثقة بين الطرفين، أما عن عيوبها فهي تتجسد في أنها نظام مكلف ماديا ومشكلة خضوع المسؤوليات والموارد إلى قوانين حكومتين مسألة صعبة، لكن الضرر أخف ويمكن التعامل معه على اعتبار أن الفيدرالية هي فعلا على أشكال وتطبيقات متنوعة نابعة من الأوضاع القائمة في البلدان التي تتبناها، وليس هناك نموذج واحد جاهز ولكن هناك نماذج تتسجم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه البلدان- تجسيد الخصوصية.-

لكن يبقى أن نقول أن الفيدرالية ليست وصفة سحرية وليست بحد ذاتها ولوحدها هي الحل بل هي أفضل البدائل الموجودة كونها مبنية على التسوية، حيث لا يوجد طرف من الأطراف في وضع الفائز المطلق لكنها تمنح لجماعات إثنية السيادة داخل مساحات محلية مع تكريس مشاركتها في إطار السيادة الوطنية من أجل منع الهيمنة من جانب جماعة واحدة أو ائتلاف جماعات إثنية².

توجد ملاحظة من الواجب ذكرها وهي أن هناك عدة دول إفريقية قد طبقت الفيدرالية لكنها لم تتجح ؛ مثلا الكاميرون التي لم يكن القصد من تطبيقها التغلب على المشاكل الإثنية، بل من أجل التكامل الجغرافي في عام 1972، بذلك فيدرالية جغرافية تم إلغاؤها من قبل الرئيس أهيدجو (Ahidjou) وقد فشلت في العديد من الدول لأنها لم تكن على أسس صحيحة وليست بغرض التغلب على المشاكل الإثنية ومن هذه الدول الكونغو الديمقراطية التي ألغتها عام 1965 ، بالإضافة إلى أوغندا وكينيا والسودان³.

¹ Yash ghai, **Ethnic conflict and power sharing**, Adalah's news letter, volume 13, May 2005.p-p,1-4.

<http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/may05/ar1.pdf>

² Adele Jinadu, **Explaining & managing ethnic conflict in Africa : To wards a Cultural theory of democracy**, Nordic Africa institute, Appala University, 2007, P 31.

<http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:278846/FULLTEXT01.pdf>

³ Dean E. Mc Henry. Jr, **Federalism in Africa : It is a solution to, or a cause of Ethnic problems ?** Annual Meeting of the African studies Association in Columbus, ohio, November 1997.

وكما أسلفنا ونظرا لأن الفيدرالية ليست النموذج الكامل للحل فعلى الدول الإفريقية تبني خطوات عملية تتماشى وتطبيق الفيدرالية ومنها ما يتعلق ب:

1/ التعددية الحزبية :

في القارة الإفريقية التي لم تقدر حتى يومنا هذا أن تكون شكلا سياسيا يضمن انتقال الحكم بسلاسة وبشفافية ودون اللجوء إلى العنف الإثني أو إلى التمردات الإثنية، إذ أنه من المفروض أن يكون النشاط السياسي امتداد للحس الوطني الجامع وليس للتراعات الإثنية، وذلك لسببين:

اعتماد أحزاب إثنية هدفها تأمين استحقاقات سياسية والحماية لجماعة إثنية معينة على حساب غيرها فتسييس الانتماء الإثني يؤدي إلى نزاع إثني وعنف وانتهاكات لحقوق الإنسان وعدم الاستقرار.

وعلى هذا الأساس وفي خطوة لافتة لجأت حكومات 22 دولة إفريقية إلى فرض حظر على الأحزاب الإثنية لكن اعتبر لدى البعض اعتداء على الحرية السياسية المطلوبة في النظام الديمقراطي.

فعلى الرغم من احتواء الدساتير على بنود وقوانين تأسيس أحزاب غير إثنية إلا أن هذا لم يمنع من وجودها والمثال من بوركينا فاسو التي أعلنت عام 1997 حظر كل الأحزاب الخارجة عن القانون المستندة إلى الجهوية أو الدين أو الإثنية حسب المادة 13 لكن تم إنشاء الأحزاب على هذا الأساس، والسبب هو عدم تطابق الفعل مع القاعدة القانونية نظرا لوجود أطراف لا تريد حظر هذا النوع من الأحزاب لأنها مستفيدة منه¹.

2/ ترقية نوعية النظم الانتخابية:

فحسب دافيد كينتال (David Quintel) وفي دراسته حول النظام الانتخابي اعتبر أنه من الواجب أن يكون الشغل الشاغل لإدارة الصراع بدلا من أن ينظر إليه على أنه مجرد تفاصيل لا تستحق الكثير من الاهتمام، أما الدول الإفريقية فقد اعتمدت أنظمة انتخابية تدعم مركز الأغلبية وتؤدي إلى إقصاء الأقليات وحرمانها من المشاركة السياسية وقد اعتبر أن نظام التمثيل النسبي مفيد للأحزاب الإثنية والتي كانت مستبعدة من المجالس المنتخبة²، وذلك من أجل خلق التوازن الإثني من خلال فتح مجال واسع للتمثيل

¹ Matthias Basedou, Matthijs Bagaards and peter viesen, **Ethnic party bans in Africa**, AResearch Agenda, German Law journal ,Vol. 08 No. 06, june 2007,p14.

http://www.giga-hamburg.de/de/system/files/publications/wp66_becher-basedau.pdf

² Timothy Murithi, **Electoral systems and the management of Ethnic conflict in Africa**, Keele University,2000,p5.

<http://aceproject.org/ero-en/topics/elections-security/urithi.pdf>

المشاركاتي المطبق مثلا في دولة موريشيوس والذي يمنح بعض المقاعد لأفضل الخاسرين والذي يساعد الجماعات الصغيرة في الحصول على تمثيل برلماني¹.

لقد احتوت العديد من النقاشات على العناصر الرئيسية التي دفعت نحو التحول الديمقراطي الناجح في وجنوب إفريقيا والتي من بينها²:

- تبلور قناعة لدى النخب الحاكمة أو عند أجنحة مؤثرة بداخلها بحتمية تغيير نمط توزيع وممارسة السلطة السياسية على نحو يسمح بتداولها من خلال انتخابات دورية حرة و نزيهة ومنتظمة.
- توفر المعارضة على رؤية إستراتيجية وتكتيكية واضحة لإدارة عملية التحول الديمقراطي على مراحل التعامل الفعال مع أزماتها وانتكاساتها.

وعليه يجب أن تؤخذ هذه العناصر في الحسبان لأهميتها في ترقية العمل الديمقراطي.

3/ دور النخب الوطنية:

لأن الديمقراطية ليست شيئا آخر سوى مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقرير مستقبلهم. فإذا وصلنا إلى هذا الموقف ونمينا هذا الاستعداد عند الأفراد أصبحنا من حيث الواقع مجتمعات ديمقراطية من خلال جعل الفرد يشارك ويفكر في الشؤون العمومية، وهذا يحتاج إلى هبة ووقفة فعلية من طرف النخبة الوطنية لتتسبأ أفراد واعين بحاضرهم ومستقبلهم وقادرين على المطالبة بالتغيير الإيجابي من خلال الضغط على صناع القرار، ولا يجب أن تبقى النخبة مهمشة يقتصر عملها في أدوار هامشية أو تكون تابعة ومستقطبة من طرف القيادة السياسية.

4/ الحكم الراشد*:

ولأن تحقيق الديمقراطية ومنها الحكم الراشد في إفريقيا ليس مسؤولية الحكومة وحدها بل وجود مجتمع مدني متنوع ونشط متمثل في المعارضة هو أمر ضروري لمساءلة الحكومة كما أنه يلعب دورا

¹ برايان وايت، ريتشارد لينتل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، (الإمارات العربية المتحدة مركز الخليج

للأبحاث و النشر والترجمة، 2004) ص141

² عمر حمزاوي، لماذا تتعثر الديمقراطيات خارج الدول الغربية ؟ نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية، 2009 على الموقع http://www.iraq4allnews.dk/index.php?act=view_cat&cid=1&sec=articles

* الحكم الراشد هو مصطلح ظهر مع المؤسسات المالية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة و يعرف بأنه أعلى درجات الديمقراطية و من مؤشرات ترقية حقوق الإنسان ارساء دولة الحق و القانون و سيادة الشفافية و النزاهة من خلال مكافحة الفساد و الاأمن و تنمية الخدمات الإجتماعية و كان مرادفا لمصطلح الحاكمة أو الحوكمة كما .

مهما في بلورة مصالح الأفراد وتسهيل المشاركة في الحكم ومكافحة الفساد، حيث تعد هذه المعايير أهم مقومات الحكم الراشد¹.

وفي المقابل يرى المختصون أن من أهم أسباب ضعف أداء المجتمع المدني هو انتشار الفساد داخل تنظيماته وازدواجية توقعه أي غياب مبدأ الاستقلالية والذاتية والمؤسسية التي تعد ركائز لتكوين مجتمع مدني سليم، بالإضافة إلى عدم وجود حوار جماعي حول الأهداف ولا بد من الاعتراف أن كل مؤسسات المجتمع المدني التي نشأت على هامش التجارب الديمقراطية (الفاشلة) قد نشأت على أساس إثني بسبب مناخ عدم الثقة والصراع الذي ازدادت شدته مع بدء التجارب الديمقراطية وتعثرها².

5/ مساهمة المجتمع المدني:

وجود مؤسسات مدنية من هذا النوع هو نقيض لما يجب أن تكون عليه فلو نظرنا إلى تعريف غرامشي للمجتمع المدني لاتضح لنا ذلك، حيث يعرفه على أنه "مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية³.

فعلى المجتمع المدني أن يكون شريكا للنخب في أعمال التوعية الشعبية وتجاوز القيم السلبية في المجتمع، وذلك لأن الانقسام بين الجماعات الإثنية هو نتيجة لعدم نجاح النخب والمجتمع المدني الإفريقي في بناء الدولة القومية ، وغياب صيغة سياسية تجمع كافة الجماعات والكيانات وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء والمنافع، ولعل ذلك ما يعلل وضع العديد من المحللين الأفارقة مبادئ المشاركة الشاملة التي تحقق التوازن بين الجماعات الإثنية المختلفة والعدالة والرفاهية الاجتماعية على رأس المؤشرات الواجب توافرها في الحكم الراشد الإفريقي أو كما أسماه أرشي مافيجي (Arshy mafigi) الحكم الديمقراطي أو الديمقراطية الجديدة في إفريقيا⁴.

إن الوصول إلى تحقيق الديمقراطية والتغلب على التراعات الإثنية يتطلب تكثيف جهود النخب الاجتماعية والسياسية على حد سواء لتدعيم الجماهير ومنع تشكيل أحزاب على أساس إثني ، والتعبئة ضد القوى الفاسدة التي تسمح بذلك وتتعدى على الدستور الذي يشترط أن يكون ديمقراطيا وما يطلب منه هو ألا يحتوي على إشارات محددة للقضية الإثنية، فهذا يضمن المرونة فيما يختص بكل التطورات الإثنية التي

¹ راوية توفيق، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005)، ص ص 87-88

² المرجع السابق، ص 163.

³ عبد السلام محمد شعبان، المجتمع المدني والدولة في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، 2005، ص 33

⁴ راوية توفيق ومصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص 152-153.

قد تطرأ مستقبلاً، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في العملية التي تعتمد على وجود ثقافة حيث يؤكد في هذا السياق برهان غليون في مقال له بعنوان "الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية" أن التأسيس لعقد جديد ينقل المجتمع من الفساد والدكتاتورية إلى الحياة الديمقراطية مرتبط بالاستثمار الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتطلب جهداً متواصلاً من النخب الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على انتظار انهيار النظام الاستبدادي أو الانقلاب عليه، إذن هناك مكان لضعف الثقافة لتفسير واقع الحياة السياسية- صراع أم تعايش - وضعف الحراك الديمقراطي¹.

وفي سياق الكلام عن الثقافة فلقد تعرض حتى المفكرون الأفارقة للاستيلاء الفكري وذلك في حصر انشغالاتهم في الرد على المصطلحات والمفاهيم الوافدة على إفريقيا، ولذلك فهم مطالبون في ظل موجة التغيير والوعي هذه بالاشتغال على المصطلحات الوافدة وتكييفها مع الأوضاع التي تعيشها إفريقيا دون قبولها على ما هي وذلك كمظهر لانعكاس الثقافة الوطنية وتجسيد الخصوصية عليها.

وفي خضم كل هذه العناصر الداعمة لتحقيق الديمقراطية على أسس سليمة يجب أن نحدد عنصراً مهماً جداً وهو دور الجيش في هذه العملية، فالمتمائل للتاريخ السياسي الإفريقي يجد ارتباطاً وثيقاً بين الجيش والسياسة، فمعظم الحكام الأفارقة هم جنرالات، ناهيك عن لجوء الجيش في حسم الخلافات السياسية وعليه يجب أن لا يكون الجيش أحد القوى الإثنية بل يجب أن يكون جيشاً محترفاً لا علاقة له بالسياسة وهذا لن يتأتى إلا بتوفير مناخ الثقة بين الجماعات ، حتى لا يكون الجيش الإثني هو الضمانة الوحيدة للإثنية التي يمثلها مع وجوب الدعوة نحو التحول إلى الحكم المدني في كل الدول الإفريقية.

أخيراً على إفريقيا أن تعقد العزم على تحقيق الديمقراطية وهذا بسبب العلاقة بين الفيدرالية والديمقراطية، فدولة ديمقراطية يمكن أن تكون دولة فيدرالية لكن ذلك ليس ضرورياً، في حين أن الدولة الفيدرالية من المفترض أن تكون ديمقراطية والفيدرالية لا تمنع أو تلغي التراعات لكنها تجعلها أكثر ميلاً نحو الإدارة، فالديمقراطية تكون متوافقة مع المجتمعات المنقسمة على نفسها لكن فقط إذا كانت الدولة تتجح في إقامة شرعيتها التي تساعد في خلقها تطبيق الفيدرالية.

¹ برهان غليون، الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية، 2008 ، على الموقع:

www.aljazeera.net/.../C5448F78-102B-4C75-A6FD-57D9556C9F22.htm?

خلاصة الفصل:

نستنتج بأن القارة الإفريقية تشهد تناقضات عديدة من حيث التعدد الإثني وتختلف درجة الاختلاف والتعدد من دولة الى أخرى حيث يزخر الواقع الأفريقي الراهن بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، هذه الاختلافات تدار بصيغ وإستراتيجيات مختلفة وحسب المؤسسات المديرة لهذا التعدد.

لقد برزت النزاعات الإثنية بعد نهاية الحرب البارد نتيجة لسياسات الإستعمارية وفشل أنظمة الحزب الواحد في خلق هوية وطنية مشتركة مما جعل أغلب دول القارة الإفريقية أمام خيار واحد هو التحول الديمقراطي وقد اتبعت جل الدول الإفريقية الأنماط السابق ذكرها لنجاح مسار التحول الديمقراطي ولكن في البعض منها نتجت تجربة ديمقراطية مضطربة ومما زادها من هشاشتها هو وجود التراعات الإثنية التي عجزت الأنظمة السياسية في التعامل معها، مما جعل أمر التفكير في حلول مطلبا ملحا، هذه الأخيرة التي كانت في ثلاث مستويات؛ أولها المستوى الداخلي باعتباره شرطا للبروز أساسيا وذلك بالتركيز على نوعية السياسات التعليمية الواجب اتخاذها لتمهيد الأجيال الناشئة بوجوب تحويل الوازع الاتني إلى الوازع الوطني وخلق هوية مشتركة كأساس لتحول ديمقراطي ناجح و القضاء على الضغائن الإثنية السائدة بين الجماعات.

الفصل الثالث

إنعكاسات التعددية الإثنية وتأثيراتها

على مسار التحول الديمقراطي

في نيجيريا و جنوب إفريقيا

لقد أصبحت ظاهرة التحول الديمقراطي تشغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي بما يمثله من تحول في الأسس والأهداف التي تؤثر علي ممارسة السلطة السياسية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العديد من النظم السلطوية نحو الديمقراطية. وقد أصبح ذلك تحديا كبيرا أمام الحكومات والشعوب الإفريقية التي وجدت من التحول نحو الديمقراطية خيارا أساسيا في سبيل دعم استقرارها السياسي والإجتماعي داخليا وترسيخ وضعها في المجتمع الدولي خاصة أن الاستقرار السياسي والإجتماعي يعتبر مطلبا أساسيا لأي حكومة ديمقراطية وهو يعتمد علي خلق هوية مشتركة و تنمية الوعي بضرورة الاندماج الوطني لدعم الإستقرار السياسي من خلال تبني نظام ديمقراطي و تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد حدثت عدة تجارب ومحاولات لتفعيل التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة مسار التحول الديمقراطي ومدى تأثيره بالتعددية الإثنية في أكبر دولتين إفريقيتين من الناحية الإقتصادية وكذلك من خلال التعددية الإثنية التي تزخر بها هذين الدولتين وهما نيجيريا وجنوب إفريقيا.

لقد خصصنا في المبحث الأول دراسة نيجيريا من خلال المطلب الأول الذي كان تعريفيا لدولة نيجيريا ثم في المطلب الثاني دراسة التعددية الإثنية أما في المبحث الثالث فقد خصص لدراسة التحول الديمقراطي.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا الى جنوب افريقيا من خلال نبذة تعريفية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني خصصناه لدراسة التعددية الإثنية أما المطلب الثالث فكان لدراسة التحول الديمقراطي.

وفي المبحث الثالث فكان مقارنا بين نيجيريا و جنوب افريقيا من خلال التعددية الإثنية وإدارتها في المطلب الأول أما المطلب الثاني فخصص للمقارنة من حيث التحول الديمقراطي أما المطلب الثالث فخصصناه لدراسة تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في الدولتين.

المبحث الأول/ نيجيريا بين التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي
المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن نيجيريا:

الخريطة رقم 03/ تبين موقع نيجيريا



Source :

<http://www.assakina.com/wpcontent/uploads/2015/01/%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85-2.jpg>

الاسم الكامل: جمهورية نيجيريا الاتحادية

الاسم المختصر: نيجيريا

العاصمة : أبوجا وهى العاصمة الفيدرالية للبلاد- والتي تم نقلها من لاجوس في 12 ديسمبر 1991

تاريخ الاستقلال: 1960/10/01

المساحة الإجمالية: 923 768 كم²

العملة: الناييرة

عدد السكان حسب احصائيات 2013: بلغ عدد سكان نيجيريا 173 516 000 نسمة¹

¹Nigeria,dossier pays,larousse encyclopedie,disponible sur le site web: voir

<http://www.larousse.fr/encyclopedie/pays/Nigeria/135286>.

تعتبر نيجيريا أكبر بلد افريقي من حيث السكان، و أغنى دولة افريقية من حيث إحتياطيات النفط والغاز، يتموقع هذا البلد الأنجلوفوني بين دول فرانكوفونية وقد كانت نيجيريا مستعمرة بريطانية حتى 01 أكتوبر 1960 حيث استقلت عن بريطانيا رسميا.

الموقع الفلكي: تقع نيجيريا في وسط غرب إفريقيا بين دائرتي عرض 4 و 14 درجة شمالا وخطي طول 3 و 15 درجة شرقا، يحدها من الجنوب خليج غينيا ومن الغرب البنين ومن الشمال النيجر ومن الشمال الشرقي تشاد ومن الشرق الكامرون.

اللغة الرسمية: الإنجليزية، بالإضافة إلى الهوسا واليوروبا والإيجو والفولاني. مع منح الحرية للأقاليم في استعمال لغاتها المحلية إلى جانب الانجليزية.

عدد الأقاليم: تتكون نيجيريا من 36 ولاية إضافة الى إقليم العاصمة أبوجا.

الديانة: يمثل المسلمون نحو 53% من إجمالي السكان، و المسيحيين 39 %، وأصحاب المعتقدات التقليدية 8% ولا تعتمد الدولة أي منها كدين رسمي.

الإستقلال عن بريطانيا: إستقلت عن التاج البريطاني في عام 1960، حيث إعتدت آنذاك النظام الفدرالي وقسمت البلاد إلى ثلاث ولايات أساسية تمثل مختلف الجماعات الإثنية الفاعلة، وهم قبائل الهوسا والفولاني في الأقاليم الشمالية وقبائل الإيبو في الجنوب الشرقي وقبائل اليوروبا في الجنوب الغربي¹.

يحتل النفط المركز الأول من بين الموارد الطبيعية في نيجيريا، من حيث الدخل القومي. وتوجد حقول نفط واسعة في جنوبي نيجيريا، بالإضافة إلى بعض الحقول البحرية في خليج غينيا . كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير، والكولمبيت، وهو معدن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا: الفحم الحجري، وخام الحديد والرصاص، والحجر الجيري، والغاز الطبيعي والزنك².

¹Ignatius Akaayar Ayua et Dakas C.J. Dakas, **La République fédérale du Nigeria, Un Dialogue mondial sur le fédéralisme**, volume 1, Forum des fédérations, disponible sur internet: http://www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_8.pdf

²هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، (بغداد: مجلة مركز الدراسات الدولية، العدد 46، 2015/05/03 ص95

<http://www.jourofintstudies.net/wp-content/uploads/2013/06B35.pdf>

احتلت نيجيريا المركز الأول في افريقيا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014 والذي قدر بـ 510 مليار دولار متفوقة حتى على دولة جنوب افريقيا ومصر لتحتل المركز 26 من حيث الإقتصاديات الأقوى في العالم.

المطلب الثاني: التعددية الإثنية:

أولا/ نشأة نيجيريا كمجتمع تعددي:

تعد نيجيريا دولة مصنعة، نشأت نتيجة لطرف تاريخي يتمثل في النشاط الاستعماري البريطاني في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ففي عام 1861 أسس البريطانيون مستعمرة لهم في "لاجوس" على ساحل المحيط في أقصى جنوب غرب نيجيريا الحالية، ومن ثم أخذت بريطانيا من بسط نفوذها على بلاد وممالك اليوروبا في جنوب غرب نيجيريا الحالية وعلى بلاد الجماعات القبلية في جنوب شرق نيجيريا كجماعات الإيبو والإيجا والإيفيك وغيرهم.

وكانت بريطانيا قد أعلنت فرض حمايتها على هذه المناطق في أعقاب مؤتمر برلين الشهير 1885/1884 حيث أنشأت محمية الزيت، والتي أصبحت فيما بعد "محمية ساحل النيجر"، ثم تغير اسمها مرة أخرى عام 1900 ليصبح "محمية نيجيريا الجنوبية". وفي نفس العام أعلنت بريطانيا فرض حمايتها على مناطق المسلمين في شمال نيجيريا الحالية، وخاصة على حمايتها خلافة سوكوتو وإماراتها، وشرعت في إخضاع هذه المناطق بالقوة العسكرية عام 1906، حيث ضمت بريطانيا مستعمرة لاغوس إلى محمية نيجيريا الجنوبية ليشكلا ما عُرف بـ "مستعمرة و محمية نيجيريا الجنوبية". وأخيرا في عام 1914 ظهرت نيجيريا للوجود لأول مرة ككيان واحد، عندما أخضعت بريطانيا مناطق سيطرتها في جنوب وشمال نيجيريا لإدارة واحدة فيما عرف بـ "إمجا لوجارد" *.

وفيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق الى ثلاث مجموعات من المقاطعات: شرقية وغربية (في جنوب نيجيريا) وشمالية (في شمال نيجيريا) وتحولت هذه المقاطعات بعد الحرب العالمية الثانية الى ثلاث أقاليم كبيرة، وشكلت أساسا للاتحاد الفدرالي النيجيري. وفي عام 1960 استقلت نيجيريا كدولة فدرالية من ثلاث أقاليم: شمالي وشرقي وغربي وتضم بين حدودها جماعات متباينة، اثنية، ولغوية ودينية.¹

* نسبة الى فريدريك لوجارد، أول حاكم بريطاني لمستعمرة ومحمية نيجيريا والذي كان له دور أساسي في إخضاع هذه المناطق للسيطرة البريطانية.

¹ عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، الإسلام و الحضارة الإسلامية في نيجيريا، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984) ص 244-293.

ثانيا/ أنماط التعددية الإثنية في نيجيريا:

تعتبر نيجيريا أول دولة وأكبرها من حيث تعد السكان حيث تعد دولة ذات تركيبة اجتماعية معقدة من عدة مستويات حيث تتداخل فيما بينها فهي متعددة عرقيا ودينيا و اقليميا ولغويا مما جعلها تواجه الكثير من الأزمات و النزاعات منذ استقلالها وقد لعب المستعمر دورا كبيرا في نماء العداء الداخلي بين الجماعات الإثنية فمن أنماط هذه التعددية هي :

1/ التعددية الإثنية¹:

وهي من أبرز أنماط التعددية وضوحا في المجتمع النيجيري، إن لم تكن أبرزها، حيث يعيش في نيجيريا مالا يقل عن 250 جماعة اثنية²، وهذه الجماعات تتفاوت تفاوتا كبيرا في حجمها ولغاتها وثقافتها، فهناك ثلاث جماعات كبرى تشكل نحو 66% من سكان نيجيريا، وهذه الجماعات الثلاث هي:

1. الهوسا - فولاني: في شمال نيجيريا ويشكلون نحو 29% من السكان، ومعظمهم مسلمون، ويتحدثون لغة الهوسا.

2. اليوروبا: في جنوب غرب نيجيريا، ويشكلون نحو 20% من السكان، ويتوزعون تقريبا بين الإسلام والمسيحية، ويتحدثون لغة اليوروبا.

3. الإيبو: في جنوب شرق نيجيريا، ويشكلون نحو 17% من السكان، ومعظمهم من المسيحيين، ويتحدثون لغة الإيبو.

بالإضافة الى هذه الجماعات الثلاث، هناك 8 جماعات إثنية كبيرة الحجم نسبيا، مثل: الكانوري والنوفي والتيف في الشمال والإيدو في الجنوب الغربي والإيبيبو والافيك في الجنوب الشرقي، وتشكل هذه الجماعات الثماني، بالإضافة الى الجماعات الثلاث الأولى حوالي 96% من سكان نيجيريا³.

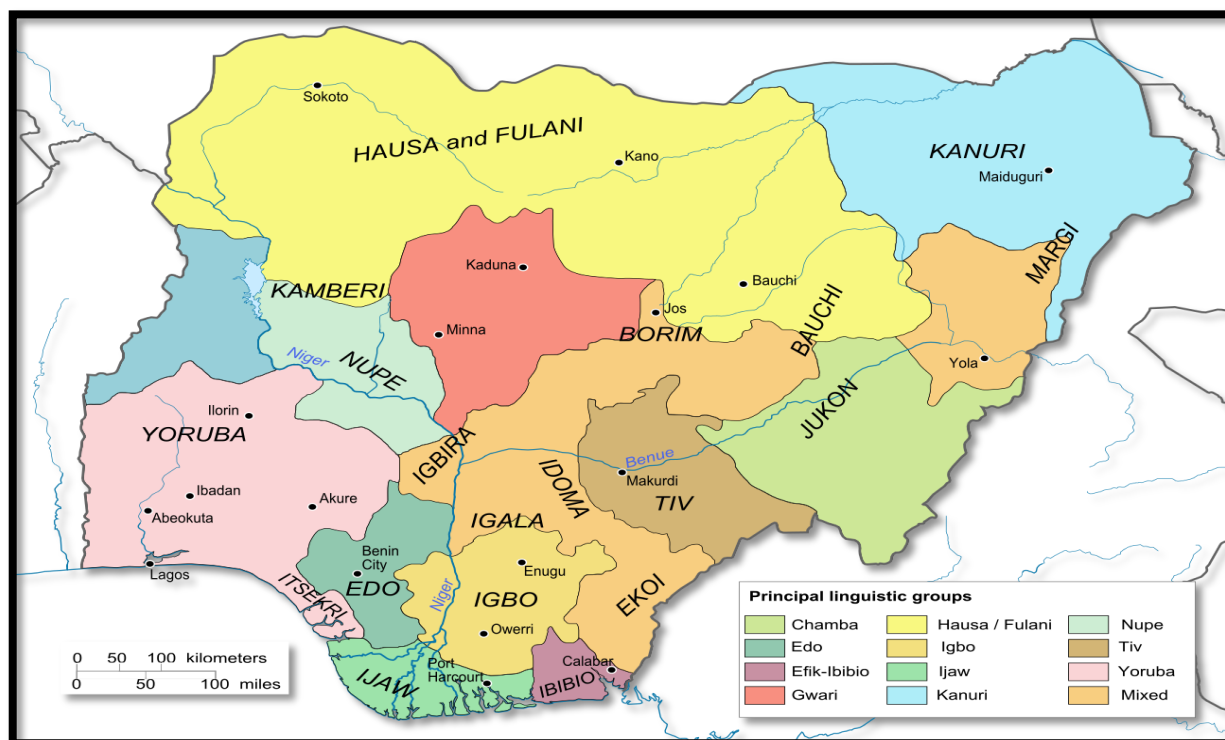
¹ ان استخدامنا للتعددية الإثنية في هذا المقام بدلا من التعددية العرقية لأن نيجيريا لا يتم التمييز بين الجماعات الإثنية بناءا على السمات الفيزيولوجية أو السلالية فالتعددية الإثنية في نيجيريا تشمل جميع المقومات الأخرى كاللغة و الدين والتاريخ وغيرها وهي على عكس دول افريقية اخرى يمكن استخدام التعددية العرقية كالكونغو والتفريق بين الجماعات الإثنية مثلا بين التوتسي والهوتو والتوا يكون على أساس الملامح الفيزيولوجية.

² محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية أمتي في العالم ، ص510. وقت الاطلاع (2015/05/02 - 21:30)

http://hadaracenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=417....pdf

³ صبحي قنصوة، نيجيريا: قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، ص131

خريطة رقم 04/ تبين توزيع الإثنيات في نيجيريا



Source :http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/5/51/Nigeria_linguistical_map_1979.svg/1280px-Nigeria_linguistical_map_1979.svg.png

2/ التعددية اللغوية:

فإلى جانب اللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية للبلاد تنتشر في نيجيريا العديد من اللغات تقدر بأكثر من مئة لغة أهمها لغة الهوسا في شمال البلاد¹ ، حيث تسيطر لغة الهوسا على الإدارة و تفرض لغتها على لغات الجماعات الإثنية الأخرى² في حين تعد لغة اليوروبا والإيبو الأكثر انتشارا في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي للبلاد، اضافة الى وجود العديد من الأقليات اللغوية في أنحاء البلاد المختلفة، وتصر على التمسك بهويتها اللغوية الأمر الذي يعمق من الاختلافات الثقافية والإثنية³.

¹ محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، 510

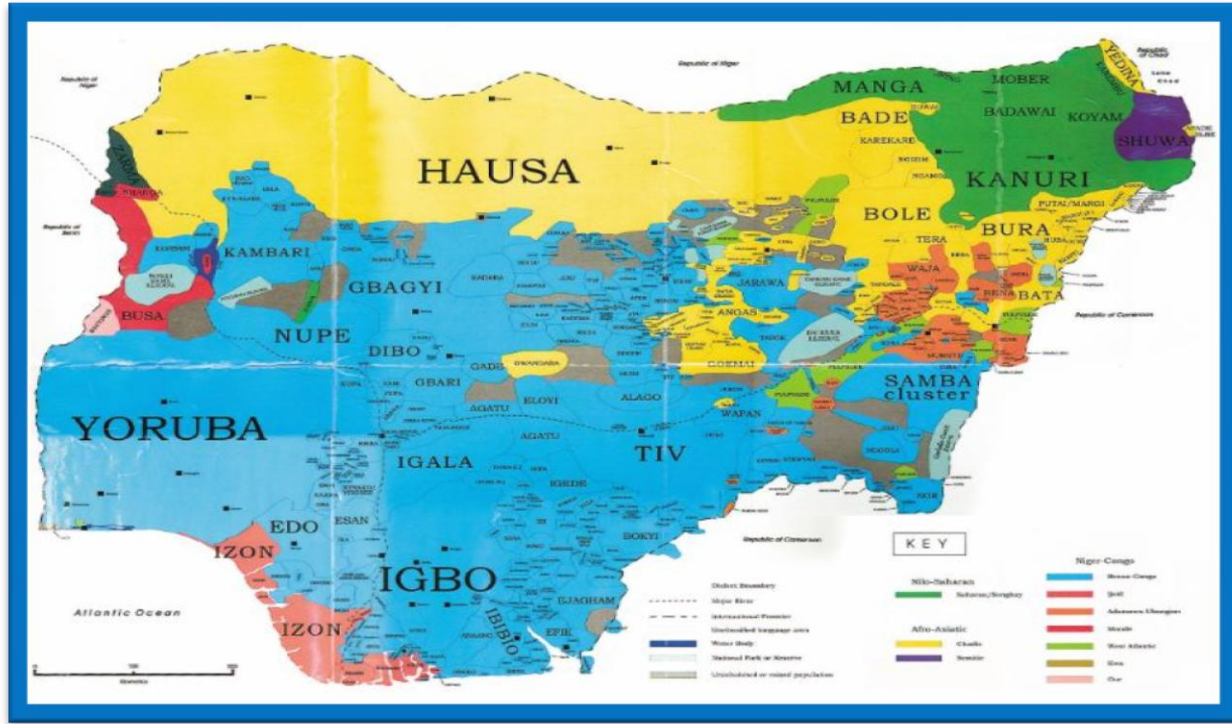
² Abdul Raufu Mustapha, **Ethnic Minority Groups in Nigeria Current Situation and Major Problems** 23/04/2015– 21:00sur site: http://api.ning.com/files/Z-dPtc1CmKOgJR_bmTRwSQ23el7fG6YJB2s_M3e-I5LWkd3GavclvK2q6illawXG9S3mEv7H1EPgKcJ_*nQE2707_pWnJnVovK/ETHNIC_MINORITY_GROUPS_IN_NIGERIA.pdf

³ Idem.

الفصل الثالث: إحصائيات التعددية الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب أفريقيا

وقد وجدت الحكومة النيجيرية صعوبة كبيرة في التعامل مع التعدد اللغوي خاصة بالنسبة للتعليم الابتدائي حيث كانت سياستها التي أصدرتها في 1977 بأن اللغة المستخدمة لدى عدد كبير من الجماعات الإثنية في إقليم معين تكون هي لغة التعليم ولاحقا اللغة الانجليزية كونها اللغة الرسمية¹.

خريطة رقم 05/ تبين التعددية اللغوية في نيجيريا



Source :<http://www.nigerianmuse.com/wp-content/uploads/2013/10/Ethnic-Map-of-Nigeria.jpg>

حيث تبين هذه الخريطة اللغات الأساسية التي تتفرع عنها لغات الجماعات الإثنية في نيجيريا فعلى سبيل المثال تندرج لغة الهوسا ضمن اللغات الأفرو آسياوية و لغة الإبو واليوروبا ضمن لغات النيجر كونغو

2/ التعددية الدينية:

بعد استقلال نيجيريا بلغ عدد المسلمون نحو 47,2 % ،والمسيحيون 34,5 % ،في حين بلغ الوثنيون أو ما يسمون أيضا بأتباع الديانات الأفريقية التقليدية 18,3 % ، ومع نهاية القرن العشرين بلغ

¹ Ibid, p 05

عدد المسلمون 50% من سكان نيجيريا بينما بلغ عدد المسيحيين نحو 40% واتباع الديانات الوثنية التقليدية نحو 10%.¹

بناءا على الأقاليم النيجيرية يتم التعرف على المناطق المتواجد فيها المسلمون وأين يتركز المسيحيون وكذلك معرفة ماهي أهم القبائل و الجماعات التي تتطوي تحت هذا الدين أو الآخر فنجد مثلا أن المسلمين يتواجدون في الإقليم الشمالي والمسيحيين في الجنوب بينما يتقاسمون الوسط حيث يتواجدون بالتساوي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 01/ يبين التوزيع الديني في الأقاليم الستة لنيجيريا

الدين		
اسم المنطقة	الإسلام	المسيحية
الشمال الغربي	أغلبية	أقلية
الشمال الشرقي	أغلبية	أقلية
الشمال الأوسط	تساوي	تساوي
الجنوب الغربي	تساوي	تساوي
الجنوب الشرقي	أقلية	أغلبية
جنوب الجنوب	أقلية	أقلية

Source: John Lola Okunula, Conflict and peace Building in Multi- Religious and multi-cultural state, www. Docser.com/CONFLIT-AND-PEACE-BUI .pdf,p.p 1-27

بالنسبة الى هذا الجدول يبين تركز الديانتين الأكثر انتشارا والأقاليم المتمركزة فيها حيث في بعض الأقاليم وخاصة الشمالية يصل الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين الى درجة نزاع المسلح خاصة في السنوات الأخيرة أين أراد المسلمون تطبيق الشريعة وانشاء محكمة استئناف شرعية².

كما أن الجدل بقي دائما حول قضية العلاقة بين الدين والدولة حيث بقيت هذه القضية عالقة منذ استقلال نيجيريا فجميع دساتيرها لم تنص بشكل صريح على علمانية الدولة النيجيرية أ الفصل بين الدين والدولة حيث نصت بعض دساتيرها صراحة على أنه: " لن تتبنى حكومة الإتحاد أو حكومات الولايات أي دين كدين للدولة، وفي نفس الوقت نصت جميع الدساتير على تضمين نظام المحاكم الشرعية الإسلامية في

¹ هناك تباين في نسبة كل دين في نيجيريا والإحصائيات المذكورة أعلاه صادرة عن الحكومة النيجيرية. بحيث تشير بعض الإحصائيات حول نسبة عدد المسلمين تقارب 70 % وهذا حسب احصائيات موقع خاص بتعداد المسلمين في مختلف دول العالم على الموقع التالي : <http://www.muslimpopulation.com/africa>

² صبحي قنصوة المرجع السابق، ص 146

حدود معينة داخل الإطار القضائي النيجيري، كما نصت على مبدأ "الإتحادية" الفدرالية"، بما في ذلك احترام الخصوصيات الثقافية والدينية لأقاليم وولايات الإتحاد¹.

4/ التعددية الإقليمية:

برزت هذه التعددية كنتاج لارتكاز كل جماعة من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى في إقليم محدد الأمر الذي جعل لكل واحدة من هذه الجماعات السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على مقدرات الإقليم الذي تقطنه.

فعلى الرغم من أن الحكومة المركزية بالغت في تقسيم البلاد الى 36 ولاية إلا أن الخريطة الإثنية لم تتغير. وبقيت البلاد مقسمة على نفها من خلال أن قبائل الهوسا- فولاني يقطنون في الشمال بنسبة 29% من عدد السكان، و قبائل اليوروبا في الإقليم الجنوب الغربي بنسبة 21% من عدد السكان، أما قبائل الإيبو في الجنوب الشرقي بنسبة 18% من تعداد السكان، ولهذه القبائل تاريخ طويل في حكم نفسها قبل مجيء الإستعمار وجمعها في دولة واحدة، لهذا هي ترى في الفدرالية إطار للتعايش وليس في إطار الاندماج والذوبان².

وقد ظل العامل الإثني يمارس تأثيرا ضارا على كافة مخططات الاستقرار والتنمية في نيجيريا منذ الاستقلال، إلا أن تأثير التعددية الإثنية لم ينبع من التعدد في حد ذاته ولكن في ربط هذا العامل بمحددات سياسية واقتصادية عملت على تجذر الانقسامات الإثنية بل وتطابقها مع انقسامات أخرى سياسية واقتصادية وإقليمية ودينية، مما زاد من تعقيد المشهد النيجيري في ظل وجود أكثر من 250 جماعة إثنية متعددة الديانات واللغات. لقد عانت نيجيريا منذ الاستقلال من مشكلة الاندماج الوطني حيث تعلو الولاءات مادون الوطنية (الإثنية والدينية والإقليمية) على الولاء الوطني، كما ارتبطت هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة بظاهرة الإحياء والصحو الدينية التي تشهدها مناطق مختلفة في العالم والتي جعلت اللجوء إلى "الدين" يمثل ملجأ أساسيا للكثيرين لمواجهة العديد من التحديات على المستويات الفردية والجماعية.

¹ حمدي عبد الرحمن، "تجديد الخطاب الإسلامي في أفريقيا: الأنماط والقضايا العامة"، مجلة قراءات أفريقية، 21 أبريل 2013 - 07:03 وقت الإطلاع 2015/05/03 ساعة 21:40 q=1791 http://www.qiraatafrican.com/view/?

² بشير شايب، "الصراعات الإثنية في نيجيريا"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية 2015/05/02 الإطلاع عليها في 2015/05/15 على الساعة 10:45 على الموقع التالي : http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=34:-r-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VVmw57ntmko

ثالثاً/ إدارة التعددية الإثنية:

فالمجتمع النيجيري يتسم بتنوع هائل في البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء الطائفي والإثني ومستوى التخلف والمعيشة والنظام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا والأزياء الخاصة. ولعل التركيبة القبلية تشهد بذلك، حيث يعيش على أرض نيجيريا مجموعات إثنية وعرقية تزيد عن 250 جماعة إثنية¹.

وفي نظرة تحليلية لوضع التعددية في نيجيريا وفي البحث عن أسباب الاضطرابات السياسية المتكررة، نلاحظ أنه على مستوى الدولة المركزية نجد أن المجتمع يتألف من جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عملية التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس والمبادئ.

ومما يرسخ الانقسامات بين تلك الجماعات ويؤدي إلى التنازع وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية، وهذا ما يدل عليه الواقع بالنسبة للأقاليم الثلاثة الكبرى (الإقليم الشمالي المنطبع بالطابع الهوساوي الفولاني، والإقليم الغربي لقبيلة اليوروبا، والإقليم الشرقي لقبيلة الإيبو). وقد تمكنت كل جماعة من تحقيق قدر من الاندماج الإثني داخل كل إقليم، وجعلها تصنف نفسها باعتبارها "نحن" في مواجهة الجماعات الأخرى. وقد أوجد ذلك حالة من الصراع بين تلك الأقاليم انعكس على خطاب القيادات السياسية.

وعلى المستوى الإقليمي هناك اضطرابات تأتي من داخل الجماعات الإثنية العرقية المنضوية تحت لواء الإقليم، فرغم تمكن تلك الجماعات من إيجاد صيغة توفيقية بين الهوية الخاصة والهوية الإقليمية العامة، ومن التفاهم حول بعض الأسس والعمل على التشديد على ضرورات الاندماج واعتماد نظام تربيوي موحد، فإنها لا تتمكن من احتواء أزماتها كلية لأنها تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب تدخلات من الخارج، وبسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز القوة والجاه والثراء، وبسبب عدم الإقرار بالتنوع الموجود في أحيان أخرى².

¹ الخضر بن عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، 2004/11/03 الساعة 11:14 الإطلاع عليه في

20:37 – 2015/05/12

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2552394a-6bf3-4487-ac69-37de262854b1>

² الخضر بن عبد الباقي محمد، المرجع السابق.

الفصل الثالث: إحصائيات التعددية الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب افريقيا

وعلى هذا الأساس تم اعتماد مشروع قانون يقضي بتقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية قبلية، يكون الترشيح وتولي المناصب الرئاسية والوزارية في الدولة على أساسها.

الجدول رقم 02/ نيجيريا 2003 : 6 مناطق و 36 ولاية فدرالية

<i>North West</i>	<i>North Central</i>	<i>North East</i>	<i>South West</i>	<i>South South</i>	<i>South East</i>
Sokoto	Kwara	Yobe	Oyo	Edo	Enugu
Kebbi	Niger	Borno	Osun	Delta	Anambra
Zamfara	Kogi	Gombe	Ekiti	Bayelsa	Ebonyi
Katsina	Benue	Bauchi	Ondo	Rivers	Abia
Kano	Nassarawa	Adamawa	Ogun	Akwa Ibom	Imo
Jigawa	Plateau	Taraba	Lagos	Cross River	
Kaduna					

Source : Abdul Raufu Mustapha: Ethnic Minority Groups in Nigeria-Current Situation and Major Problems¹

لقد اعتبر **Arend Lijphart** بأنه لا يمكن تحقيق الوئام بين الإثنيات في المجتمعات المنقسمة إلا إذا كانت هناك حكومة توافقية في العملية السياسية، و جعل المجموعات الإثنية اللبنة السياسية من خلال إدخالهم في إئتلاف كبير أو حكومة تقاسم السلطة و قد عمدت نيجيريا الى ثلاث أبعاد رئيسية² :
التصميم المؤسسي: الذي يحد من ممارسة الحكم الذاتي من قبل مختلف مستويات الحكومة على أساس فدرالي أو ترتيبات الحكم الذاتي الإقليمي.

توزيع المناصب/ التمثيل: أي توزيع المناصب السياسية و البيروقراطية بين المجموعات الإثنية.
البعد الإقتصادي : ويتعلق بتوزيع الموارد الإقتصادية الخاضعة لرقابة الدولة بين المجموعات الإثنية المختلفة.

وقد انبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي إقليمي قبلي عمل بدوره على تعزيز هذا الاتجاه الذي يؤكد أن الفدرالية تقوم على أساس التعايش لا على أساس الانصهار أو الاندماج، الشيء الذي ترك تأثيرات سلبية على واقع المجتمع النيجيري ككل، وهو ما يفسر الكثير من حالات الاضطراب والاشتباك

¹ Abdul Raufu Mustapha, **op cit**, p 06

² Orji Nkawachukwa, **Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria**, 12/05/2015 sur site:

http://www.academia.edu/801142/Theories_and_Practice_of_Ethnic_Conflict_Management_in_Niger...

بين قبائل الهوسا/اليوروبا عام 1992 إثر إلغاء الرئيس بابانغبدا الشمالي لنتائج الانتخابات الرئاسية التي ترجح فوز رجل أعمال يوروبايوي مسلم هو مسعود أبيولا، وقد جاء ترشيح أوباسانجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة عام 1999 استرضاء لرأي عام أبناء قبيلة اليوروبا¹.

وقد كان من الضرورة لدعم إدارة التعددية الإثنية هو تغيير النظام السياسي والتحول من النظام العسكري الذي حكم نيجيريا مدة طويلة فكان لا بد من مواكبة عصر التحولات السياسية التي سايرها العالم بعد تفكك الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة والانتقال من الأنظمة التسلطية الى أنظمة ديمقراطية ومن نظم عسكرية الى نظم مدنية منتخبة.

المطلب الثالث/ تجربة التحول الديمقراطي:

لقد مرت نيجيريا بتطورات سياسية ملموسة و قد تأثرت هذه المراحل على اختلافها بالنزاعات الإثنية والصراعات الدينية بين أبناء البلاد. كما عانت الدولة من عدة محاولات انفصالية التي كانت أخطرها محاولة إنفصال إقليم بيافرا في ماي 1967 و التي انتهت بهزيمة الانفصاليين.

مرت نيجيريا في تاريخها السياسي منذ الاستقلال الى يومنا هذا الى ثلاث مراحل هامة هي:

أولا/ التطورات السياسية قبل 1993:

لقد استقلت نيجيريا عن بريطانيا في 1960، ومنذ استقلالها كانت المؤسسة العسكرية أكثر نفوذا وقوة، حيث ساهمت في الحكم ست مرات وهذا نظرا لضعف المؤسسات السياسية وبروز النزاعات الإثنية الذي كان له الدور البارز في تقوية المؤسسة العسكرية حيث شهدت منذ استقلالها، انقلاب الجنرال إبرونس عام 1963، ومرورا بانقلاب الجنرال يعقوب قاوون عام 1967 والذي سيطر على الحكم حتى عام 1974 وهي الفترة التي شهدت حربا أهلية* بين القوات الحكومية والانفصاليين في إقليم بيافرا، وفي عام 1975 قاد الجنرال مورنالا محمد انقلابا عسكريا أعقبه انقلاب مضاد أسفر عن قتله عام 1976. وتولى الجنرال، أوبيجينو، الحكم الذي وعد بإجراء انتخابات ديمقراطية وتسليم السلطة للمدنيين. وبالفعل أجريت الانتخابات وتولى المدنيون السلطة حتى عام 1983 عندما قاد الجنرال محمد بوهاري انقلابا عسكريا أطاح فيه بالحكم المدني وانفرد بالسلطة حتى عام 1985 عندما قاد الجنرال إبراهيم بابا نجيدا، انقلابا مضادا أطاح فيه بالنظام السابق ومن ثم فإن ثلثي سنوات نيجيريا منذ الاستقلال كانت تحت حكم

¹الخضر بن عبد الباقي محمد، المرجع السابق.

*تمثلت الحرب الأهلية في محاولة انفصال قبيلة الإيبو عن نيجيريا فقبلت بمواجهات مع الجيش النظامي و كان الهدف منها قيام مملكة بيافرا في الجنوب الغربي و بعض من الشرق تقريبا

الجنرالات الذين بشروا بدون استثناء بالانتمية الاقتصادية، والعدالة والمساواة، والديمقراطية غير أن نيجيريا لم تشهد منذ استقلالها انتخابات رئاسية ديمقراطية سوى مرة واحدة في أكتوبر 1979¹.

وعلى الرغم من نجاح الحكومات النيجيرية في القضاء على الحركات الانفصالية إلا أن ذلك لم يكفل تحقيق الاستقرار للبلاد رغم أنه من بين أحد عشر عملية للتداول على السلطة كانت تسع منها عن طريق إنقلاب عسكري، وقد وعدت معظم النظم العسكرية التي توالى على حكم نيجيريا إلى إجراء انتخابات رئاسية في البلاد خاصة التي دعا لها إبراهيم بابانجيدي لإجرائها في أكتوبر 1990 إلا أنها أجريت في 12 جوان 1993².

ثانيا / مراحل التحول الديمقراطي:

بعد استعراض سريع على التطورات السياسية التي سبقت عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا سنقوم بتقسيم مسار التحول الديمقراطي إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى/ مرحلة الانتقال الديمقراطي من 1993 الى 1999:

المرحلة الثانية / مرحلة التحول الديمقراطي من 1999 الى 2011

المرحلة الثالثة/ استمرار لمرحلة التحول الديمقراطي من 2011 الى 2015

المرحلة الأولى/ مرحلة الانتقال الديمقراطي من 1993 الى 1999:

لقد شكل إبراهيم بابانجيدي* حزبين سياسيين أحدهما يمثل يسار الوسط (الحزب الديمقراطي الاشتراكي) والثاني يمين الوسط (حزب المؤتمر الجمهوري الوطني) وهما الحزبان الوحيدان المسموح لهما بممارسة النشاط السياسي في نيجيريا غير أن بابا نجيدا قرر تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية حتى نوفمبر 1992، حيث أجريت انتخابات تمهيدية لزعامة الحزبين ألغاهما بابا نجيدا بدعوى التزوير .

وفي مارس 1993 اختار الحزبان مرشحيهما اللذين سيخوضان انتخابات الرئاسة مرة أخرى فاختار الحزب الديمقراطي الاشتراكي مسعود أبيولا وهو ناشر معروف ينتمي لقبيلة اليوريا.

¹ محمد مصطفى، "التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟"، مجلة السياسة الدولية العدد 114، 1993/10/1، الإطلاع عليه 2015/04/28 الساعة 22:22

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217649&eid=724>

² محمد مهدي عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا، المرجع السابق. 511

* إبراهيم بابانجيدي حاكم نيجيريا العسكري من 1985 حتى 1993 ينتمي إلى جماعة الكواري الإثنية وهي من القبائل الإسلامية وكان حكمه عسكريا.

واختار حزب المؤتمر الجمهورى بشير توبا وهو رجل أعمال ينتمى لقبيلة الهوسا - فولانى كبرى الجماعات العرقية فى الشمال فقد وافق بابا نجيدا هذه المرة على إجراء انتخابات الرئاسة فتمت فى 12 جوان 1993 وأسفرت عن فوز مسعود أبيولا بأغلبية ساحقة على منافسة بشير توبا، الذى يحظى بتأييد المجلس العسكرى الحاكم غير أن بابا نجيدا قرر وقف إعلان نتائج الانتخابات، ثم قرر إلغائها ويرجع قرار إجراء الانتخابات إلى عاملين أساسيين¹:

1. تراجع النظم الشمولية الديكتاتورية، واتساع حركة المطالبة بالديمقراطية فى دول القارة الأفريقية والأمثلة كثيرة ومتعددة على سقوط النظم الديكتاتورية العسكرية فى أفريقيا منها سقوط نظام حكم الرئيس كينيث كاوندا الذى انفرده بحكم زامبيا منذ استقلالها عام 1964 وحتى نوفمبر 1991.
2. التغيرات التى طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة الثانية وانهيار الأنظمة الشيوعية فى أوروبا فلم تعد هناك حاجة للجنرالات الموجودين فى مواقع الحكم من أمثال بابا نجيدا، فأصبحت المساعدات الغربية للدول النامية مشروطة بعنصرى الإصلاح الاقتصادى القائم على نموذج اقتصاد السوق الحر، والديمقراطية بمفهومها الليبرالى القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع.

أما قرار إلغاء الانتخابات فقد جاء بعد أن أيقن المجلس العسكرى الحاكم أن وصول مسعود أبيولا إلى منصب الرئيس سيكون بداية فتح ملف الفساد السياسى للعسكريين فى نيجيريا بعد أن كثرت شائعات امتدت إلى بابا نجيدا، حول القصور الفخمة التى يمتلكها العسكريون وتحويل صفقات البترول إلى حساباتهم الخاصة.

لذلك اضطرت اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات تحت ضغط المجلس العسكرى إلى وقف إعلان نتائج الانتخابات وطالبت ببقاء الحكم العسكرى حتى عام 1997 لتجنب الانقسامات التى اعتبرتتها تهديدا للوحدة الوطنية وبداية لحرب أهلية أخرى.

وقد أدى هذا القرار إلى اضطرابات ومظاهرات دعت إليها جماعة دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان فأسفرت عن مصرع مئات الأشخاص بعد أن تدخل الجيش والشرطة لفض المظاهرات بالقوة أكثر من مرة.

وجاء أول رد فعل غربى على إلغاء نتائج الانتخابات من بريطانيا التى سحبست مستشاريها العسكريين من

¹ محمد، مصطفى، المرجع السابق.

نيجيريا وأوقفت برامج تدريب أفراد قواتها المسلحة وهددت بوقف المساعدات الغربية إلى نيجيريا إذا استمر المجلس العسكري في رفضه لتسليم السلطة للفائز في الانتخابات الملغاة.

وحدت كل من فرنسا والولايات المتحدة حذو بريطانيا وهددت واشنطن بوقف المساعدات الأمريكية إلى نيجيريا والتي تبلغ 23 مليون دولار سنويا وقد اقتصرت ردود الفعل الدولية والإقليمية على لندن وواشنطن وباريس غير أن أيا من هذه الدول لم يمارس ضغوط حقيقية على نظام بابا نجيدا واكتفى بالتهديد والتلويح بوقف المساعدات.

وفي محاولة لاحتواء الأزمة أعلن بابا نجيدا أنه سيسلم السلطة للمدنيين بعد إجراء انتخابات جديدة لكنه تراجع عن إجراءاتها وقرر تشكيل حكومة مؤقتة من المدنيين والعسكريين، وهدد بإعلان حالة الطوارئ وحل جميع المؤسسات المنتخبة وفي مقدمتها الجمعية الوطنية (البرلمان) التي تم انتخابها قبل عام من الانتخابات وبرلمانات الولايات، والحزبان الديمقراطي والمؤتمر وقد تم تشكيل الحكومة المؤقتة التي أعلنت عن نيتها في عدم الاستمرار في الحكم أكثر من ستة أشهر تجرى بعدها انتخابات رئاسية جديدة¹.

وقد أسندت الحكومة المؤقتة برئاسة أرنيست شونيكان* وقد ضمت خمسة من العسكريين من بين ثلاثة وعشرين عضوا هم أعضاء الحكومة وقد تم اختيارهم على أساس إثني وإقليمي وجاء منصب وزير الدفاع من نصيب الجنرال ساني أباتشا أحد أقوى الشخصيات في المؤسسة العسكرية و هو مسلم ينتمي الى قبائل الهوسا الشمالية².

وقد حدثت تطورات هامة في هذه الفترة حيث عازمت الحكومة المؤقتة على إجراء إنتخابات رئاسية في غضون ستة أشهر وتسليم السلطة الى حكومة مدنية منتخبة في مارس 1995، لكن سرعان ما استحوذ أباتشا على السلطة، ونصب نفسه رئيسا للبلاد وسخر البلاد والعباد لتشهير نفسه وخدمة غاياته للوصول الى السلطة رغم معارضة القوى السياسية³.

¹ محمد مصطفى، المرجع السابق.

* أرنيست شونيكان هو أحد كبار رجال الصناعة في نيجيريا ومن المقربين من الرئيس " بابانجيذا " و هو مسيحي ينتمي الى قبائل اليوروبا ودامت فترة حكمه ثلاثة أشهر و ثلاثة اسابيع فقد تم الإطاحة به من طرف أباتشا أنظر الى:

محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا، المرجع السابق، ص 511

² المرجع السابق، ص 511

³ Kunle Amuwo, Daniel C. Bach, Yann Lebeau, **Nigeria During The Abacha Years (1993–1998)**, (France: Institut français de recherche en Afrique, 2001), p. 319–339

وقد برزت قوى معارضة ترشيح أباتشا نفسه لمنصب الرئاسة من جانب عدة شخصيات من أهمها أرنست شونيكان رئيس الحكومة الانتقالية السابق والذي أطاح به أباتشا وكذلك معارضة الرئيس السابق ابراهيم بابانجيلا للاستمرار الحكم العسكري حيث صرح بأن "الحكم العسكري لم يعد مقبولا فكونك غير ديمقراطي يعني وضعك في القائمة السوداء" إضافة الى معارضي استمرار الحكم العسكري محمد بخاري الرئيس الأسبق للبلاد الذي يحظى باحترام كبير في المجتمع النيجيري حيث صرح الى أنه حان الوقت لتخلي العسكريين عن الحكم عبر انتخابات ديمقراطية. وقد عارض استمرار الحكم العسكري حتى رفقاء أباتشا من العسكريين، غير أن وفاة أباتشا المفاجئة في جون 1998 أعادت الحسابات من جديد وتساعدت الآمال بتحول ديمقراطي حقيقي في نيجيريا.

وقد تم تعيين **أبوبكر عبد السلام*** رئيس أركان الجيش خلفا لأباتشا رئيسا للحكومة المؤقتة المكونة من 24 عضو ثلث أعضائها من العسكريين وكان من واجبه تنظيم انتخابات ديمقراطية والعودة للحكم المدني حسب مطالب الأغلبية الشعبية و هذا ما تم فعلا بتنظيم انتخابات في 27 فبراير 1999¹. الذي قرر إجراء سلسلة من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بعد أن طرح رؤيته الخاصة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، لإنهاء الفوضى السياسية التي سيطرت على البلاد لسنوات، وسمح في ضوء هذا البرنامج تشكيل أحزاب سياسية عدة كان من أبرزها حزب الشعب الديمقراطي، حزب كل الشعب، التحالف من اجل الديمقراطية وغيرها . أجريت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها مرشح حزب الشعب الديمقراطي، اوليسغون اوباسانجو الذي فاز بنسبة 63 % من أصوات الناخبين في حين حصل منافسه اولو فاي مرشح حزب التحالف من اجل الديمقراطية ، على ما نسبته 37 % من الأصوات. وبمجيء الرئيس اوباسانجو إلى السلطة تصاعدت الآمال بتحقيق الاستقرار السياسي والبدء بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

^{*} **أبو بكر عبد السلام:** لم يحظى بأعلى الرتب العسكرية بالمؤسسة العسكرية الا ان طبيعته كعسكري محترف غير طامع بالمناصب السياسية و جندي مخلص كان الأمين للرئيس أباتشا اضافة الى دعم الرئيس السابق بابانجيلا له حيث كانا زملاء الدراسة و جيران بالمسكن كل هذا جعله محل قبول من المجلس العسكري الذي رشحه لرئاسة خلفا لأباتشا وتوليه السلطة وقد كان من الداعين الى عودة الحكم المدني وانهاء الحكم العسكري

¹ Akinyinka Akinyoade, **A comparison of stability and expertise between Nigerian and**

Indonesian cabinets 1966–1998. 03/05/2015 –17:00 sur

http://www.institutions-africa.org/trackingdevelopment_archived/resources/docs/1_Yinka-revised-plusabs.pdf

المرحلة الثانية من 1999 الى 2011 مرحلة التحول الديمقراطي:

بوصول اوليسيفون اوباسانجو إلى سدة الحكم عبر انتخابات تعددية وتداول سلمي للسلطة، وضعت البلاد في المسار الصحيح للتحول الديمقراطي أملا في أن تتحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية ، مما يدفع نحو تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الحقيقي. وقد وضع دستوراً للبلاد نص على تقاسم السلطات واعتماد النظام الرئاسي¹، وكان حزب " الشعب الديمقراطي "بزعامة أوباسانجو قد حقق فوزا كبيرا في الانتخابات المحلية التي أجريت خلال شهر ديسمبر 1998 وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 20 فبراير 1999².

وفي واقع الأمر فقد تصاعدت الآمال بعد وصول اوباسانجو إلى السلطة و تسليم الحكم لحكومة مدنية بإمكانية خروج البلاد من أزمتها المتعددة إلا أن واقع الأمر لم يكن كذلك، فقط كان هناك نجاح واضح مثلا في إبعاد تأثير العسكر والحد من إمكانية نجاحهم في تنفيذ أي انقلاب عسكري، لكن الآمال سرعان ما خابت بعد أن ازدادت الأوضاع تأزما وتسارعت وتيرة الاضطرابات إذ لم يمض إلا مدة قصيرة على تولي اوباسانجو للسلطة حتى دخلت البلاد تحت وطأة اشتباكات طائفية وقبلية وسياسية، وذلك لاعتبار نيجيريا دولة التناقضات والإختلافات فهي مجتمع يتسم بالتنوع في البيئة والتنظيم الاجتماعي والطائفي والاثني المعقد والبيئة الثقافية المتعددة، مما جعل من الصعب على الحكومات المتعاقبة، خلق ثقافة مجتمعية موحدة أو هوية وطنية مشتركة تذوب فيها جميع الإثنيات والأقليات أو تحقيق التقارب بين الإثنيات او حتى على الأقل إيجاد طريقة للتفاهم بينها في مجتمع موحد و متجانس للتواصل مما ادخل البلاد في سلسلة من المواجهات والصراعات التي أثرت في الاستقرار السياسي والاجتماعي³.

¹ هيفاء احمد محمد، المرجع السابق، ص 99

² سامية بيبيرس، "مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: مشاهد انتخابية وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية العدد 2001/04/01 تاريخ الإطلاع عليه 2015/05/03 - 23:30 على الموقع التالي:

<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=793961&eid=1534>

³ الخضر بن عبد الباقي محمد، المرجع السابق.

² هيفاء احمد محمد، المرجع السابق، ص 104

* ولد **جوناثان غودلاك** سنة 1957 في ولاية بايلسا بدلتا النيجر كما أنه ينتمي لقبيلة إيجاو التي تعد واحدة من أكبر الأعراق في منطقة جنوب الجنوب بنيجيريا وتضم نحو 10 ملايين نسمة. عين غودلاك حاكما بولاية بايلسا من 2005 إلى 2007. وقبل انتخابه رئيسا في عام 2011 كان نائب الرئيس في عام 2007 وكان نائب رئيس الجمهورية سنة 2010. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في البيطرة من جامعة بورت هاركورت في ولاية ريفرز

إن تقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية يكون الترشح وتولي المناصب الرئاسية والوزارية على أساسها كانت هناك تعديلات لمنح الفرصة للاتنيات المختلفة للمشاركة في الحكم بصورة مباشرة وكان وصول الرئيس **عمر يارادوا** صور من صور تداول السلطة، إذ وصل يا رادوا عبر ترشيح الحزب الحاكم له في انتخابات 2007 ، وجسدت هذه التجربة أول انتقال للسلطة من رئيس مدني إلى آخر، فقد فاز رئيس مسلم من الشمال في حين كان نائبه مسيحي من الجنوب هو **جوناثان جودلاك**، إلا أن الوضع لم يتغير بصورة حقيقية على ارض الواقع في نيجيريا إذ استمرت البلاد تعاني من أزمات عدة التي تطورت إلى نزاعات وصراعات ممتدة أصبحت مستعصية الحل دون إمكانية خلق هوية وطنية مشتركة¹ .

المرحلة الثالثة/ 2011 الى 2015 استمرار لمرحلة التحول الديمقراطي:

في ماي 2010، وبعد وفاة الرئيس النيجيري المسلم (**عمر يارادوا**) بعد صراع مع مرض في القلب تولى نائبه المسيحي "**غودلاك جوناثان**" السلطة بعد أدائه اليمين الدستورية وأصبح هو الرئيس رسمياً (بدون انتخابات) خلفاً للرئيس المنتخب، ولأنها ليست فترة رئاسته، فقد كانت هناك قاعدة متعارف عليها في الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم، الذي ينتمي إليه، تقضي بترشيح مسلم من الشمال ثم مسيحي من الجنوب، أو العكس ، فقد رشح جوناثان نفسه في انتخابات الرئاسة عام 2011 وفاز فيها² . وبهذا يكون قد خرق الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه عام 1999 في مرحلة التحول الديمقراطي، والذي يقضي بتداول السلطة بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي كل فترتين رئاسيتين حيث تعتبر مدة الرئاسة أربع سنوات، على أن يكون نائب الرئيس من الديانة الأخرى.

وبالفعل تم تطبيق هذا المبدأ منذ تولي أوباسانجو المسيحي الجنوبي الحكم (1999-2007) ثم تلاه في الحكم الشمالي المسلم **عمر يارادوا** (2007-2011) والذي كان **غودلاك** نائباً له، لكن الوفاة المفاجئة ليارادوا عام 2010، واستكمال **غودلاك** بصفة مؤقتة باقي الفترة، أثارت مخاوف من إمكانية ترشح **غودلاك** في انتخابات 2011 وقطع الطريق على الشمال المسلم لاستكمال الفترة الرئاسية الثانية.

تلك المخاوف دفعت **غودلاك** في حينها إلى إعلانه عدم نيته خوض الانتخابات، والانتظار حتى 2015، لكنه خالف وعوده وقام بترشيح نفسه، في الوقت الذي تكتل فيه مسلمو الشمال خلف خصمه محمد بخاري. وتدخلت الحكومة لتزوير الانتخابات لصالح **غودلاك** وحدثت حالة من الاحتقان، بل والمواجهات

³ بنيامين أوجي، انتخابات الرئاسة النيجيرية أي رهان؟، ترجمة: المصطفى محمد، مجلة قراءات افريقية 2015/04/29

تاريخ الإطلاع: 2015/05/05 -22:10 على الموقع التالي: <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1874>

الطائفية بين أنصار الجانبين ولا سيما في مدن الشمال أسفرت عن وقوع مئات القتلى وهي المواجهات الأكبر منذ الحرب الأهلية التي شهدتها في الفترة من 1967-1970، وهو ما ساهم في وجود حالة التريص ضده من ناحية، ومحاولة رد الاعتبار للشمال المسلم من ناحية ثانية¹.

ان الانتخابات الرئاسية النيجيرية -التي شهدتها البلاد مؤخرًا- في 2015 عن فوز مرشح حزب المؤتمر من أجل التغيير المعارض الجنرال السابق **محمد بخاري*** على الرئيس غودلاك جوناثان الذي ينتمي لحزب الشعب الديمقراطي الحاكم منذ 1999.

جاء ذلك الفوز بعد حصول الأول على 54% من إجمالي الأصوات مقابل 44% للثاني وبفارق أصوات بلغ قرابة مليونين ونصف مليون صوت ليصبح غودلاك أول رئيس يطاح به وهو في السلطة بموجب الانتخابات، كما أصبح بخاري ثاني انقلابي يتولى الحكم بموجب انتخابات بعد الرئيس أوليسغون أوباسانجو².

وفوز بخاري يحمل دلالة قوية على ترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة بفوز حزب المعارضة(حزب المؤتمر التقدمي) وانتهاء سلطة الحزب الحاكم منذ 1999 حزب الشعب الديمقراطي، كما ان ما يفسر عودة الانقلابيين للحكم هو تردي الأوضاع الأمنية و تنامي نشاط جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا و منطقة غرب إفريقيا. إضافة الى هذا هناك تحديات أخرى تواجه الرئيس الجديد و هي قضايا الفساد، تدني أسعار البترول، تفادي النزاعات الإثنية أو حركات انفصالية...إضافة الى قضايا أخرى تضمنها برنامجه الانتخابي

فنيجيريا استطاعت التقدم خطوة ايجابية على مسار الديمقراطية بتحقيق مبدأ المشاركة السياسية وتحييد الجيش من الحياة السياسية والقيام بانتخابات دورية و بالتالي هل ستنقل نيجيريا الى مرحلة الترسخ الديمقراطي في عهد بخاري؟

¹ بدر حسن شافعي، "دلالات نتائج انتخابات الرئاسة النيجيرية"، مجلة قراءات افريقية 29/04/2015 تاريخ الإطلاع <http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1874> 22:38 - 2015/05/05 على الموقع التالي:

* **محمد بخاري** ولد بولاية كاتسينا عام 1942، وهو مسلم ينحدر من مناطق الشمال النيجيري، من قبيلة الهوسا التي تعتبر أكبر التجمعات العرقية في البلاد، وهو عسكري وسياسي نيجيري حكم البلاد في ثمانينيات القرن الماضي (1983/1985) قبل الانقلاب عليه من طرف ابراهيم بابانجيدها، ثم عاد ليخوض الانتخابات الرئاسية في أكثر من مناسبة دون أن ينجح في العودة للقصر الرئاسي إلا في 2015.

² بدر حسن شافعي، **المرجع السابق**.

المبحث الثاني/ التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي في جنوب افريقيا
المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن جنوب افريقيا:

خريطة رقم 06/ تبين موقع جنوب افريقيا



Source :http://www.theodora.com/maps/new9/south_africa_provinces.jpg

الاسم الكامل: جمهورية جنوب إفريقيا

الاسم المختصر: جنوب إفريقيا

العاصمة: لجنوب إفريقيا ثلاثة عواصم

1/ بريتوريا Pretoria: العاصمة الإدارية للبلاد حيث تتواجد رئاسة الجمهورية و الوزارات والسفارات

2/ مدينة كيب تاون Cape Town: العاصمة التشريعية للبلاد حيث يتواجد البرلمان بشقيه" المجلس

الوطني للمقاطعات" و الجمعية الوطنية"

3/ بلومفونتين Bloemfontaine: العاصمة القضائية للبلاد مقر المحكمة العليا للاستئناف

تاريخ الاستقلال: 1961/05/01

المساحة الإجمالية: 1.219.050 كم²

عدد السكان حسب احصائيات 2013: بلغ عدد سكان جنوب إفريقيا 52 776 000 نسمة¹

تعتبر جنوب إفريقيا أكبر بلد إفريقي اقتصاديا، حيث تحتل المراكز الأولى في الاقتصاد حيث احتلت

المركز الثاني بعد نيجيريا في سنة 2014

-الموقع الفلكي: تقع جنوب إفريقيا جنوب خط الإستواء في أقصى جنوب القارة الإفريقية، يحدها من الشرق والجنوب المحيط الهندي و من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال كل من ناميبيا وبوتسوانا وفي الشمال الشرقي زمبابوي والموزنبيق وسزازيلاند وتقع داخلها في الشرق دولة ليسوتو.

اللغات الرسمية: يوجد بجنوب إفريقيا 11 لغة رسمية تنقسم الى:

لغات رسمية للدولة أولها لغة الأفريكانز Afrikaans ثم الانجليزية

ولغات رسمية للمقاطعات مثل نديبل Ndebele وزولو Zulu وسوازي Swazi وكوسا Xhosa

والسوتو sotho و الفيندا Venda و تسونقا Tsonga و تسوانا Tswana و سيسوتو Sesotho .²

-عدد الأقاليم: تتكون جنوب إفريقيا من 09 مقاطعات لكل مقاطعة هيئة تشريعية تنتخب رئيس الوزراء الخاص بها.

-الديانة: جنوب إفريقيا دولة علمانية،

¹ Afrique de sud ,dossier pays, larousse encyclopedie,disponible sur le site web: voir 06/05/2015- 20:00

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Afrique_du_Sud%C2%A0_g%C3%A9ographie_physique/186971

² Afrique de sud, voir sur site: voir 06/05/2015- 22:00

<http://www.axl.cef.aval.ulaval.ca/afrique/afriquesud-1demo.htm>

الفصل الثالث: إسهامات التعددية الإثنية وتأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

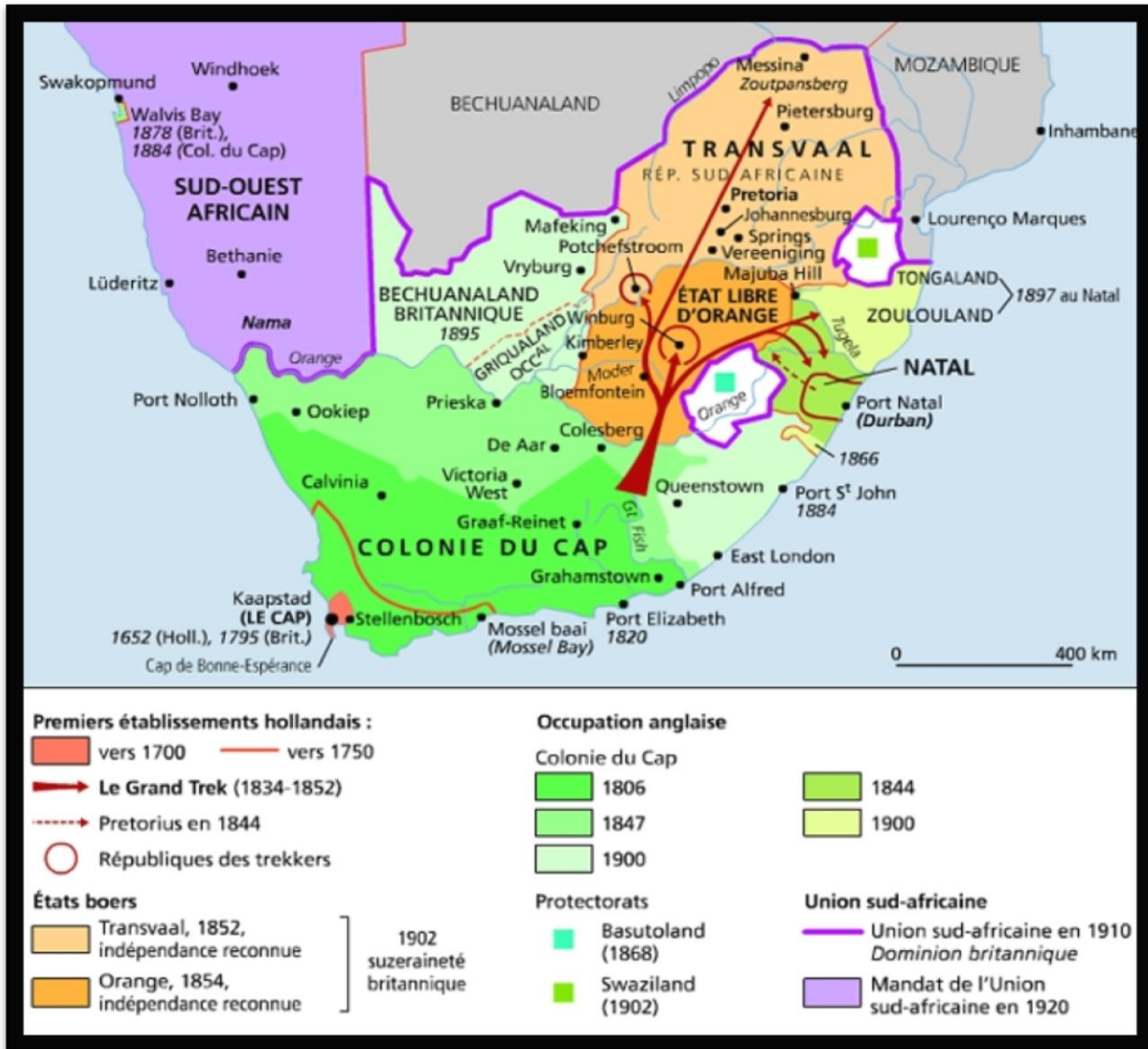
الإستقلال: إستقلت عن التاج البريطاني في عام 1961 حيث تم انشاء الإتحاد في 1910/05/31 ثم الحكم الذاتي في 1931/12/21 وجمهورية مستقلة في 1961/05/01.

الموارد الطبيعية: عُرِفَتْ جنوب إفريقيا بثرواتها المعدنية الهائلة من الماس والذهب والإثمد والأسبستوس والكروميت والفحم الحجري وخام الحديد والنحاس واليورانيوم. وكل شيء متوفر في البلاد ما عدا النفط.

المطلب الثاني/ التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا:

أولا/ تاريخ مجتمع جنوب إفريقيا التعددي:

خريطة رقم 07/ تبين تاريخ جنوب إفريقيا



Source: Larousse, Encyclopédie, "Afrique de Sud: histoire "

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Afrique_du_Sud_g%C3%A9ographie_physique/186971#uQEe7dpWclTeclW.99

الفصل الثالث: إرث سياسات التمييز الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب أفريقيا

في القرن الثاني الميلادي وصلها المزارعون الناطقون بلغة البانتو من الشمال الذين يعتبرون أجداد السكان السود الحاليين في جنوب أفريقيا وفي عام 1652 وصلها المستوطنون الهولنديون (المعروفون باسم البوير أو الأفريكانر) والذين أنزلتهم شركة الهند الشرقية الهولندية وأقاموا جمهورية مستقلة في منطقة الكاب. عام 1806، استولت بريطانيا على مستعمرة الكاب ثم حكموا البلاد بعد جلاء الهولنديين. انتقل البوير في عام 1836 من مستعمرة الكاب إلى ناتال وولاية الأورانج الحرة. وفي عام 1843، أنشأت بريطانيا مستعمرة ناتال حتى أصبحت الترانسفال جمهورية للبوير عام 1852. وفي عام 1854 أصبحت ولاية الأورانج الحرة جمهورية للبوير. في عام 1872 أصبحت مستعمرة الكاب تتمتع بالحكم الذاتي داخل الإمبراطورية البريطانية حتى ضمت بريطانيا الترانسفال إلى مستعمراتها عام 1877. في عام 1879 هزمت بريطانيا مملكة الزولو في الحرب الإنجليزية الزولوية. 1880-1881 وقعت حرب البوير الأولى وهزم البوير الترانسفال بريطانيا. (1899-1902) وقعت حرب البوير الثانية وانهزم فيها البوير وضمت بريطانيا إليها جمهوريتي الترانسفال وأورانج الحرة. في عام 1907 مُنحت جمهورية البوير حكماً ذاتياً مع قصر حق الانتخاب علي البيض فقط. حتى تكون ما يعرف باسم اتحاد جنوب إفريقيا المكون من كل من (الرتنسفال - الكاب -الناتال - أورانج)¹.

في عام 1948 أنتخب الحزب الوطني البويري للحكم (حزب البيض) وأخذ تطبيق سياسة الأبارتيد أي التفرقة العنصرية بشكل رسمي حيث لم يكن مسموحاً للسود بالعمل إلا في أعمال محددة ومنعوا من حق الانتخاب وحق الملكية إضافة إلى انعدام المساواة بينهم وبين البيض في تقاضي الأجور إضافة إلى عزلهم في المساكن وأماكن العمل والمدارس. تم توسيع سياسة التمييز العنصري في البلاد، فحكم الأربعة ملايين من العناصر البيضاء بقية السكان من غير البيض والذين قدر عددهم بحوالي 29 مليون. اعتمدت الحكومة البيضاء سياسة عزل الأفارقة السود في مناطق خاصة بهم، وتوفير الخدمات العامة لهم كالتعليم والصحة بمعزل عن البيض. وبعدها أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة 1962 والسنوات التالية لها استكراً لهذه السياسة، كما قاطعت دول العالم الثالث اتحاد جنوب أفريقيا².

¹ مها عبد اللطيف، "المجتمع و التحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999". مجلة المجتمع و التحول السياسي

² جنوب إفريقيا، pdf تاريخ الإطلاع 2015/05/06 الساعة 21:00

http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AE%D8%A7%D8%B5:%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8&bookcmd=download&collection_id=082fbee62739050b401c924c0006dfe5badb89f&writer=rdf2latex&return_to=%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8+%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

ثانيا/ أنماط التعددية في جنوب إفريقيا:

تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا ذات مجتمع متعدد التكوين والإثنيات حيث يجمع بين العديد من الجماعات إذ تعرف بعضها من أنها جماعات مهاجرة منذ قرون واستقرت في جنوب إفريقيا و أصبح لها نفوذا داخل المجتمع الجنوب إفريقي حيث نجد في مقدمة أنماط التعددية الإثنية:

1/ التعددية العرقية:

يتكون سكان جنوب أفريقيا من عناصر متعددة، وكانوا ينقسمون حسب نظم التفرقة العنصرية إلى مجموعتين: البيض وغير البيض. ويبلغ عدد البيض حوالي 5 ملايين نسمة، بينما يبلغ عدد الوطنيين وهم قبائل البانتو أكثر من 24 مليون، وعدد الملونين والآسيويين 4 ملايين، أي أن عدد غير البيض يقترب من 29 مليوناً ، وهم بذلك يشكلون أغلبية سكان اتحاد جنوب أفريقيا، وتكون:

السود Noire : يتكون الأفريقيون، وهم الأغلبية من البانتو، من مجموعات عديدة منها مجموعة نجوني، ومجموعة تسونجا، ومن المجموعة الأولى السوازي، وشعب الزولو، ومن المجموعة الثانية قبائل تسونجا، ورنجا وتسوا، وإلى جانب المجموعتين السابقتين جماعات فندا، والسوتو، وهكذا تتعدد قبائل البانتو يمثلون حوالي 77 % من سكان جنوب إفريقيا¹ يتمركزون في الشمال الشرقي و بالتحديد في المنطقة الحرة ومقاطعة كوازولو ناتال².

الأفريكانرز Afrikaaners: وهي الأقلية البيضاء من سكان جنوب أفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلى جنوب أفريقيا أثناء احتلال هذه المنطقة، ومن العناصر البيضاء هولنديون، وألمان، وبريطانيون، وفرنسيون، هذا الخليط من العناصر أطلق على نفسه الأفريكانرز فخلق قومية جديدة من هذا الشتات، يتحدثون لغة مشتقة من الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية أطلقوا عليها اللغة الأفريكانية يمثلون 11% من السكان.

العناصر الملونة Colored (ميتيس Métis):³ فشكلت من خليط عن تزاوج بين الهونتوت وهم عنصر إفريقي اختلط بالأوروبيين الأوائل، وخليط نتج عن تزاوج بين الآسيويين والأوروبيين يمثلون 9% من السكان يتمركزون في مقاطعة كاب تاون .

¹ المرجع السابق.

² محمد الصادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،

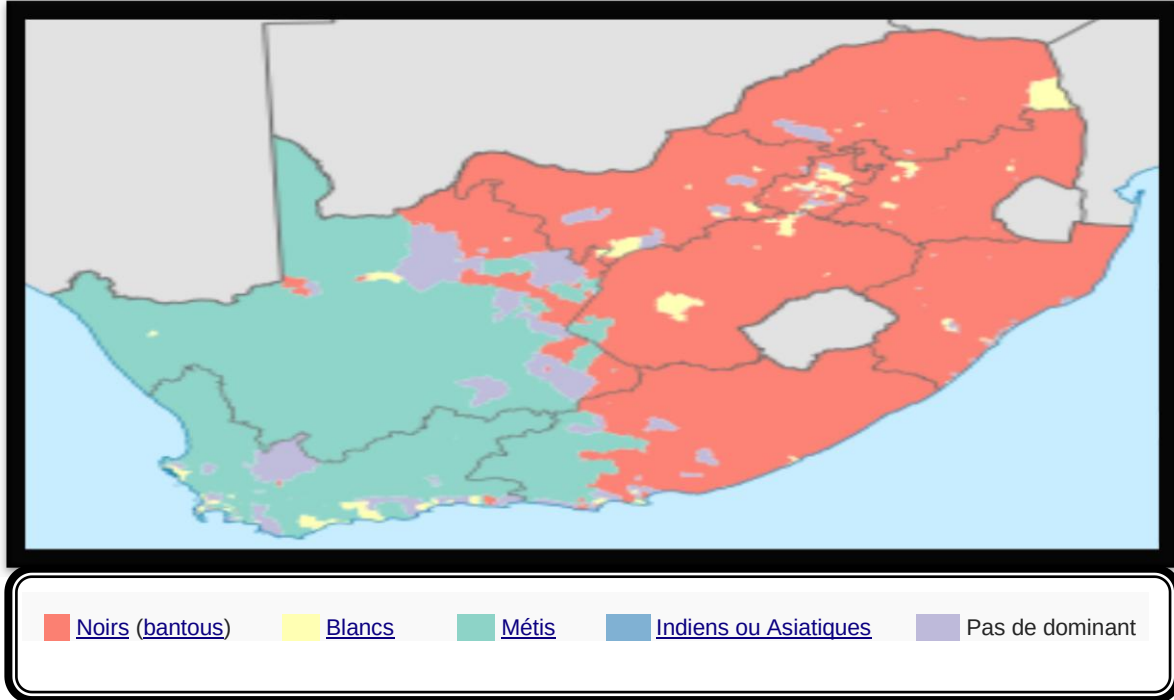
2014)، ص 13

³ BiblioMonde, **Une mosaïque des peuples**, 10 /05/2015 10 :30

<http://www.bibliomonde.com/donnee/afrique-sud-une-mosaïque-peuples-230.html>

العناصر الآسيوية **Indiens and Asiatique** : من المهاجرين إلى جنوب أفريقيا من الماليزيين والهنود والباكستانيين و تعد أكبر تجمع هندي خارج القارة الآسيوية يمثلون 03% من السكان¹،

خريطة رقم 08/ تبين توزيع الإثنيات في جنوب إفريقيا



Source : http://fr.wikipedia.org/wiki/Afrique_du_Sud

وهكذا فإن جنوب إفريقيا تتكون من عدة جماعات وأقليات عرقية ومن أصول مختلفة.

2/ التعددية اللغوية:

تبين النصوص الدستورية الخاصة بأبعاد الهوية (اللغة، الدين، الثقافة...) عن تأكيد الدستور علي التعددية اللغوية والدينية لدولة جنوب أفريقيا ، فمن ناحية نصت المادة 1/3 من الدستور الانتقالي لسنة 1993 علي أن لغات البلاد الرسمية هي الأحد عشر لغة المعبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع و أضفي الدستور عليها جميعا صفة الرسمية مساويا بينها في القوة والحجية علي المستوي الوطني ، وأكد البند الثاني من المادة 3 من الدستور علي أن الحقوق اللغوية وأوضاعها المكتسبة عند سريان الدستور لن تمس ، وتوافرت النصوص الواردة في بنود المادة الثالثة من الدستور الانتقالي علي تأكيد التزام المؤسسات

¹ ان الإحصائيات المقدمة عن نسبة تركز الأقليات هي لسنة 1994

محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، ص112 الإطلاع عليه في

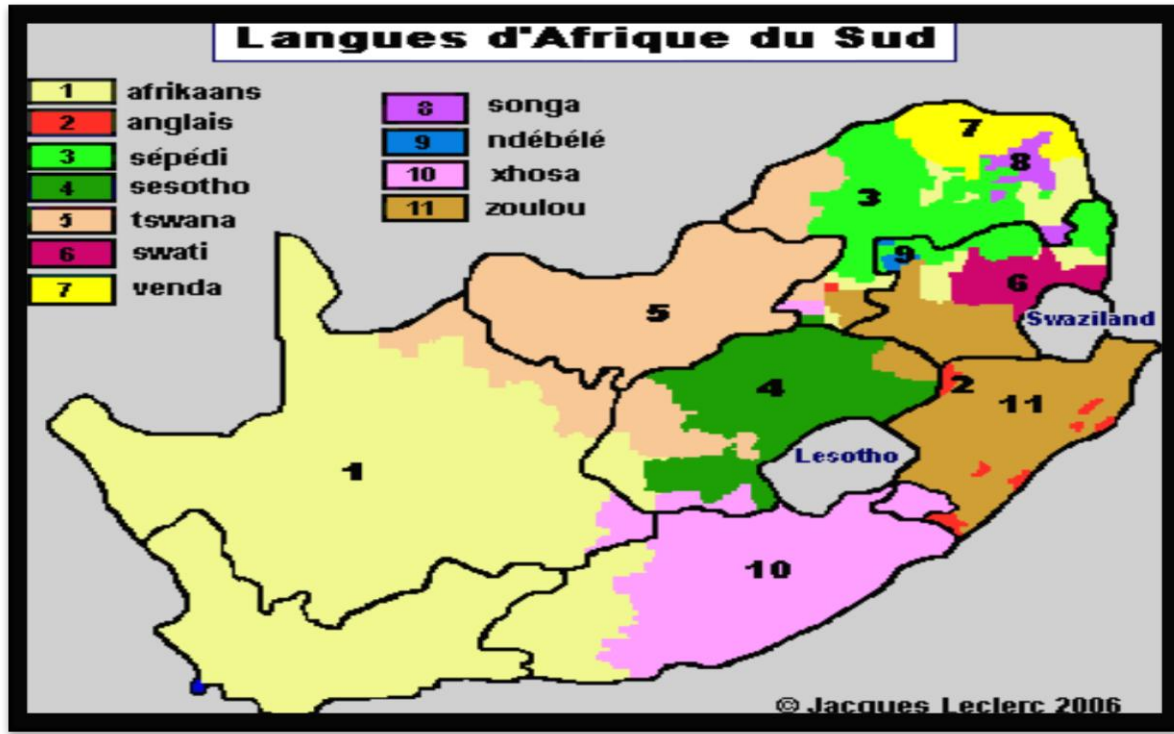
21:00 2015/05/07

<http://dspace.univ-ouargla.dz:8080/jspui/handle/123456789/7061>

الفصل الثالث: إحصائيات التعددية اللغوية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب أفريقيا

الرسمية في الدولة بقواعد عدم التمييز بين اللغات أو المساس بأي من اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور ، وحظر أي مساعي لفرض هيمنة لغة جماعة بعينها علي غيرها من الجماعات ، بل ودعي الدستور إلي دعم استخدام اللغات الأخرى غير الرسمية - المتحدث بها في جنوب أفريقيا في المناسبات الملائمة¹.

خريطة رقم 09/ تبين تركز اللغات في دولة جنوب إفريقيا



Source : Afrique de sud, voir sur site: voir 06/05/2015- 22:00

<http://www.axl.cefanelaval.ca/afrique/afriquesud-1demo.htm>

إذ تعتبر هذه اللغات الموجودة في الخريطة هي اللغات الإحدى عشر المعتمدة رسميا لدى الدولة والجدول التالي يبين نسبة استخدام هذه اللغات بالنسبة للمقاطعات التسع :

¹ محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، المرجع السابق، ص 113-

الجدول رقم 03/ يبين وضعية اللغات في جنوب إفريقيا وتمركزها حسب المقاطعات

province	Langue majoritaire/importante	Première langue minoritaire	Seconde langue minoritaire
Cap–Oriental	xhosa (83 %)	afrikaans (9 %)	–
État libre	sesotho (64 %)	afrikaans (12 %)	–
Gauteng	zoulou (21 %)	afrikaans (14 %)	sesotho (13 %)
Kwazulu–Natal	zoulou (81 %)	anglais (13 %)	–
Limpopo	sepedi (52 %)	songa (22 %)	venda (16 %)
Mpumalanga	swati (31 %)	zoulou (26 %)	ndébélé (12 %)
Cap–Nord	afrikaans (68 %)	tswana (21 %)	–
Nord–Ouest	tswana (65 %)	afrikaans (7 %)	–
Cap–Occidental	afrikaans (55 %)	anglais (19 %)	xhosa (23 %)

Source : Afrique de sud, voir sur site: voir 06/05/2015– 22:00

<http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/afriquesud-1demo.htm>

حيث تعد كل مقاطعة من المقاطعات ذات لغة رسمية إضافة الى اللغات التي يمكن أن تتعايش معها أو التي تنافسها في درجة الأهمية

3/ التعددية الدينية:

إن جنوب إفريقيا دولة علمانية تعترف بحرية المعتقد لجميع المواطنين، إلا أن الأغلبية السكان يعتنقون الدين المسيحي (غالبية نوي المذهب البروتستانتية إضافة الى الكاثوليكية و مذاهب مسيحية أخرى) وهناك أقلية مسلمة وأخرى هندوسية وعدد قليل من اليهود ومن أتباع الديانات الإفريقية التقليدية¹. نصت المادة 13 من الدستور الانتقالي على أن المعتقدات مكفولة للأفراد ، وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على ألا تؤدي تلك الممارسات للمساس بالمساواة، وان تكون متاحة للجميع ، وأكدت المادة 3/14 على أنه ليس هناك ما يمنع من صدور تشريعات تعترف بنظم وقوانين الأحوال الشخصية والعائلية التي تتبناها جماعة دينية ما وأكد الدستور على إمكانية إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة أو اللغة أو الدين، على ألا ينتج عن ذلك أي تمييز على أساس عرقي.

¹ محمد الصادق إسماعيل، المرجع السابق ص12

ثالثاً/ إدارة التعددية الإثنية:

لقد عمدت جنوب إفريقيا الى النظام الفدرالي للمشاركة و اقتسام السلطة بحيث كل مقاطعة تتمتع ببرلمان ورئيس وزراء و تتميز ببرلمان وطني ومجلس وطني للمقاطعات وقد قسمت الدولة الى تسع مقاطعات تتضمن كل مقاطعة مجموعة من الأقليات والجماعات الإثنية وقد كونت دويلات بشكل فدرالي حيث تعترف بالغات الإحدى عشر الموجودة في إفريقيا ك لغات رسمية للدولة وللمقاطعات و حتى أن من مؤشرات الديمقراطية الفصل بين السلطات حيث نجد جنوب إفريقيا عمدت الى عدم التمرکز حتى بالنسبة للسلطاتها الثلاث فن جدها تتمتع بثلاث عواصم على خلاف جميع دول العالم وحتى عواصمها الإقتصادية متعددة.

الخريطة رقم 10/ تبين المقاطعات وتمركز العواصم الثلاث لجنوب إفريقيا:



Source : http://www.bdb.co.za/kimberley/images/sa_kimberley_map.gif

1. فنجد بريتوريا **Pretoria** العاصمة الإدارية للبلاد حيث تتواجد رئاسة الجمهورية و الوزارات

والسفارات تتمركز في مقاطعة جاوتنغ Gauteng

2. مدينة كيب تاون **Cape Town** العاصمة التشريعية للبلاد حيث يتواجد البرلمان بشقيه" المجلس

الوطني للمقاطعات" والجمعية الوطنية وتوجد بمقاطعة الرأس الغربية Western Cape،

3. بلومفونتين **Bloemfontein** العاصمة القضائية للبلاد مقر المحكمة العليا للاستئناف وتقع

بمقاطعة فري ستايت Free State

المطلب الثالث/ تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا:

التطورات السياسية في جنوب إفريقيا قبل 1989:

بعد انتهاء سياسة التمييز العنصري منذ سنة 1948 الى سنة 1990 حيث تم إصدار قوانين مرسخة لسياسة الأبارتيد والتي كانت قائمة على اساس اختلاف الجماعات المكونة للدولة (البيض، الهنود، السود)، ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وبالتالي من حق كل جماعة تطوير نفسها ذاتيا دون التواصل مع الجماعات الأخرى والاحتفاظ بالفواصل بين الأجناس المختلفة، ومن بين هذه السياسات انشاء كيانات سياسية ممثلة للعرقيات و هي ما أصطلح على تسميتها بسياسة البانتوستانات، التي كانت تتمتع باستقلال صوري، و في محاولات الجماعة البيضاء توحيد صفوفها و لمواجهة التزايد الديمغرافي والنقل المتزايد للسود جعل الأقلية البيضاء تتحالف مع الجماعات الإثنية الأخرى (الملونين، والهنود) بحث منحت هذه الأخيرة حق التمثيل والمشاركة مع البيض في صنع السياسات الخاصة بهم منذ دستور 1983¹، وقد اعلن السود رفضهم لهذا الدستور الذي لم يعترف بحقوقهم و طالبوا بوجوب اجراء اصلاحات جذرية في النظام السياسي تضمن لهم حقوقهم السياسية والاجتماعية و إلغاء سياسة التمييز العنصري².

وقد لعب العامل الخارجي في هذه الفترة دورا كبيرا في دعم عملية التحول السياسي وإنهاء سياسة التمييز العنصري و ذلك بعد فرض عقوبات على جنوب إفريقيا و بالتحديد ضد النظام السياسي الحاكم آنذاك مما جعله يعيش عزلة دولية ومهددا بكارثة اقتصادية كبيرة من انسحاب الشركات الإستثمارية و سحب رؤوس الأموال خوفا على مصالحها نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي وارتفاع درجات العنف في البلاد.

إضافة الى التحولات الدولية الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة مما جعل لغة الخطاب تدعو المجتمع الدولي الى تبني نظام ديمقراطي وأصبح بهذا محل إهتمام عالمي والمطالبة بالحق في الحكم الديمقراطي لكل الشعوب³.

فكل هذه الأسباب سألقة الذكر أدت الى اقتناع نظام التمييز العنصري بأنه عليه قيادة عملية التغيير بنفسه من أجل البقاء داخل العملية السياسية للبلاد.

¹ محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، المرجع السابق، ص 104

²، ص 76

³المرجع السابق، ص 76

مراحل التحول الديمقراطي:

المرحلة الأولى/ مرحلة الإنتقال الديمقراطي من 1989 الى غاية 1994:

تؤرخ الدراسات أن منتصف الثمانينيات من القرن العشرين هي الإرهاصات الأولى للتحول الديمقراطي حيث شهدت هذه المرحلة وتحت ضغط داخلي، أقدم نظام الفصل العنصري علي طرح عدة مبادرات جوهرها قبول الحزب الوطني بضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض يقوم علي أساس "أمة واحدة" داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة ، الأمر الذي يعني في جانب منه تخلي النظام عن المفهوم العنصري كمحدد دستوري للبلاد ، وإن ظل متمسكاً بضرورة مراعاة حقوق الجماعات والاقليات في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.

بحيث في عام 1987 وفي ذروة حالة الطوارئ المعلنة في البلاد عقدت جلسة مباحثات بين نيلسون مانديلا* - زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي** والمسجون آنذاك - ووزير العدل في حكومة جنوب أفريقيا بمنزل الوزير في كيب تاون ، وتكررت هذه اللقاءات بين الطرفين طوال حقبة الثمانينات واستهدفت بالأساس إقناع المؤتمر الوطني الأفريقي بالتخلي عن بعض مبادئه الأساسية لاسيما فيما يتصل بالكفاح المسلح، وتحالفه مع الحزب الشيوعي والمقاطعة الدولية، والتعبئة والإثارة الجماهيرية . باعتبار ذلك شرط مسبق للإفراج عن نلسون مانديلا والدخول في مفاوضات معه . إلا أن هذه المطالب قوبلت بالرفض من جانب مانديلا وفي خطاب سري له أرسله إلي حكومة بوتوا في مارس 1989 أوضح نلسون مانديلا ، رؤيته لحل الصراع في جنوب أفريقيا، وركز مانديلا علي أهمية عدم الانطلاق من أي شروط مسبقة من الجانبين فيما يتصل بإجراء المفاوضات، وطالب أن يتناول الطرفان قضيتين أساسيتين هما حكم الأغلبية في إطار دولة موحدة ، وموقف البيض من ذلك المطلب والضمانات اللازمة لطمأنتهم بأن حكم الأغلبية

* ولد نيلسون مانديلا، في 18 جوان 1918، في ترانسكي بجنوب أفريقيا ينتمي لقبيلة xhosa، وقد ناضل وقاوم سياسة التمييز العنصري في خمسينيات وستينيات القرن الماضي وفي 1964 حكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التخريب وبعد 27 عاما من السجن، أفرج عنه في 11 فبراير 1990، و كان من أكبر المفاوضين لفترة التحول السياسي في جنوب أفريقيا بقيادته لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

** المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) African National Congress: تأسس في 1912 لتحسين الأوضاع السياسية و الاجتماعية للسود حيث استمر للعمل السلمي و نبذ العنف و لكن بعد 1948 من العمل الإصلاحي الى العمل الثوري قد تزعمه نيلسون مانديلا وقد تم حظر نشاطه فلجأ الى العمل السري بعد 1960 و اعتمد على الكفاح المسلح الذي أصبح نقطة تقاوض فيما بعد.

ومرت المنظمة بعدة مراحل للتطور حيث من 1912-1948 كانت إصلاحية ومن 1948-1960 أصبحت راديكالية وثورية و من 1960 الى أوائل التسعينات كان هدفها الإطاحة التامة بنظام جنوب إفريقيا. أنظر أكثر الى غراهام إيفانز وجيفري نوبينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص ص 29

لن يعني بحال سيطرة السود عليهم . واقترح مانديلا أن يتم ذلك عبر مرحلتين أساسيتين الأولى تهيئة المناخ للمفاوضات من خلال اتفاق الطرفين علي شروطها ، والثانية المفاوضات الفعلية للوصول إلي تسوية للصراع¹.

وقد مثلت تلك المباحثات غير الرسمية بين الجانبين أداه أساسية وهامة في إطار عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا ، لما أتاحتها من فرصة لكل طرف للتعرف علي إمكانيات وخيارات التفاوض مع الطرف الآخر ، بعيداً عن ضغوط الجماهير وأعينها ، واحتمالات فشل المباحثات.

وبعد انتخاب ديكليرك رئيساً للدولة في سبتمبر 1989 خلفاً لـ بيك بوتوا، حيث عمد الى كسر حالة الجمود السياسي في البلاد آخذاً في الاعتبار دعوة مانديلا للمفاوضات ؛حيث أتخذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلي تمهيد السبيل للمفاوضات منها السعي إلى السيطرة علي الأجهزة الأمنية وممارساتها القمعية ضد السود ، والسماح بالمظاهرات السياسية السلمية ، وإلغاء بعض القوانين العنصرية ، علاوة علي إجراء بعض التغييرات الوزارية اتجهت في معظمها نحو تصعيد القيادات الإصلاحية في الحزب الوطني الحاكم، وصاحب ذلك أيضاً الإفراج عن قيادات حزب المؤتمر ورفع الحظر المفروض علي الحركات والتنظيمات الوطنية للسود وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي ومؤتمر الوحدة الأفريقية، كما ألغيت حالة الطوارئ في البلاد (باستثناء إقليم ناتال) في جوان 1990. وأعلن ديكليرك أن هذه الإجراءات تهدف لتعبيد الطريق أمام المفاوضات من أجل إقامة نظام سياسي جديد يقوم علي المساواة بين المواطنين.

ويمكن القول أن تلك الإجراءات مثلت استجابة مباشرة لشروط المؤتمر الوطني الأفريقي التي وضعها للدخول في مفاوضات حول مستقبل البلاد.

2/ مرحلة المباحثات الثنائية وبناء الثقة:

تمثل هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة وتتقاطع معها زمنياً ، حيث عقدت لقاءات ومباحثات ثنائية بين ممثلي حكومة جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي استهدفت في مجملها الاتفاق علي إجراءات معالجة بعض القضايا المبدئية، وتمثلت أهمها في الإفراج عن المعتقلين السياسيين واللاجئين في دول الجوار والخارج وعودتهم إلي البلاد الأمر الذي كان مثار خلاف بين الحكومة والمؤتمر الوطني سواء فيما يتعلق بإعادة المعتقلين واللاجئين أو في مستقبلهم كمواطنين في البلاد وتكاليف عودتهم من الخارج.

¹ محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا وتجربة التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا، المرجع السابق، ص 108

وقد شهدت هذه المرحلة مجموعة من التحديات والانتكاسات ، تمثلت في الانشقاقات التي حدثت داخل كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي وتصاعد حدة العنف في البلاد بفعل التيارات اليمينية المعارضة لمسار التحول في جمهورية جنوب أفريقيا وفي مقدمتها قوى الافريكناز المتطرفة وكذا حركة انكاثا المعبرة عن قطاعات عريضة من الزولو¹ فضلاً عن بعض قيادات البانتوستانات احتجاجاً علي عمليات العنف في ماي 1991*، والقاسم المشترك بين هؤلاء هو مساس التحول السياسي بمصالحهم ومراكزهم في البلاد علي نحو سلبي. وقد أدى هذا الى انسحاب المؤتمر الوطني من المفاوضات إلا أنه سرعان ما عادت المفاوضات من جديد بعد الإجراءات التي اتخذتها حكومة ديكليرك في مواجهة المتورطين في أعمال العنف من أعضاء الحكومة والتي تضمنت إقالة وزير الدفاع والشرطة من منصبيهما علي نحو هياً المناخ للعودة من جديد إلي مائدة المفاوضات، وإن لم يسفر ذلك عن جديد بفعل استمرار الخلاف بين الطرفين حول بعض القضايا، ومن ذلك الخلاف حول دمج قوات المؤتمر الوطني وحركات التحرير في جيش جنوب أفريقيا ، وتسليم تلك القوات أسلحتها للحكومة انطلاقاً من عدم منطقية استمرار وضع هذه القوات في ظل تحول منظماتها إلى أحزاب سياسية مسؤولة ، الأمر الذي لم يتقبله المؤتمر الوطني الأفريقي تحسباً لفشل المفاوضات وتدهور مركزه التفاوضي².

والواقع أن مرحلة المباحثات الثنائية قد ولدت بآثارها سالفة البيان قوة دفع وضغط في ذات الوقت علي كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي للاستمرار في عملية التفاوض من اجل إنهاء الصراع السياسي في جنوب أفريقيا من خلال التوصل إلي صيغة ملائمة لحكم الأغلبية تضمن مصالح الأقلية البيضاء وهي الصيغة التي بات البحث عنها هو القاسم المشترك بين القوي السياسية في جنوب أفريقيا على اختلاف تصور كل طرف لمقتضيات تحقيق تلك الصيغة علي نحو ما سيأتي.

3/ مرحلة التفاوض علي آليات المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة رسمياً بمفاوضات " كوديسا " الأولى في ديسمبر 1991. وقد شهدت هذه المفاوضات التي شارك فيها 19 حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية والأصول الاجتماعية في جنوب أفريقيا ، خلافات حادة بشأن الآليات الواجب اتباعها خلال المرحلة الانتقالية بل وحول سبل الوصول إلى تلك المرحلة الانتقالية أي حول الإجراءات اللازمة لضمان بلوغ هذه المرحلة الانتقالية.

¹ مها عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 80

*اشتهرت بفضيحة انكاثا حيث تكشف فيها ابعاد تواطؤ قوى الأمن العنصري مع حركة أنكاثا و دعمها في مواجهة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

² محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا وتجربة التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا، المرجع السابق، ص110

ورغم تعدد القوي والرؤى السياسية بشأن الآليات إلا أن رؤية كل من الحزب الوطني الحاكم من ناحية في مواجهة رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي من الناحية الأخرى كان لهما الأثر البالغ في صياغة آليات ومؤسسات المرحلة الانتقالية ، دون تهميش رؤى وتصورات الجماعات والقوي السياسية الأخرى اليمينية (الافريكاز من اليمين الأبيض - وحزب الحرية انكاثا) واليسارية كالحزب الشيوعي وجماعات الوعي الأسود، التي مثلت الأطر الحدية لرؤى كل من الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.

أدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه عبر تفاهم مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي في فبراير 1993، بشأن الملامح الأساسية لدستور البلاد إلي سرعة التوصل إلي صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة الأحزاب. وقد تمثلت أهم الملامح دستور 1993 فيما يلي¹:

نصت المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد في الجدول الرابع من دستور 1993، على ضرورة أن يتضمن دستور أفريقيا الدائم النص علي إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة ، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس.

ونصت المادة الثالثة علي أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية وذهبت المادة السادسة إلي أهمية أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث في البلاد مع وجود رقابة وتوازن يضمن تحقيق المساواة والتجاوب والانفتاح بينها.

وأكدت المادة الثامنة علي ضرورة أن يكون هناك حكم نيابي قائم علي تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم ، والتمثيل النسبي.

المرحلة الثانية/ مرحلة التحول الديمقراطي 1994 الى غاية 1999

في 26 أبريل 1994 نُظِّمَت انتخابات ديمقراطية متعددة الأعراق ولأول مرة في تاريخ البلاد، و قد شارك فيها السود لأول مرة بعد أن كانوا محرومين من المشاركة السياسية، وقد فاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي وانتُخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا²

تم تنصيب الحكومة الانتقالية الجديدة بزعامة المؤتمر الوطني الأفريقي اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية .

¹المرجع السابق ص ص 111-115

² عبد العزيز النوبضي، إشكالية العدالة الإنتقالية: تجربة المغرب و جنوب إفريقيا، 14/02/2013 10:45 تاريخ

الاطلاع 15:30- 2015/05/08

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.htm>

وفي هذا السبيل يمكن القول أن المؤتمر الوطني الذي تصد لقيادة هذه المرحلة قد استخدم عدة أدوات وأساليب لتحقيق ذلك هدفت في مجملها إلى توسيع قاعدة التأييد للنظام الجديد ونشر ثقافة التسامح وتحييد قوي العنف واحتوائها أو السيطرة عليها .

وهي الأهداف التي شكلت محور أداء الحكومة الانتقالية خلال الفترة من 1994 حتى انتخابات 1999، حيث كان من أهم الملفات المطروحة للدراسة هو قضية المصالحة الوطنية ، وقد صادق برلمان جنوب إفريقيا منتصف 1995 على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة، وقد عيّن الرئيس نلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة والبالغ عددهم 17 عضواً في ديسمبر 1995 وأختير القس ديزموند توتو رئيساً لها. وقد بدأت أعمالها في أبريل سنة 1996 وأنهت أشغالها بتقديم تقريرها في أكتوبر 1998¹.

المرحلة الثالثة/ مرحلة الترسيع الديمقراطي من 1999 الى 2015 :

ان نجاح عملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا وانتقال التجربة من مرحلة التحول الى مرحلة الترسيع والتدعيم منذ سنة 1999 نهاية العهدة الرئاسية لنلسون مانديلا حيث طلب منه الشعب إعادة الترشح وإعادة انتخابه إلا أنه رفض هذا المطلب و قدم بديلا له و هو **ثامو مبيكي*** الذي فاز بالانتخابات التي أجريت في 02 جوان 1999 وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية قد عكست مدى نضج: التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، إلا أن الرئيس "مبيكي" واجه عدة تحديات، والتي تتمثل في تحقيق طموحات وآمال الأغلبية السوداء من حيث التعليم والصحة والسكن بالإضافة الى مسألة إعادة توزيع الثروة وخفض معدلات الجريمة والعنف السياسي وخفض نسبة البطالة، إلى جانب ذلك محاولة استقطاب وتطوير حزب حرية إنكاثا بزعامة "مانجستو بوتيليزي". وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي في إقليم كوازولونatal، الذي يسعى الى الانفصال وإقامة مملكة للزولو في الإقليم وكان علي مبيكي إزالة بقايا آثار فترة التمييز العنصري، والموازنة بين تأمين مخاوف الأقلية البيضاء- التي تخشى أن تؤدي عملية إعادة توزيع الثروة الى تقليص نفوذها وسيطرتها على المقدرات الاقتصادية- وتحقيق مطالب وطموحات الأغلبية السوداء والتي تسعى خلال المرحلة القادمة الى جني ثمار كفاحها وإعادة توزيع الثروة على أساس من العدل والمساواة.

¹ محمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص 43

* **ثامو مبيكي**: ولد في إيدوتوي في قطر ترانسكاي بجنوب أفريقيا ومن أصل غسوسا .رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الحادي عشر منذ 14 جانفي 1999 إلى 21 سبتمبر 2008.

الفصل الثالث: إسهامات التعددية الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب أفريقيا

وقد ركز في فترة حكمة على تعزيز المصالحة وبناء مؤسسات الدولة وانهاش الاقتصاد ومعالجة المشاكل الداخلية وتعزيز المكانة القارية والدولية لجنوب أفريقيا.

من مزايا نجاح عملية التحول الديمقراطي جنوب أفريقيا هو ذلك الحراك و التنافس الكبير بين الأحزاب السياسية الذى يستفيد منه الشعب ، بمعنى أن يحاول كل حزب رفع سقف طموحاته التى يتطلع لتحقيقها للجماهير، ومنها أن الحزب الحاكم وحكومته كشفت عن 80% من قضايا الفساد التى تم التحقيق بها وهو ما يؤكد على نزاهة الحزب الحاكم، الأمر الذى دفع أحزاب المعارضة الى مناقشة الحزب الحاكم فى كشف قضايا الفساد أي ترسيخ مبدأ التعددية السياسية و التنافس السلمي بين الأحزاب¹.

وعلى أية حال فإن الولاية الثانية للرئيس مبيكى وحكومته كان من مهامها الأساسية مواجهة هذه التحديات بإتباع أساليب ديمقراطية جديدة واستكمال عملية المصالحة بين الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء من ناحية، وإصلاح الخلل الاقتصادى والاجتماعى وبناء المؤسسات الديمقراطية من ناحية أخرى².

دعا الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا المؤتمر الوطنى الأفريقى الرئيس إلى الاستقالة وذلك بسبب اتهامه بالتدخل في عمل القضاء أثناء محاكمة نائبه الأسبق جاكوب زوما بتهم فساد، وقد وافق إيمبيكي على الاستقالة في 20 سبتمبر 2008³.

وتم ترسيخ الديمقراطية من خلال العمليات الانتخابية المقبلة حيث فاز جاكوب زوما بها لعهدتين متتاليتين وقد وعد بإنهاء الفقر من المجتمع جنوب إفريقيا ومكافحة الفساد وتدعيم المصالحة ونبذ العنصرية التى أصبحت تتجلى بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وخاصة ضد المهاجرين وتساعد أعمال العنف التى يمكن أن تعصف بسنوات من الديمقراطية التى تحققت بعد معاناة كبيرة من التمييز العنصري.

يمكن القول بأن جنوب إفريقيا استطاعت تعزيز مركزها في الديمقراطي من خلال العمليات الانتخابية التى تميزت بالنزاهة و الشفافية فضلا على التداول السلمي على السلطة ودعم المشاركة السياسية

¹ أحمد السيد تركي، جنوب إفريقيا: خطوة نحو الديمقراطية، مجلة الديمقراطية 2004/06/01 تاريخ الإطلاع

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794459&eid=4614>

15:00 – 2015/05/10

² المرجع السابق،

³ Afrique de sud ,dossier pays, larousse encyclopedie,op cite.

المبحث الثالث/ المقارنة بين نيجيريا و جنوب إفريقيا:

المطلب الأول/ من حيث التعددية الإثنية:

إن التعدد والتنوع والإختلاف هو ظاهرة واقعية و سنة من سنن الله الكونية بحيث تعرف مختلف الدول في العالم هذه الظاهرة في صور متعددة، إثنية، ثقافية، دينية، لغوية، إقتصادية... منذ خلق الله الإنسانية إلا أنها أخذت أبعادا جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت منذ مطلع التسعينات، و تعد التعددية الإثنية الأكثر أهمية بسبب مانجم عنها من نزاعات خاصة في القارة الإفريقية بحيث هذه الأخيرة التي تحوي حوالي 2200 إثنية متباينة، و بناءا على السياسات الإستعمارية المنتهجة أدت إلى خلق عداء داخلي بين هذه الجماعات من خلال التوزيع غير العادل للثروة وإضافة الى السلطة السياسية التي جعلها محل نزاع دائم بعد استقلال الدول الإفريقية.

وتعد نيجيريا و جنوب افريقيا من الدول الإفريقية التي تزخر بالتعددية الإثنية وتركيبية إجتماعية متنوعة ولأن التعددية الإثنية هي سمة تميز جميع المجتمعات في العالم إلا أنها في القارة الإفريقية أصبحت نقمة على دولها وأنظمتها السياسية فكلا الدولتين تحوي على جماعات إثنية متعددة،

أولا/ نيجيريا

التعددية الإثنية: تحوي على أقل تقدير 250 جماعة إثنية و تعرف نزاعا بين الجماعات الكبرى الثلاث وهي الهوسا- الفولاني واليوروبا والإيبو كونها جماعات كبيرة ذات نفوذ كبير تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة إضافة الى إضفاء البعد الديني في النزاع بين المسلمين و المسيحيين خاصة في السنوات القليلة الماضية اين يبحث كل منهما على فرض دينه ليكون دين الدولة أو على الأقل تطبيق الدين بالنسبة للمقاطعة التي ينتمي اليها و منذ استقلال نيجيريا عمدت الى اعتماد الفدرالية لإدارة التعددية الإثنية من خلال تقسيم نيجيريا الى 36 مقاطعة مقسمة على ستة أقاليم أساسية وهذا التقسيم على أساس إثني وديني.

ومما يرسخ الانقسامات بين تلك الجماعات ويؤدي إلى التنزع وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية، بحيث تمكنت كل جماعة من تحقيق قدر من الاندماج الإثني داخل كل إقليم، وجعلها تصنف نفسها باعتبارها "جماعة" في مواجهة الجماعات الأخرى. وقد أوجد ذلك حالة من الصراع بين تلك الأقاليم انعكس على خطاب القيادات السياسية.

نزاعات داخل الجماعات الإثنية:

وعلى المستوى الإقليمي هناك اضطرابات تأتي من داخل الجماعات الإثنية العرقية المنضوية تحت لواء الإقليم، فرغم تمكن تلك الجماعات من إيجاد صيغة توافقية بين الهوية الخاصة والهوية الإقليمية العامة، ومن التفاهم حول بعض الأسس والعمل على التشديد على ضرورات الاندماج واعتماد نظام تربوي موحد، فإنها لم تتمكن من احتواء أزماتها كليا لأنها تعاني بين فترة وأخرى من أزمات داخلية بسبب تدخلات من الخارج، وبسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز القوة والجاه والثراء، وبسبب عدم الإقرار بالتنوع الموجود في أحيان أخرى.

كما أن النزاع في نيجيريا إذا أخذ بعدا دينيا بين المسلمين والمسيحيين يصبح مسلحا و أكثر دموية بين أقليات مسيحية و أقليات مسلمة خاصة إذا كانت تتشارك في إقليم واحد أو تنضوي تحت لواء جماعة كبرى مهيمنة وعلى هذا الأساس تم اعتماد مشروع قانون يقضي بتقسيم الدولة إلى ست مناطق جيوسياسية قبلية، يكون الترشح وتولي المناصب الرئاسية والوزارية في الدولة على أساسها.

إدارة التعددية الإثنية

انبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي إقليمي قبلي عمل بدوره على تعزيز هذا الاتجاه الذي يؤكد أن الفدرالية تقوم على أساس التعايش لا على أساس الانصهار أو الاندماج، الشيء الذي ترك تأثيرات سلبية على واقع المجتمع النيجيري ككل، وهو ما يفسر الكثير من حالات الاضطراب والاشتباك بين قبائل الهوسا/اليوروبا عام 1992 إثر إلغاء الرئيس بابانجيديا الشمالي لنتائج الانتخابات الرئاسية التي ترجح فوز رجل أعمال يوروباي مسلم هو مسعود أبيولا، وقد جاء ترشيح أوباسانجو من قبل الشماليين لانتخابات الرئاسة عام 1999 استرضاء لرأي عام أبناء قبيلة اليوروبا¹.

ثانيا/ جنوب إفريقيا:

التعددية الإثنية:

أما جنوب إفريقيا ليست بهذا العدد الهائل من الجماعات الإثنية مقارنة بنيجيريا حوالي أربع جماعات إثنية معروفة تعتبر متساوية في الأهمية و هي جماعة السود من وهم الأفريقيون، وهم الأغلبية من البانتو، التي يندرج ضمنها أقليات مختلفة إلا أنهم يشكلو السكان الأصليين.

¹ الأخضر بن عبد الباقي محمد، المرجع السابق.

والثانية الأفريكانرز Afrikaners: وهي الأقلية البيضاء من سكان جنوب أفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلى جنوب أفريقيا أثناء احتلال هذه المنطقة و نتجت جماعة ثالثة سميت بالملونين و هم مزيج من الأوروبيين الذين تزاجو مع الأقليات الأخرى و الجماعة الرابعة تمثلت في المهاجرين الآسيويين فجنوب إفريقيا تتكون تعددية إثنية ذات أصول عرقية مختلفة ومن المهاجرين الذين أصبحو مع الزمن من السكان الأصليين، و هذه التعددية يمكن اختصارها في جماعتين هم السود و البيض.

و نجد أن التعددية اللغوية أكثر من التقسيم الإثني أي حوالي 11 لغة معترف بها في دستور الدولة لكنها لم تكن محل نزاع بين الجماعات الإثنية، كما أن الدين لا يلعب دورا في تحريك النزاع لأن الدولة تساوي بين جميع الأديان ولا تحابي دين على آخر رغم أن الجماعات الإثنية في غالبيتها تدين بدين واحد هو المسيحية.

النزاعات الإثنية بين الجماعات:

يمكن العودة الى سنة 1948 حين تم تطبيق سياسة الفصل العنصري أو التمييز العرقي من خلال وضع تشريعات وسياسات تحد من تنقلات السود وتخصص لهم مناطق خاصة للسكن، نظم تعليمية مختلفة، توظيفهم في مناصب خاصة بهم، بحيث لا يحدث اختلاط بين البيض و السود حتى في الشوارع و الأماكن العامة، مما جعل رد فعل الجماعة السوداء تنثور على هذه القوانين واندلع كفاحا مسلحا و نزاعات مختلفة عبر مختلف المراحل منذ 1948 الى غاية 1994 فيمكن اعتبار أن النزاع الإثني في جنوب إفريقيا هو أقرب لحرب تحرر واستقلال جماعة إثنية(خاضعة) من الأقلية الإثنية (المهيمنة)

إدارة التعددية الإثنية:

اعتمدت جنوب أفريقيا على غرار نيجيريا وكثير من الدول الإفريقية، على النظام الفدرالي قبل التحول الديمقراطي من خلال نظام البانتوستانات الذي يمنح لكيانات عرقية استقلالا صوريا وبعد التحول الديمقراطي اعتمدت الفدرالية من خلال تقسيم فدرالي الى تسع مقاطعات تتمتع كل مقاطعة ببرلمان تشريعي وجهاز تنفيذي برئيس وزراء منتخب من البرلمان وكذلك نجد بأن كل مقاطعة تضم الجماعات الإثنية المختلفة لخلق هوية مشتركة وموحدة، ولكل مقاطعة لغة رسمية اضافة الى اللغات الأخرى المستخدمة في إقليم المقاطعة.¹

¹ أنظر الى الجدول في الصفحة رقم 89

تقديم

فكلا الدولتان تميزتا بالتعددية الإثنية بأنماطها المختلفة وإن كان نمطا بارزا بالنسبة لدولة فهو غير بارز في الدولة الأخرى فنجد مثلا التعددية اللغوية مشتركة بينهما لكن التعددية الدينية و الإقليمية و إن كانت بارزة في نيجيريا وبأكثر حدة فإنها غير بارزة في جنوب إفريقيا فلا تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية أما التعددية العرقية فكانت أكثر حدة في جنوب إفريقيا مقارنة بنيجيريا.

كما أن النزاع في نيجيريا متعدد الأوجه والأبعاد ويصنف من النزاعات الطويلة والمستعصية الحل رغم كل السياسات التي تبنتها الدولة النيجيرية لإحتواء النزاع إلا أنه يشهد فترات تصعيد وفترات تهدئة دون الوصول لحل نهائي له، أما النزاع في جنوب إفريقيا فقد كان عرقيا وفصلا عنصريا على أساس عرقي و بمجرد تقديم تنازلات من الجانبين المتنازعين تم الوصول لحل النزاع و القضاء عليه.

إن كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا إعتمدت على النظام الفدرالي فقد حقق نقلة نوعية في مسار التحول الديمقراطي بالنسبة لجنوب إفريقيا والمساعدة على تحقيق الوحدة في إطار دولة موحدة من خلال تقسيم المقاطعات، لكن في نيجيريا ساعد النظام الفدرالي لتنمية الوعي الإثني والولاء الهوياتي على الولاء الوطني في إطار الجماعات الإثنية الكبرى التي تروج لثقافتها على حساب الثقافات الأخرى فرض لغاتها على اللغات الأخرى مما يؤدي لنزاعات إثنية بين الأقاليم وأحيانا داخل كل إقليم هناك نزاعات بين الجماعات التحتية. فنيجيريا من خلال تقسيمها للمقاطعات والأقاليم على أساس أنه لكل جماعة إقليم أو أكثر و لكل إقليم ولايات تأخذ طابع وثقافة الجماعة المهيمنة.

المطلب الثاني/ من حيث التحول الديمقراطي:

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة انسأقت جميع الدول الإفريقية وراء موجة التحول الديمقراطي، و كانت مرحلة التسعينات مرحلة التحولات السياسية نحو الديمقراطية لدرجة اصطلاح على تسميتها بربيع الديمقراطية في إفريقيا وقد إختلفت الطرق والأنماط وطبيعة التحولات ولكن الإتجاه والهدف هو " الديمقراطية" وقد ساءرت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا الحدث العالمي وانخرطت في موجة التحول الديمقراطي فقد كان من أحد الأسباب التي دفعت بالتحول الديمقراطي في الدولتين هو العامل الخارجي بحيث كان كانت نيجيريا محل انتقاد الدول الغربية لعدم قيامها بالتحول الديمقراطي بعد استحواذ بابانجيذا على الحكم و قيامه بإلغاء الإنتخابات التي جرت في 1993 وجنوب افريقيا التي كانت تعاني من عزلة دولية بسبب سياسة التمييز العنصري.

طبيعة ونمط التحول الديمقراطي:

لقد اختلفت الدولتان من حيث طبيعة ونمط التحول الديمقراطي فنجد أن نيجيريا كان نظامها السابق عسكريا وبالتالي كنت طبيعة التحول هي التحول من نظام حكم عسكري الى نظام حكم مدني منتخب فلم تكن نيجيريا ذات نفوذ الحزب الواحد مثل كثير من الدول الإفريقية فهي ذات تعددية حزبية فكانت عملية التداول على السلطة من خلال الانقلابات العسكرية بين القادة العسكريين، وكان نمط التحول من خلال القيام بإصلاحات يقترحها النظام السياسي حيث جميع الحكومات العسكرية التي حكمت نيجيريا تطلق وعودا بالقيام بالتغيير و التحول الديمقراطي و تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة إلا أنها في كل مرة تفشل الى أن جاء الوقت المناسب في سنة 1999.

أما جنوب افريقيا فقد تميزت بسمة خاصة جعلتها فريدة عن نماذج التحول و طبيعته الا وهو ترث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء على النمط الغربي الليبرالي، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعة الملونين والهنود بمقتضى دستور 1983، فالممارسة الديمقراطية كانت موجودة ولكنها كانت مقتصرة على فئة معينة على حساب الفئات الأخرى(السود) الأمر الذي جعل تجربة جنوب افريقيا تبدو وكأنها نموذج تصفية إستعمار، والانتقال الى ديمقراطية الأغلبية بدلا من ديمقراطية القلة¹.

¹ محمد مهدي عاشور، الديمقراطية في إفريقيا وتجربة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، المرجع السابق، ص103

مراحل التحول الديمقراطي:

لقد استطاعت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا خوض مرحلة التحول الديمقراطي رغم أن جنوب إفريقيا استطاعت الوصول لمرحلة الترسخ الديمقراطي واستكمال البناء الديمقراطي وتحقيق أعلى مستويات التنمية في ظل الإستقرار السياسي وكذلك بمساعدة الدول الغربية، أما نيجيريا حققت مكاسب التحول الديمقراطي من خلال التداول السلمي على السلطة وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحكم في فترة رئاسة أوباسنجو وقد حققت المكسب الثاني من خلال الانتخابات الأخيرة التي فاز بها بخاري والتي سمحت للحزب المعارض بالوصول الى السلطة منذ انتقال الحكم من العسكري الى المدني وهو ترسيخ مبدأ التعددية السياسية ظاهريا ومازالت فترة الرئيس الجديد المنتخب محل انتظار عما ستفسر عنه سياساته المقبلة رغم أن التحدي الذي عليه مواجهته والتصدي له هو جماعة بوكو حرام واستتباب الأمن والقضاء على النزاعات الإثنية بين الجماعات والقبائل.

فنيجيريا تجربتها الديمقراطية تشهد فترة رواج وانتعاش وفترة وتشهد خيبة وإنكاسة وبالتالي لا يمكن القول بأنها ناجحة مئة بالمئة والانتخابات 2015 الاخيرة و التي تحمل بعدين في تقييمها بعد إيجابي تمثل في فوز بوخاري ووصول حزب المعارضة الى الحكم مطيحا بالحزب الحاكم و هذا مؤشر إيجابي على نزاهة الانتخابات أما البعد السلبي فهو عودة المؤسسة العسكرية للحكم من خلال بوخاري، وطبعاً لا يمكن تقييم هذا الأخير لأنه لم يتسلم الرئاسة بعد ولم يؤدي اليمين الدستورية.

المطلب الثالث/ تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي:

لقد شهد النصف الأول من التسعينيات صخباً سياسياً واسعاً عبر أرجاء القارة الأفريقية، بدأ بتصاعد المناشدات الاحتجاجات السياسية سواء من داخل الدول الأفريقية أو خارجها للمطالبة بضرورة إحداث تحولات (سياسية واقتصادية واجتماعية) بعيداً عن النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية التي أثبتت عدم جدارتها في دعم الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية و تشجيع الولاء الوطني أو بناء الوحدة الوطنية فكان عليها الأخذ بالإصلاحات الليبرالية سواء في صورة الليبرالية السياسية بما تتضمنه من تعددية سياسية، وتبنى انتخابات تنافسية، وإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة ويهدف تطبيق نماذج جديدة وجيدة للحكم، إضافة لتبني الليبرالية الاقتصادية في صورة الرأسمالية بما يعنيه ذلك من حرية التجارة تخفيض سيطرة الدول عليها، وتشجيع القطاع الخاص (الخصخصة).

بحيث السؤال الذي يطرح نفسه لماذا التحول الديمقراطي في هذا الوقت بالذات؟ أي بطريقة أخرى لماذا التحول الديمقراطي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة؟ فالجواب سيكون إنتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانتصار الأيديولوجية الليبرالية التي أصبحت نهجا وشرطا تسلكه

الفصل الثالث: إحصائيات التعددية الإثنية و تأثيراتها على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب افريقيا

الدول الإفريقية الفاقدة للحليف الإتحاد السوفياتي والتي كانت في غالبيتها تتبع الإيديولوجية الاشتراكية قبل من خلال أنظمة (الحزب الواحد) فكانت الدول الإفريقية تعاني من مشاكل حادة سياسية واقتصادية فجعلها تلجأ للدول الغربية أو المؤسسات الاقتصادية العالمية لتقديم المساعدات وكان مقابلها هو شرط التحول الديمقراطي دون مراعات لخصوصيات هذه الدول و قد لعب هذا العامل دورا كبيرا في التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية على النمط الغربي الليبرالي من خلال العولمة.

وبدأت جل الدول الإفريقية في تطبيق هذا المشروع الكبير الذي يعد دخيلا على المجتمعات الإفريقية من خلال إلا أنه إصطدم بالواقع الإفريقي الذي يتسم بالتناقضات الاجتماعية وتركيبات إثنية متنوعة تؤدي في كثير من الأحيان الى نزاعات إثنية ينتج عنها عدم إستقرار سياسي بحيث لقد عانت الدول الإفريقية من تعاضم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلة الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات مع العالم الخارجي علي المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد.

تتسم معظم مجتمعات القارة الإفريقية بالتنوع الإثني والقبلي والذي تتقاطع معه العديد من الاعتبارات الدينية والثقافية والاقتصادية والسياسية مما يقضى بدوره إلى الصراع الاجتماعي ومن ثم غياب السلام والاستقرار وتتسم هذه الصراعات بأنها ذات طبيعة اجتماعية ممتدة وأنها بالغة التعقيد وتستعصى على استراتيجيات وأدوات تسوية الصراعات المعتادة، كما أنها تتسم بقدر كبير من الفوضى والتصادم لتأخذ شكل المواجهات العسكرية واسعة النطاق والتي تؤدي بدورها إلى تدمير البنية الأساسية وإهدار الموارد الطبيعية إلى جانب تداعياتها الإنسانية المتمثلة في قضايا اللاجئين والنازحين. ولا شك أن تلك الصراعات وما تقضى إليه من عدم استقرار هي عثرة في طريق التحول الديمقراطي في البلدان الإفريقية، خاصة في ضوء ما كشفت عنه المشاهد الانتخابية من أن عملية التصويت في الانتخابات تستند إلى معايير قبلية وإثنية بدلا من استنادها إلى أطروحات أو برامج حزبية معينة. أضاف إلى ذلك أنه إذا كانت غالبية الدول الإفريقية قد اتخذت إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز عملية التحول إلى التعددية السياسية، إلا أنه ما زالت هناك فئات وشرائح اجتماعية معينة في بعض الدول تعاني من الإستبعاد، وعدم المشاركة في العملية السياسية، مما ينعكس بشكل سلبي على عملية التحول الديمقراطي في تلك البلدان.

وقد عانت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا من نزاعات إثنية لعبت دورا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي سواء أجبأ أو سلبأ فكيف ذلك؟

نيجيريا:

لقد نجحت نيجيريا في التحول من النظام العسكري الى المدني، مما أتاح لها فرصة بدء مرحلة جديدة. يمارس خلالها المواطن النيجيري العملية السياسية بحرية كاملة، إلا أن هناك العديد من العقبات والصعوبات التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا فعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت في إطار التعددية السياسية والحزبية، إلا أن بذور الحرب الأهلية لا تزال قائمة بسبب أن تكوين الأحزاب السياسية في نيجيريا يتخذ منحى إثني أي الإلتواء القبلي مما يؤثر على نتائج الأنتخابات من خلال فوز هذا أو الآخر وخاصة الأحزاب التي تقوم على أساس ديني فالنزاع الديني الإثني يشهد تصعيدا كبيرا يؤثر على القرارات السياسية خاصة مطلب المسلمين بتطبيق الشريعة في إقليم تواجدهم الذي يقابل بالرفض و النزاع من الجماعات المسيحية الأخرى

كما أن الديمقراطية التعددية عام 1999 بعد فترة من الحكم العسكري، شهدت نيجيريا تنافساً سياسياً وتوترات اجتماعية جعلت من العمليات الإنتخابية قابلة للإنفجار، وفي كثير من الأحيان عنيفة. لقد لازمت العمليات الإنتخابية في الأعوام 1999 و 2003 و 2007 شكوك في شرعيتها، ومصاعب شديدة في وإدارة الإنتخابات، وتوترات اجتماعية نشأت عنها وأبرزت خطوط الإنقسامات السياسية والجهوية والعرقية والدينية الإيديولوجية للأحزاب. لقد كانت الظروف المهيئة للتصعيد الخطير للعنف من خلال انتخابات أبريل من عام 2007 التي شهدت منافسة حادة والتي هيأت فيها المواجهة والمكائد السياسية والإستياء الشعبي والجوانب الشاقة للعملية الانتخابية المسرح لإحتمالية نشوب نزاع انتخابي خطير وواسع النطاق¹.

فالنزاعات الإثنية تؤثر بشكل كبير على التحول الديمقراطي ويبقى هذا الأخير رهينا بين التقدم والتراجع بمدى تصعيد أو تهدئة النزاعات الإثنية التي تؤدي الى عدم الإستقرار السياسي و الإقتصادى في هذا البلد الذي عجز عن إحتواء النزاعات الإثنية وإدارة التعددية بكافة الوسائل والسبل الممكنة.

¹ تيموثي سيسك، الأنتخابات و منع نشوب النزاعات، مكتب السياسات الإنمائية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

2015/05/10 ساعة 13:00

<http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/undp-cpr-elections-conflict-prevent-arabic-2009.pdf>

وتساعد النزاعات الإثنية قد ينسف بالتحول الديمقراطي من خلال إمكانية عودة المؤسسة العسكرية لإدارة التعددية الإثنية ومواجهة النزاعات المسلحة.

جنوب إفريقيا:

لقد عانى هذا البلد من أزمات ونزاعات إثنية أكثر من 50 سنة تمثلت في سياسة التمييز العنصري وهيمنة أقلية إثنية على الجماعات الإثنية الأخرى إلا أن جنوب إفريقيا كانت دولة ديمقراطية ولكنها محدودة و مقتصرة على جماعة دون الجماعات الأخرى التي أدى بها الحال إلى ثورة مسلحة ضد الأقلية المهيمنة على دواليب الحكم والإقتصاد فكان التحول الديمقراطي من خلال التفاوض بين الأقليات وضمان حقوق كل أقلية من خلال رسم دستور إنتقالي يحدد كفاءات التحول من ديمقراطية القلة الى ديمقراطية الأغلبية.

فحالة جنوب إفريقيا أثبتت بأن النزاع الإثني كان دافعا قويا للتحول الديمقراطي ومن ثم هذا الأخير إستطاع إدارة التعددية الإثنية من خلال التمثيل النسبي في الحكومة والبرلمان وفدرالية المقاطعات... وكذلك من خلال التعددية السياسية والأحزاب و إن كان بعضها قائم على أساس إثني كحزب إنكاثا المحسوب على إقليم الكوازولو ناتال هذا الإقليم الذي يحوي أقلية الزولو ولدى أهل هذا الإقليم نزعة إنفصالية لإقامة مملكة الزولو و يسمون أنفسهم بشعب الزولو.

وعلى الرغم من أن العمليات الانتخابية التي تلت مرحلة التحول قد عكست مدى نضج التجربة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، إلا أن معدلات الجريمة والعنف السياسى ونسبة البطالة قد إرتفعت بشكل كبير، وكان على رؤساء جنوب إفريقيا إزالة بقايا آثار فترة التمييز العنصرى، والموازنة بين تأمين مخاوف الأقلية البيضاء- التى تخشى أن تؤدي عملية إعادة توزيع الثروة الى تقليص نفوذها وسيطرتها على المقدرات الاقتصادية- وتحقيق مطالب وطموحات الأغلبية السوداء والتي تسعى خلال المرحلة القادمة الى جنى ثمار كفاحها وإعادة توزيع الثروة على أساس من العدل والمساواة.

فوصول الديمقراطية إلى هذا الحد من النضج في جنوب إفريقيا أدى إلى القضاء على النزاعات الإثنية وإدارتها بالنحو الذي يرضي جميع الجماعات الإثنية دون تهميش أو إقصاء لأي جماعة إثنية.

تقييم:

لقد نجح التحول الديمقراطي في كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا بدرجات متفاوتة إلا أن تأثير النزاع في كلتا الحالتين كان مختلفا مقارنة ببعضهما، فالنزاعات الإثنية تلعب دور المعرقل لعملية التحول الديمقراطي وتمارس تأثيرا سلبا عليها من خلال أنه في 1999 عند إنتقال الحكم من العسكري إلى المدني بعدها في سنة 2000 اندلع نزاعا دمويا ومنذ تلك الفترة و الدولة تشهد من حين لآخر نزاعات من هذا النوع ويكون السبب هو السلطة والثروة أي التقسيم غير العادل للثروة.

أما جنوب إفريقيا فكانت النزاعات الإثنية هي السبب والدافع للتحول الديمقراطي من خلال ضمان كل أقلية لحقوقها في ظل مجتمع موحد إستطاع إدارة التعددة وإحتوائها عن طريق ترسيخ نظام ديمقراطي.

خلاصة الفصل:

إن النزاعات الإثنية تؤثر بشكل كبير على مسار التحول الديمقراطي ويبقى هذا الأخير رهينا بين التقدم والتراجع وبمدى تصعيد أو تهدئة النزاعات الإثنية التي تؤدي الى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في هذا البلد أو ذاك فعجز أي دولة عن إحتواء النزاعات الإثنية وإدارة التعددية بكافة الوسائل والسبل الممكنة، قد ينسف بمسار التحول الديمقراطي وفشل الدولة.

فكل من نيجيريا وجنوب إفريقيا تتميزان بتعددية إثنية ذات أبعاد مختلفة جعلها محل تأثير مباشر على عملية التحول الديمقراطي في الدولتان قد اختلفت درجة تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي رغم نجاح الديمقراطية في جنوب إفريقيا الذي استطاعت إدارة هذه التعددية من خلال النظام الفدرالي والتمثيل النسبي في الإنتخابات لمختلف الجماعات والأقليات.

أما نيجيريا فقد أثرت النزاعات الإثنية على التحول الديمقراطي وتأثرت به بشكل كبير، وهي رهينة النزاع الديني ذو التأثير المباشر ورغم اعتمادها على الخيار الفدرالي، ألا أنها تعاني بين مسعى التحول الديمقراطي والخوف من فشله بتأثير النزاعات عليه ولا تزال التجربة فتية و هي تعاني بسبب النزاع خاصة الديني.

خاتمه

ختاما نقول أن التعدد الإثني له علاقة تبادلية بالتحول الديمقراطي ، بحيث أن عامل الإثنية سبب جوهري في العديد من النزاعات وعدم الإستقرار في الكثير من الدول الإفريقية ، ذلك أن الثابت في الغالب، هو أن الجماعات الإثنية تتقدم بمطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه ، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أو منحها وضعاً خاصاً في البلاد كنوع من التخصيص التعويضي عن غياب المكاسب السياسية، وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال، بمعنى أن قوة الجماعة الإثنية وتشعب الهويات التي تجمع بين أفرادها يصل بها إلى مرحلة من التنظيم في الغالب ما يؤدي إلى حالة تقرير المصير أو الانفصال عن إقليم الدولة والمثال على ذلك نيجيريا التي تعد من مطالب الجماعات الإثنية المسلمة إقامة محاكم شرعية في الإقليم الفدرالي أو المطالبة بالانفصال بالنسبة لقبيلة الإيبو في الجنوب.

وبالرغم من أن التعدد لا يعتبر مشكلة في حد ذاته ، بل انه ربما يتيح فرصاً لإثراء المجتمع، إلا أن السياسات التي تتبعها الأنظمة السياسية هي التي تخلق ما يعرف بـ " الوعي بالتنوع "، بمعنى أن ينظر الفرد إلى نفسه باعتباره ينتمي أولاً إلى دين، أو جماعة إثنية، أو لغة معينة، ومن ثم فهو يتعامل مع الآخرين باعتبارهم مختلفين عنه ،حيث يسمو ولاءه لتلك الانتماءات الضيقة على ولاءه للدولة التي ينتمي إليها...ومن جهة أخرى ، فشل مشروع الدولة الوطنية الحديثة في إدارة التعددية الإثنية والثقافية واللغوية، والذي يعود بالأساس لفشل السياسات التعليمية المتعاقبة على الحكم والمشتغلة في ميادين السلطة والثقافة والاقتصاد...الخ. وهو فشل بنيوي لم تلعب التعددية الإثنية دوراً في تحطيمه، كما تدعي الكثير من الدول، وإلقاء اللوم على الجماعات الإثنية في تمديد اللاإستقرار، فعند إقصاء المواطنة كوحدة بناء ولاء للجماعة السياسية المشكلة للدولة ، وحيث ما تم اعتماد الوحدات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية بدلاً عن المواطنة في تنظيم علاقة الدولة برعاياها وفيما بينهم، هذا يؤدي إلى فشل تماسك الجماعة السياسية المنتجة للدولة جراء إرتداد المواطنين إلى هوياتهم الطائفية والعرقية الضيقة، وثقافتهم الفرعية.

إن أسباب انفجار النزاعات الإثنية ، خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي راجع إلى أسباب عديدة منها أن انهيار الثنائية القطبية المصاحب لفترة الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، حمل رسالة مباشرة للدول الإفريقية ،إصلاح الأنظمة السياسية والتحول إلى النظام الديمقراطي والليبرالي اقتصادياً سواء

بفتح المجال للمشاركة في الحكم أو اختيار شكل النظام السياسي المناسب، وانه لا مكان لسيطرة الدولة وديكتاتورية الحزب الواحد في العهد الجديد فواكبت الدول الإفريقية مسار التحول الديمقراطي من خلال التحول من الأنظمة التسلطية الى أنظمة ديمقراطية ومن أنظمة الحزب الواحد الى أنظمة تعددية أو من أنظمة عسكرية الى أنظمة مدنية... فكانت عملية تحول ديمقراطية أولا مبنية على شروط أثبتت التجربة فشل الكثير من الدول على الإستمرار من خلال إصطدام التحول الديمقراطي مع واقع المجتمعات الإفريقية المتعددة مما جعله رهينا للفشل أو العجز أوالهشاشة وبالتالي أن التحول الديمقراطي لم يتناسب مع البيئة الإفريقية المميزة بالتعددية الإثنية والنزاعات وتسييس الظاهرة الإثنية اضافة الى فساد الأنظمة السياسية وسيطرة المؤسسة العسكرية. ورغم مضي أكثر من عشرين سنة على بداية التجارب التحول الديمقراطي في افريقيا إلا أنها لا تزال تعاني من مختلف العوامل والمؤثرات وخاصة من جانب انفجار النزاعات ذات الطابع الإثني وان نجحت في بعضها فقد ارتدت بسبب النزاعات مثل (ساحل العاج (Cote D'ivoire

وتعتبر نيجيريا وجنوب إفريقيا من الدول الرئيسية في القارة الإفريقية التي لها وزن وثقل سياسي وجيو سياسي في إفريقيا، وتتسم دولتان بدرجة تعقيد في التركيبة الاجتماعية والتعددية الإثنية التي أفضت إلى نزاعات أثرت بشكل أو بآخر على مسار التحول الديمقراطي، فقد نجح التحول الديمقراطي في كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا بدرجات متفاوتة إلا أن تأثير النزاع في كلتا الحالتين كان مختلفا مقارنة ببعضهما، فالنزاعات الإثنية لعبت دور المعرقل لعملية التحول الديمقراطي ومارست تأثيرا سلبيا عليها من خلال أنه في 1999 عند إنتقال الحكم من العسكري إلى المدني بعدها في سنة 2000 إندلع نزاعا دمويا ومنذ تلك الفترة و الدولة تشهد من حين لآخر نزاعات من هذا النوع ويكون السبب هو السلطة والثروة أي التقسيم غير العادل للثروة. لكن لا تزال التجربة النيجيرية في التحول الديمقراطي تثير الجدل ولا تزال قيد التجربة رغم الصخب الإعلامي الكبير الذي هلل بالانتخابات الأخيرة ووصفتها الصحف العالمية بالعودة لمسار التحول الديمقراطي. أما جنوب إفريقيا فكانت النزاعات الإثنية ذات الطابع العرقي هي السبب والدافع للتحول الديمقراطي من خلال ضمان كل أقلية لحقوقها في ظل مجتمع موحد إستطاع إدارة التعددية وإحتوائها عن طريق ترسيخ نظام ديمقراطي.

وكإضافة لخاتمة الدراسة سنتطرق الى اختبار الفرضيات من خلال تأكيدها أو نفيها

الفرضية الأولى أن التعدد الإثني هو سنة الله في الكون و ميزة ايجابية خاصة إذا كان ثقافيا ولغويا ودينيا ..بحيث يعد مصدر ثروة ثقافية للدولة التي تحوي هذا التنوع و لكن في افريقيا أصبح هذا التعدد نقمة على شعوبها بحيث أصبح مصدر للنزاع واللا استقرار واللا أمن الذي ساهمت فيه السياسات الإستعمارية إضافة الى سياسات الدول الإفريقية من خلال التمييز بين الجماعات الإثنية و في توزيع السلطة والثروة وهذا ماينمي العصبية والولاء للقبيلة على حساب الولاء الوطني.

أما الفرضية الثانية فقد أثرت التعددية الإثنية من خلال النزاع الديني على مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا فالتعددية الدينية تلعب دورا كبيرا في تحديد السياسات الوطنية و المطالب بالنسبة للجماعات الإثنية و حتى بالنسبة للعهد الرئاسية (عهدتين رئاسيتين للمسلمين وعهدتين رئاسيتين للمسيحيين) و بعد فترة التحول بسنوات قليلة اندلع النزاع في نيجيريا الأمر الذي أكد صعوبة التحول في ضل انفجار النزاع وتفتشي اللا أمن.

أما جنوب افريقيا فكان النزاع ذو طبيعة عرقية بين الأغلبية السوداء و الأقلية البيضاء و الذي أدى هذا النزاع الى درجة الفصل العنصري مما أدى الى اندلاع الثورة و اعتماد الكفاح المسلح الذي كان مؤداه التحول الديمقراطي و إدارة هذا التعدد من خلال تبني نظام ديمقراطي و هو ما نجح في بداية التسعينات والإستمرار في نجاح مسار التحول الديمقراطي.

أما الفرضية الثالثة: ساهم النظام الفدرالي في إدارة التعدد الإثني ودفع مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا وجنوب إفريقيا و لكن بدرجات متفاوتة حيث ساعد النظام الفدرالي في إدارة التعددية الإثنية ولكنه لم يؤدي الى خلق هوية مشتركة أو دعم الاندماج الوطني في نيجيريا بحيث أن التقسيم الفدرالي هو قائم على أساس إثني مما أدى الى تخفيف النزاع دون القضاء عليه والفدرالية على أساس التعايش بين القبائل مما قد يقوي الولاء الإثني على الوطني، أما جنوب افريقيا فقد استطاع النظام الفدرالي تحقيق إدارة جيدة للتعددية الإثنية و خلق هوية مشتركة بين الجماعات والأقليات مما ساهم في خلق الاندماج الوطني والسعي لتبني نظام ديمقراطي حقيقي.

ان على الدول الإفريقية قبل دفع مسار التحول الديمقراطي والتخفيف من النزاعات وإحلال الأمن والسلم عليها القيام بعملية بديلة ألا وهي بناء الديمقراطية (البناء الديمقراطي) من خلال الأجيال القادمة وخلق هوية مشتركة، هي مرحلة طويلة ولكن نتائجها مضمونة أفضل من تحول ديمقراطي فرض من الخارج واصطدم بالواقع الإفريقي استغرق سنوات ولم ينجح، وبدل ترقية القارة الإفريقية أصبحت رهينة المشاريع والسياسات المفروضة عليها من الخارج و صارت في موقع التبعية.

كما ان خلق الهوية المشتركة وإعلاء الولاء الوطني للدولة قد يفضي الى تخفيف النزاعات الإثنية ويساعد على البناء الديمقراطي.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

القرآن الكريم:

الموسوعات:

1. ابن منظور، لسان العرب. ج 4 ؛ القاهرة: دار المعارف، 1982.
2. الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية. ج1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات (ب

س ن الكتب

3. ابراهيم سعد الدين ، تأملات في مسألة الأقليات. القاهرة : دار سعاد الصباح، الكويت 1992.
4. أبو عامود محمد سعد ، الرأي العام والتحول الديمقراطي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.
5. أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا، (الأردن: كتاب الإصلاح البرلماني، 2003)،
6. أحمد منصور بلقيس ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية اليمن وبلاد أخرى. القاهرة: مكتبة مدبولي 2008.
7. إزيفيدو ماريو ، الإثنية والتحول الديمقراطي الكامبيون والجابون. ترجمة ، نهاد جوهر ، القاهرة: مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
8. الأشعل عبد الله ، إفريقيا جنوب الصحراء من التركة الاستعمارية الى الصراع العرقي. القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد 53، 1997.
9. بحر سميرة ، المدخل لدراسة الأقليات. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1982.
10. برايان وايت، ريتشارد لينل ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية . الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث و النشر والترجمة ، 2004 .
11. البغدادي ابراهيم عبد السلام، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
12. بيليس جون ، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية. (تر:مركز الخليج للأبحاث). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
13. حسيني أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

14. حورية، توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد في إفريقيا: بين النظرية والتطبيق. القاهرة: مكتبة انجلو المصرية، 1977
15. راوية توفيق، ومصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2005 .
16. رشاد القصبى عبد الغفار ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي التنمية السياسية وبناء الأمة (جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ط2، 2006).
17. رشاد القصبى عبد الغفار ،الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة:مكتبة الآداب، 2004.
18. سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1994.
19. صبحي قنصوة، التحولات الديمقراطية الحالية في افريقيا الأسباب،الابعاد، احتمالات المستقبل. القاهرة: الموسوعة الافريقية، المجلد الخامس، 1997
20. عابد الجابري محمد، الديمقراطية و حقوق الإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
21. عاشور محمد مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002
22. عبد الرحمان حسن حمدي ، التعددية وأزمة بناء الدولة في افريقيا الإسلامية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996
23. عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، الإسلام و الحضارة الإسلامية في نيجيريا. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.
24. عودة جهاد ،النظام الدولي نظريات وإشكاليات. عمان:دار الهدى للنشر والتوزيع. 2005.
25. غريفيش مارتن، أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004
26. فاروق مصطفى إسماعيل،العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975 .
27. الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل. (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2002 .

28. الكواري علي خليفة ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في عبد الرحمن أسامة و آخرون ، الكواري محررا ، الخليج العربي و الديمقراطية: ، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، أوت 2002 .
29. مبارك مبارك أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية . القاهرة: مركز المحروسة، 2011
30. محمد الصادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014.
31. محمد عبد الغني سعودي ، قضايا افريقية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 34 سنة 1986
32. محمود ابو العينين، إدارة الصراعات العرقية في افريقيا. القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية 2000
33. المغيربي محمد زاهي بشير ،قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهجية ومداخل نظرية. بنغازي: جامعة قار يونس، ط2، 1998.
34. منيسي أحمد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
35. ميتيكس هدى ،الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث، إتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.
36. ناصيف حتى يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
37. نصر منها محمد ، في النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 2005.
38. وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. الإسكندرية: كلية العلوم السياسية، 2007.

المذكرات

39. إدابير محمد (التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 تخصص دراسات أمنية و استراتيجية 2011-2012).
40. بروسي رضوان ، الديمقراطية و الحكم الراشد في افريقيا ، دراسة في المداخل النظرية والآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية و سياسية، جامعة باتنة 2009/2008)
41. بلعيد سمية ، (أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية - دراسة حالة - الكونغو الديمقراطية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة.)، 2010.
42. خواص مصطفى ، التحولات السياسية في بلدان غرب افريقيا 1990-2009. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010)
43. صحراوي شهرزاد ، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغربية 2013/2012)
44. كريش نبيل ، دوافع و معوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية و الخارجية. (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008/2007)

الندوات و الملتقيات:

45. أشفيقة الطاهر سعيد، الديمقراطية والقبيلة في إفريقيا: الصومال نموذجا، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول إفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة السابع أفريل، ليبيا 2008
46. السيد ضلع جمال محمد ، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في إفريقيا، ندوة دولية حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر، جامعة الجبل الغربي بغريان، الجماهيرية الليبية، 2009.
47. الهلالي نشأت ، إنعكاس عملية التحول الديمقراطي على حالة الاستقرار والأمن الداخلي للدول، حلقة نقاشية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدولية.

المجلات و الدوريات:

48. إدريس لكريني، "التعددية العرقية والممارسة الديمقراطية"، جريدة الاتحاد ، العدد 12987، الإمارات العربية المتحدة، 12 ديسمبر 2009
49. الأشعل عبد الله، إفريقيا جنوب الصحراء من التركة الاستعمارية الى الصراع العرقي. كراسات استراتيجية القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، عدد 53: 1997
50. أيمن السيد شبانة، "الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص-التداعيات- سبل المواجهة". مجلة قراءات افريقية، العدد 06 سنة 2010
51. بكاري درامي، آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، القاهرة، جويلية 2003
52. حمدي حسن عبد الرحمان ، "ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا النماذج وفاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، عدد 113، جويلية 1993.
53. حمدي حسن عبد الرحمان، "الصراعات العرقية والسياسات في افريقيا الأسباب والأنماط وفاق المستقبل". مجلة قراءات افريقية، العدد: الأول، أكتوبر 2004.
54. خالد حنفي علي، "البحيرات العظمى ومستقبل السلام"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152، القاهرة: أكتوبر 2002 ،
55. شرون حسينة ، بن مشري عبد الحليم ، بدر الدين شبل ،التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة. الجزائر: كراسات التحول الديمقراطي 11ديسمبر 2005.
56. صبحي قنصوة، نيجيريا: قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي.
57. العتباني صلاح الدين هويدا ، "الهوية والتعدد الاتني دراسة مفاهيمية مع اشارة للنموذج السوداني". مجلة التنوير المعرفي السودان: العدد التاسع 2010.
58. عز الدين شكري، " أزمة الدولة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة العدد 110 :أكتوبر 1992
59. عز الدين شكري، " أزمة الدولة في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 110 ، القاهرة ،أكتوبر 1992
60. الغبرا شفيق ، "الإثنية المسييسة: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، خريف 1988
61. غليون برهان ، "الإثنية والقبلية ومستقبل الشعوب البدائية"، مجلة التسامح، العدد 22 سنة 2012

62. كاظم الحسيني اسراء ، "تعدد القوميات في ماليزيا و دورها في تطور نظامها السياسي واستقراره". مجلة كلية التربية ، بغداد / واسط: العدد 13: سنة 2013.
63. محمد عاشور، التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في افريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية أمتي في العالم ،
64. مصطفى هالة ،"الديمقراطية بين الإنتخابات والقيم الديمقراطية"، القاهرة: مجلة السياسة الدولية
65. مها عبد اللطيف، المجتمع والتحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999
66. نايت سعيدي إلهام ، طبيعة عملية التحول الديمقراطي. الجزائر: كراسات التحول الديمقراطي ديسمبر 2005.

المواقع الإلكترونية

67. عبد العال علي ،كينيا المأزومة... على مفترق طرق، 2008 ، ص -ص، 3-5 على الموقع:
<http://www.al-moharer.net/moh265/abdulal265.htm>
68. بن حسين سليمة ،الخصوصية الإثنية في الدول الافريقية، المجلة الافريقية للعلوم السياسية 14 جانفي 2013
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D2...
69. النداي اصبا ، قراءة في مفهوم الديمقراطية التوافقية، 2008 ، على الموقع:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid
70. بوبريك رحال ، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي، 14 فبراير 2013:10
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html>
71. الحراثي ميلاد ، اخفاقات عملية الديمقراطية في افريقيا،
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=287:-edition-&catid=6:2010-12-09-22-49-13&Itemid=5#.VUKIH9Ltmko
72. المغيربي محمد زاهي بشير، "الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات". 2015/04/02. متحصل عليه:
<http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2>
73. المنصوري محمد، "نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق". متحصل عليه: 2015/04/06
<http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid>
74. ناجي عزو محمد عبد القادر ، "أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا". الحوار المتمدن العدد: 2376 في 2008/08/17 على الموقع التالي:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144192>
75. حمزاوي عمر ، لماذا تتعثر الديمقراطيات خارج الدول الغربية ؟ نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية، 2009 على الموقع

- http://www.iraq4allnews.dk/index.php?act=view_cat&cid=1&sec=articles
76. جنوب إفريقيا، pdf تاريخ الإطلاع 2015/05/06 الساعة 21:00
- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AE%D8%A7%D8%B5:%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8&bookcmd=download&collection_id=082fbce62739050b401c924c0006dfe5badb89f&writer=rdf2latex&return_to=%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8+%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7
77. النويضي عبد العزيز ، إشكالية العدالة الإنتقالية: تجربة المغرب و جنوب إفريقيا،
15:30- 2013/02/14 10:45 تاريخ الاطلاع 2015/05/08
- <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.htm>
78. حمدي حسن عبد الرحمن، "تجديد الخطاب الإسلامي في أفريقيا: الأنماط والقضايا العامة"، مجلة قراءات إفريقية، 21 أبريل 2013 - 07:03 وقت الإطلاع 2015/05/03 ساعة 21:40
79. شايب بشير ، "الصراعات الإثنية في نيجيريا"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية
2015/05/02 الإطلاع عليها في 2015/05/15 على الساعة 10:45 على الموقع التالي :
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=34:-r-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VVmw57ntmko
80. بن عبد الباقي الخضر محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، 2004/11/03
الساعة 11:14 الإطلاع عليه في 2015/05/12 - 20:37
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2552394a-6bf3-4487-ac69-37de262854b1>
81. مصطفى محمد ، "التحول الديمقراطي في نيجيريا إلى أين؟"، مجلة السياسة الدولية
العدد 114، 1993/10/1 الإطلاع عليه 2015/04/28 الساعة 22:22
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217649&eid=724>
82. بيبيرس سامية ، "مسيرة التحول الديمقراطي في أفريقيا: مشاهد انتخابية وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية العدد 2001/04/01 تاريخ الإطلاع عليه 2015/05/03 - 23:30 على الموقع التالي:
<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=793961&eid=1534>

83. أوجى بنيامين ،انتخابات الرئاسة النيجيرية أي رهان؟، ترجمة: المصطفى محمد، مجلة قراءات افريقية2015/04/29 تاريخ الإطلاع: 2015/05/05 -22:10 على الموقع التالي:
<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1874>
84. شافعي بدر حسن ، "دلالات نتائج انتخابات الرئاسة النيجيرية"، مجلة قراءات افريقية 2015/04/29 تاريخ الإطلاع 2015/05/05 -22:38 على الموقع التالي:
<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1874>
85. تركي أحمد السيد ، جنوب إفريقيا: خطوة نحو الديمقراطية، مجلة الديمقراطية 2004/06/01 تاريخ الإطلاع 2015/05/10 - 15:00
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794459&eid=4614>
86. غليون برهان ، الجنود الثقافية لغياب الديمقراطية، 2008 ، على الموقع:
www.aljazeera.net/.../C5448F78-102B-4C75-A6FD-57D9556C9F22.htm?

المراجع باللغة الفرنسية:

87. Dominique Colas, **Pensée Politique**, Paris: Larousse, 1997
88. Samuel Huntington , **Troisième vague : les Démocratisations de la fin du 20 siècle** traduit par: Francaise burgess ، paris : édition nouveau horizon, 1996.
89. **Afrique de sud ,dossier pays**, larousse encyclopedie sur le site web
http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/Afrique_du_Sud%C2%A0_g%C3%A9ographie_physique/186971
90. **Afrique de sud**, 06/05/2015- 22:00 sur site:
<http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/afriquesud-1demo.htm>
91. BiblioMonde, **Une mosaïque des peuples**, 10 /05/2015 10 :30
<http://www.bibliomonde.com/donnee/afrique-sud-une-mosaïque-peuples-230.html>

92. Larry diamond, **Political culture and democracy in developing countries**, Lynne Rienner publisher ,1993
93. Joseph siegle, **Effective aid strategies to support democracy in Africa** ,Prepared for the "Africa Beyond Aid"conference, Brussels Belgium, June 2007 ,p12.
94. Eunice kamaara, **Religion Ethnicity and Nationalism in kenya: The Church in Building A Kenyan Nation**, in Bethwell A .Ogot,
95. Anthony D smith, **National identity** ,London:pen guin books,1995
96. Kunle Amuwo, Daniel C. Bach, Yann Lebeau, **Nigeria During The Abacha Years (1993–1998)** ,France : Institut français de recherche en Afrique, 200
97. Mahmood Monshipouri, **Democratization, Liberalisation & Human rights in the third world**, Boulder: 1995.
<http://africacenter.org/wp-content/uploads/2007/06/Effective-Aid-Strategies-to-Support-Democracy-in-Africa.pdf>
98. Robert A. dowd and Michael Drissen, **Ethnically dominated party systems and the quality of democracy** :Evidence from sub saharan Africa, Afrobarometer working, working papers n°=92,2007, P 5.
http://www.afrobarometer.org/files/documents/working_papers/AfropaperNo92.pdf
99. Wonbin clo, **Ethnic fractionalization, electoral institutions and African's political attitudes**, AFRO barometer working papers, working paper n°=6,2007, P4 http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNADI725.pdf
100. **Conflict Prevention and resolutions and peace building strategies**, African bank of development, chapter 3, 08/04/2009, P 21 , 13/04/2015– 21:30
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/African%20Development%20Report%202008.2009_03_Chapter%20III.pdf
101. Maarten theo Jans, **Personal Federalism : a solution to ethno national Conflicts** ? what it has Meant in Brussels and what it could mean in Abkhazia,2000, P217 on :
www.acus.org/.../Restoring%20Georgia's%20Sovereignty%20in%20Abkhazia.pdf

102. Yash ghai, **Ethnic conflict and power sharing**, Adalah's news letter, volume 13, May 2005.p-p,1-4.
<http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/may05/ar1.pdf>,
103. Adele Jinadu, **Explaining & managing ethnic conflict in Africa : To wards a Cultural theory of democracy**, Nordic Africa institute, Appala University, 2007, P 31. <http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:278846/FULLTEXT01.pdf>
104. Dean E. Mc Henry. Jr, **Federalism in Africa : It is a solution to, or a cause of Ethnic problems ?** Annual Meeting of the African studies Association in Columbus, ohio, November 1997.
105. Timothy Murithi, **Electoral systems and the management of Ethnic conflict in Africa**, Keele University,2000,p5
<http://aceproject.org/ero-en/topics/elections-security/urithi.pdf>
106. Matthias Basedou, Matthijs Bagaards and peter viesen, **Ethnic party bans in Africa** ,AResearch Agenda, German Law journal ,Vol. 08 No. 06, june 2007,p14.
http://www.giga-hamburg.de/de/system/files/publications/wp66_becher-basedau.pdf
107. Christian geiser, **Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés**, p7sur: www.paixbalkans.org/...tions/geiser-parant_bosnie.pdf
108. Robert A. dowd and Michael Drissen, **Ethnically dominated party systems and the quality of democracy** :Evidence from sub saharan Africa, Afrobarometer working, working papers n°=92,2007
http://www.afrobarometer.org/files/documents/working_papers/AfropaperNo92.pdf
109. Abdul Raufu Mustapha,**Ethnic Minority Groups in Nigeria Current Situation and Major Problems** 23/04/2015-21:00
http://api.ning.com/files/Z-dPtc1CmKOgJR_bmTRw_SQ23eI7fG6YJB2s_M3e-I5LWkD3GavclvK2q6illawXG9S3mEv7H1EPgKcJ_*nQE2707_pWn_JnVovK/ETHNIC_MINORITY_GROUPS_IN_NIGERIA.pdf
110. Orji Nkawachukwa,**Theories and Practice of Ethnic Conflict Management in Nigeria**, 12/05/2015 sur site:
http://www.academia.edu/801142/Theories_and_Practice_of_Ethnic_Conflict_Management_in_Niger...

111. Akinyinka Akinyoade, **A comparison of stability and expertise between Nigerian and Indonesian cabinets 1966–1998**. 03/05/2015 –17:00 sur http://www.institutionsafrica.org/trackingdevelopment_archived/resources/docs/1_Yinka-revised-plusabs.pdf
112. Ali Resul Usul , **Democracy And Democratization In The Middle East : Old Problem New Context** , Turkish Review of Middle East Studies, Annual 2004
113. Ignatius Akaayar Ayua et Dakas C.J. Dakas, **La République fédérale du Nigeria, Un Dialogue mondial sur le fédéralisme**, volume 1, Forum des fédérations,disponible sur internet: http://www.forumfed.org/pubs/dmlivre1_8.pdf

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع:
.....	الإهداء.....
.....	الشكر.....
.....	ملخصات الدراسة.....
02	<u>مقدمة.....</u>
.....	<u>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للتعددية الإثنية والتحول الديمقراطي</u>
11	 مقدمة الفصل.....
....	 المبحث الأول : المقاربة المفاهيمية للتعددية الإثنية
12	<u>..... المطلب الأول : تعريف التعددية الإثنية.....</u>
12	 أولا : تعريف التعددية
14	 ثانيا : تعريف الإثنية
17	<u>..... المطلب الثاني : الإثنية والمفاهيم المشابهة.....</u>
17	 أولا: الإثنية وعلاقتها بالعرق والعرقية.....
18	 ثانيا: الإثنية وعلاقتها بالأمة والقومية.....
18	 ثالثا: الإثنية و الهوية.....
19	 رابعا: الأقلية والجماعة الإثنية.....
23	 خامسا: النزاع الإثني.....
25	 المبحث الثاني/ المقاربة المفاهيمية للتحول الديمقراطي.....
25	<u>..... المطلب أول/ تعريف التحول الديمقراطي.....</u>
28	<u>..... المطلب ثاني/ التحول الديمقراطي و المفاهيم المشابهة.....</u>
28	 أولا: النحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.....
29	 ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.....
30	 ثالثا: التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.....
31	 رابعا التحول الديمقراطي والدمقرطة والعولمة.....
32	<u>..... المطلب الثالث/ المداخل النظرية للتحول الديمقراطي</u>
32	 أولا: المداخل النظرية المبنية على شروط التحول الديمقراطي.....
32	 1/ المدخل التحديثي.....
	 2/ مدخل الثقافة السياسية.....

34	3/ المدخل المؤسساتي.....
36	ثانيا: المداخل المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.....
36	1/ المدخل الإنتقالي.....
37	2/ المدخل البنوي.....
38	3/ نظرية السلام الديمقراطي.....
40	خلاصة الفصل الأول.....
....	<u>الفصل الثاني: إفريقيا بين التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي.....</u>
42	مقدمة الفصل.....
43	المبحث الأول: التعددية الإثنية في إفريقيا.....
43	<u>المطلب الأول: أنماط التعددية الإثنية.....</u>
44	أولا: التعددية العرقية.....
46	ثانيا: التعددية اللغوية.....
47	ثالثا: التعددية الدينية.....
48	رابعا: التعددية الإقليمية.....
48	خامسا: التعددية الاقتصادية.....
50	<u>المطلب الثاني/ إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية.....</u>
50	أولا: استراتيجية ايجاد هوية مشتركة.....
50	ثانيا: استراتيجية الديمقراطية التوافقية واقتسام السلطة.....
51	ثالثا: استراتيجية الهيمنة.....
51	رابعا: استراتيجية التطهير العرقي.....
52	خامسا: سياسة الانفصال.....
53	<u>المطلب الثالث/ مؤسسات إدارة التعددية الإثنية.....</u>
53	أولا: المؤسسات الحكومية.....
53	1/ المؤسسة التشريعية.....
54	2/ المؤسسة التنفيذية.....
54	3/ المؤسسة العسكرية.....
55	ثانيا: المؤسسات غير الحكومية.....

56	المبحث الثاني/ التحول الديمقراطي في افريقيا.....
56	<u>المطلب أول/ مراحل التحول الديمقراطي.....</u>
56	1/ مرحلة القضاء على النظام السلطوي.....
56	2/ مرحلة أخذ القرار بالتحول و إقامة نظام ديمقراطي.....
57	3/ مرحلة الترسخ.....
57	4/ مرحلة النضج الديمقراطي.....
58	<u>المطلب الثاني/ أنماط التحول الديمقراطي.....</u>
58	1/ نمط التحول من الأعلى.....
60	2/ نمط التحول من خلال التفاوض.....
61	3/ نمط التفاوض من خلال الشعب.....
63	المبحث الثالث/ تداعيات التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي في افريقيا
63	<u>المطلب الأول/ أسباب التحول الديمقراطي المتعلقة بالتعددية الإثنية.....</u>
63	أولا: فشل أنظمة الحزب الواحد في إدارة التعددية الإثنية.....
65	ثانيا: تعاظم مشاكل عدم الإستقرار والأمن في القارة.....
66	<u>المطلب الثاني/ دور النزاعات الإثنية في عرقلة التحول الديمقراطي.....</u>
67	1/ تسييس الظاهرة الإثنية.....
68	2/ أزمة الولاء السياسي للجماعات الإثنية.....
69	3/ الفساد السياسي الإثني.....
69	4/ العامل الخارجي المغذي للنزاع.....
71	<u>المطلب الثالث/ مساعي حل النزاعات و دفع مسار التحول الديمقراطي.....</u>
71	أولا: الإصلاحات المطلوبة للحد من النزاعات الإثنية.....
71	1/ من الناحية الإجتماعية.....
72	2/ من الناحية الاقتصادية.....
72	3/ من الناحية السياسية.....
73	ثانيا: الإصلاحات المطلوبة لدفع مسار التحول الديمقراطي.....
73	1/ استراتيجية تقاسم السلطة.....
73	2/ مبدأ الديمقراطية التوافقية.....

74	3/ النظام الفدرالي.....
80	 خلاصة الفصل
	<u>الفصل الثالث/ انعكاسات التعددية الإثنية وتأثيراتها عل مسار التحول الديمقراطي في نيجيريا</u>
81	<u>وجنوب إفريقيا</u>
82	 مقدمة الفصل
....	المبحث الأول/نيجيريا بين التعددية الإثنية والتحول الديمقراطي.....
84	<u>المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن نيجيريا.....</u>
85	<u>المطلب الثاني/ التعددية الإثنية في نيجيريا.....</u>
85	أولا: نشأة نيجيريا كمجتمع تعددي.....
86	ثانيا: أنماط التعددية الإثنية.....
86	1/ التعددية الإثنية.....
87	2/ التعددية اللغوية.....
88	3/ التعددية الدينية.....
90	4/ التعددية الإقليمية.....
91	ثالثا: إدارة التعددية الإثنية.....
93	<u>المطلب الثالث/ التحول الديمقراطي في نيجيريا.....</u>
93	أولا/ التطورات السياسية قبل 1993.....
94	ثانيا/ مراحل التحول الديمقراطي.....
94	1/ مرحلة الإنتقال الديمقراطي من 1993 – 1999.....
98	2/ مرحلة التحول الديمقراطي من 1999 – 2011.....
99	3، مرحلة التحول الديمقراطي من 2011 – 2015.....
101	<u>المبحث الثاني/ التعددية الإثنية و التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا.....</u>
103	<u>المطلب الأول/ لمحة تعريفية عن جنوب إفريقيا.....</u>
103	<u>المطلب الثاني / التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا.....</u>
103	أولا: تاريخ مجتمع جنوب افريقيا التعددي
105	ثانيا: أنماط التعددية الإثنية.....
105	1/ التعددية العرقية.....
106	2/ التعددية اللغوية.....

108	3/ التعددية الدينية.....
109	ثالثا: إدارة التعددية الإثنية.....
110	<u>المطلب الثالث/ التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا.....</u>
110	أولا/ التطورات السياسية قبل 1989.....
111	ثانيا/ مراحل التحول الديمقراطي.....
111	1/ مرحلة الانتقال الديمقراطي من 1989 – 1994.....
114	2/ مرحلة التحول الديمقراطي من 1994 – 1999.....
115	3، مرحلة التحول الديمقراطي من 1999 – 2015.....
....	المبحث الثالث/ مقارنة بين نيجيريا وجنوب إفريقيا.....
117	<u>المطلب الأول/ من حيث التعددية الإثنية.....</u>
117	أولا: نيجيريا.....
118	ثانيا: جنوب إفريقيا.....
120	ثالثا: تقييم.....
121	<u>المطلب الثاني/ من حيث التحول الديمقراطي.....</u>
121	أولا: طبيعة ونمط التحول.....
122	ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي.....
122	<u>المطلب الثالث/ تأثير التعددية الإثنية على مسار التحول الديمقراطي.....</u>
124	أولا: نيجيريا.....
125	ثانيا: جنوب إفريقيا.....
126	ثالثا: تقييم.....
127	خلاصة الفصل.....
128	<u>الخاتمة.....</u>
134	قائمة المراجع.....
145	الفهرس.....
151	قائمة الجداول.....
152	قائمة الخرائط.....

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	يبين التوزيع الديني للأقاليم النيجيرية	89
جدول رقم 02	يخص الولايات الفدرالية لنيجيريا	92
جدول رقم 03	وضع اللغات حسب المقاطعات في جنوب إفريقيا	108

قائمة الخرائط:

الصفحة	عنوان الخرائط	رقم الخرائط
45	تبين تمرکز الجماعات الإثنية في إفريقيا لسنة 1996	خريطة رقم 01
47	أهم اللغات المستخدمة في إفريقيا	خريطة رقم 02
83	موقع نيجيريا	خريطة رقم 03
87	توزيع الإثنيات في نيجيريا	خريطة رقم 04
88	التعددية اللغوية في نيجيريا	خريطة رقم 05
101	تبين موقع جنوب إفريقيا	خريطة رقم 06
103	خريطة تاريخية لجنوب إفريقيا	خريطة رقم 07
106	تبين توزيع الجماعات الإثنية في جنوب إفريقيا	خريطة رقم 08
107	التعددية اللغوية و تمرکزها في جنوب إفريقيا	خريطة رقم 09
109	تبين المقاطعات الجنوب افريقيا وتمرکز العواصم الثلاث	خريطة رقم 10